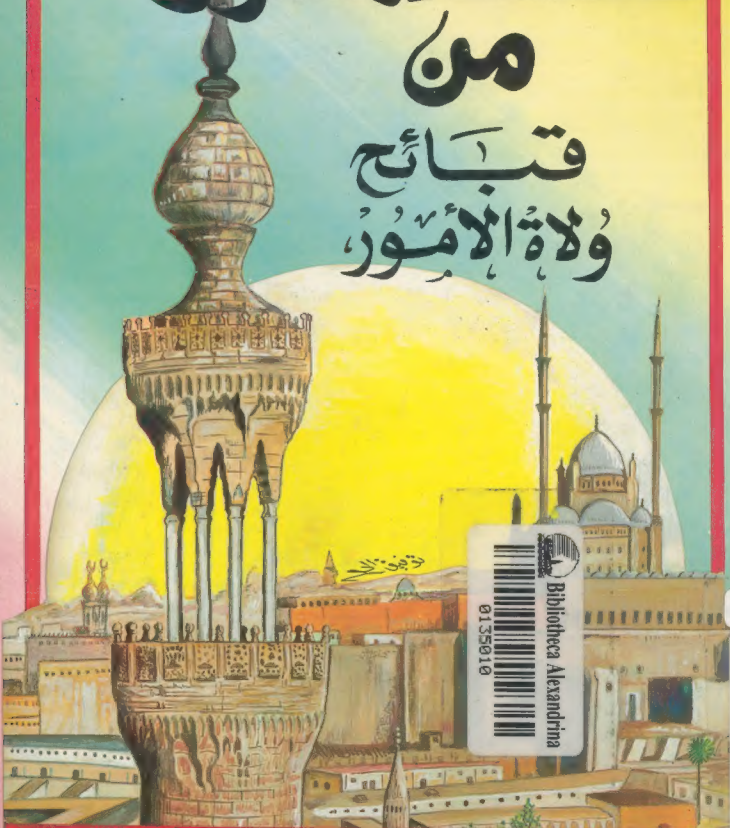


كشف المستور من

فتبائح
ولاية الأمور



د . أحمد الصاوي

كشف المستور
من
فتاوى
ولاة الأمور

المقدمة

تاريخنا العربي ، بعد لم يكتب ، فرغم مئات المصنفات ، التي تقايح على كتابتها ، على طيلة القرون الماضية ، مازالت مناطق عديدة من هذا التاريخ ، بحاجة الى دراسة ، حاله يحول بيننا وبين استجلاء المنطق الذي حكم تطور الحضارة العربية .

ليس ذلك فحسب ، بل ان الكثير من الكتابات التاريخية ، وخاصة من عصر النهضة ، التي قدمت المصادر القديمة أو كتبت نفسها بنهاج عقيمة ، حيثت بمسألة التراث التي هي في البعض دون ان تأبه باستشفاف ماوراءها حتى لتبدو وكأنها تعادى في كل عصر ، في كل حقبة القدامى ، قد يصا دفها الحظ فتتشدد شيئاً تستسيغه الأذان ، وقد تأتت في الألفاظ ، وتضارب المعاني ، فلا نقرأ سوى لفظاً ونكداً .

والتاريخ الذي تعرفه ، وتلقنه بالمدارس ، هو الى حد بعيد تاريخ الحكم ، أو بالأسبق هو واجهة التاريخ بحوادثها الرئيسية وشخصها البارزة ، أما تاريخ المجتمعات بوقائعها ، ولغياتها الذين لمست الأحداث الكبيرة معالم وجوههم وأخفت أسماؤهم ونوعيتهم في صورة شائعة كالعامية و"الناس" و"الدهماء" ، هذا التاريخ الخلفي لمجتمعاتنا لا توجد له دراسة ومضات تبرز بين سطور الكتب بين الفينة والفينة لتضفي قدراً من التشويق في التمتع التاريخي على صور تاريخ الحكم .

وقد تنبه عدد قليل من مؤرخينا في العصور الوسطى لأهمية التاريخ الاجتماعي ، كما أن أولى نفر من الباحثين العرب المحدثين عناية خاصة بدراسات التاريخ الاجتماعي ، ثم تلاهم من خلال ما نشر من أعمال هؤلاء وهؤلاء الكثير عن حياة الإنسان العربي ومعاناته المعيشية .

الظروف الطبيعية والمناخ الاجتماعى والسياسى المحيط به .

ومع ذلك ينبغي الاعتراف بأن مدارس التاريخ فى وطننا الكبير لم تستقر بعد على قواعد واضحة تحكم الكتابة التاريخية ، فباستثناء القواعد الشكلية المتصلة بحرفية الكتابة كاثبات النصوص إستناداً لمصادرها ومقابلة المصادر المعاصرة ببعضها البعض وما الى ذلك ، فما زالت الكتابات الحديثة تراوح وتزاول بين اتجاهات عديدة ينظر بعضها الى عملية كتابة التاريخ بوصفها صياغة جديدة لما جاء فى المصادر القديمة ويرى بعضها فى تتبع مسارات الأحداث الكبرى والأبطال الرئيسيين فيها عين الاهتمام بالتاريخ الذى يستحق ان يقرأ وأن ماعداه زيدا يذهب جفاء .

والى جانب هذه الاتجاهات التقليدية تقف المدارس "الفرضية" التى أستنتت لنفسها قواعد وأغراض رأت أنها الحاكم الرئيسى لحركة التاريخ ، ومن أسف ان هذه المدارس وقعت من حيث حاولت تقاوى خطأ التقليدين فيما هو أدهى وأمر . وصحيح أنها أفلتت من اسار المنطق الذى حاول القدماء دفعنا اليه بتحجيم كم المعلومات التى يراد لنا ان نعرفها ، إلا أنها أخضعت حوادث التاريخ لمنطق جامد قد لا يستجيب لاختلاف الظروف الاجتماعية والهوية الحضارية والطبيعة الجغرافية لاجتماعنا العربى ، عن طبيعة الغرب الأوروبى الذى أنبت لنا هذه المدارس الفرضية .

إن اشكاليات كتابة التاريخ العربى لاتكن فقط فى حرفية الكتابة ومراعاة قواعدها العامة فى تمحيص النصوص ولاتتوقف عند حد الانحياز ، المقصود أوغير المتعمد ، لوجهات نظر بعينها ، ولكنها قبل ذلك وبعبده تتمثل فى إفتقاد الفلسفة المبدعة التى تستخلص قواعدها وأحكامها العامة من الالتزام بالعلمية والاحتكام لوقائع ماضينا الخاص عند الشروع فى بناء فلسفة التاريخ العربى .

وبعيدا عن هذه الاشكاليات النظرية ، وفى حدود ما يحتويه هذا الكتاب ، يبقى الهدف من كتابة التاريخ ألا وهو تبصير الإنسان بأنه كان ومازال وسيبقى المادة الحية التى يصنع منها التاريخ .

وهذه الصفحات هى محض محاولة تجريبية لاطلاع القارئ غير المتخصص فى الدراسات التاريخية على بعض ملامح تاريخنا الوسيط الواقعة فى منطقة الظل . وقد رعى فيها المزاوجة بين أبطال الرواية التاريخية ، سواء من المشهورين أو أنصافهم ، وبين الاطار الاجتماعى المتعايش معهم بالإضافة إلى المخلفات المادية (الاثار) التى تقف شاهد عيان على سيرة هؤلاء

جميعا . إن الغرض من هذه التوليفة هو في واقع الأمر استنباط القاسم المشترك الاعظم بين ولاية الأمور المشار اليهم ، وذلك هو عين الهدف من دراسة التاريخ ، فالمؤرخ ليس بقاص يروى الأحداث أو يكتات يسجل الوقائع ولكنه قبل ذلك يبحث في ركام الحوادث التاريخية الخاصة عن العبرة والعظة العامة التي هي بالضرورة خلاصة تجربة المجتمع عبر الأزمان ولولا هذا الجهد التاريخي المنظم لانقطعت صلة الانسان بماضيه وتوقفت المجتمعات عن التطور ، طالما كان عليها ان تقيد فقط من تجاربها الآتية دون الإعتماد بالتقدم الذي أحرزه الأجداد والأسلاف.

وإذا كان الحكام والأبطال هم طول التاريخ . فإن الجماهير هي عرضه ، والآثار والوثائق هي العمق الذي يمنح مساحة الحدث التاريخي كل المصادقية ويبعث فيها الحيوية المجسدة ، أمام الناظرين .

ولا يخفى على القارئ ان الكاتب قد سعى الى التركيز على محور تقييمي رئيسي ، يرجع اليه عند الحكم على شخص الوالي أو الحاكم ، ألا وهو علاقته بالرعية أو الداخل قبل صلاته بالاصدقاء والاعداء في الخارج ولعل هذا المعيار قد أعطى مفارقة تاريخية واضحة بين أول شخصيات الكتاب وآخر هذه الشخصيات ، فالحاكم بأمر الله ، بخلاف ما هو شائع عن اتهامه بالجنون والشنوء ، كان أكثر الولاة عدلا مع رعيته وسهرا على راحتهم بينما اكتشفنا بيسر وسهولة ، كيف أن أعمال محمد على في الخارج قد غطت على مساوئه في الداخل ، حتى إذا ما أغفلنا ذكر وقائعه الحربية ومحاولاته التحديثية التي لاتربطها علاقة سببية بأفاعيله مع عامة الشعب لوجدنا أنفسنا وجها لوجه مع نسخة كربونية من حكام وسلاطين سبقوه إلى حكم وظلم البلاد والعباد .

وفضلا عن ذلك فإن هذا المعيار قد أظهر من المشتركات بين سلوك ولاية الأمور ما يكفي لأن نتيقن بأن هناك نوع من تناسخ الحكام يقترب في مفهومه من القول بتناسخ الأرواح .

إن رغم تعدد الاسماء واختلاف الالقاب والنعوت وتباين العصور يبدو هؤلاء الولاة وكأنهم سلسال لم ينقطع ، بطرائقهم في ظلم الناس واستصفاء أموالهم واحتقار شائهم وأيضا بما يسوقونه من مبررات ومسوغات لأفعالهم القبيحة ، ولابد ما بين بعضهم من اختلافات يسيرة أن يكون تنوعا في إطار الوحدة ، بل لعلنا لانتجاوز الحقيقة كثيرا إذا ما قلنا اننا نرى في مجتمعاتنا الحديثة بعض ملامح وسحنات تذكرنا بأن إرثنا التاريخي قائم عتيدي ولم تنقطع صلته كليا بالماضي .

على أن هذه "تعتبر من السجلات التاريخية نجد الجماهير ، كالحكام ، يجمع فيما بينها من القدرات البشرية مايقابل بانها لم تتفصل للحظة واحدة عن مسارها التاريخي ، فهي بعد يوم إلى ثلاثين سنة تعاني من بؤس لايندمل وقهر لايجد وغبن لاينتهى .

ورواية السيرة ، هذه الأثر يبدو وكأن أبطال التاريخ من عتاة الولاة يتعاقبون على تمثيل الدور في هذه السيرة ، فليس يصح أن تتغير خلفية الكادرات أو يخرج الكومبارس للاستراحة عن أداء العمل أو عنت الحياة ، فالقلم الأبدى لم يدفع العاملين فيه إلى الشعور بالملل أو الملل . إنه القدر المقدور ، الذي لا فكاك من تمثيله ومشاهدته أيضاً .

والرواية التاريخية التي تكرر عرضها في حقبات تاريخية متتالية بأبطال مختلفين ، انتجت في أحيان كثيرة عمائر وبنابات تنوعت طرزها المعمارية وتعددت الأغراض التي استخدمت فيها ، ولكنها أبدا لم تتخل بدورها عن رباط وثيق لايجمعها الى بعضها البعض فحسب بل ويشدها الى المجتمعات التي شهدت عمارتها إذ رغم أن هذه العمارات قصد مشييدها أن تكون دبوراً لعبادة الله يذكر فيها اسم الجلالة أثناء الليل وأطراف النهار ، فانهم جميعا قد حرصوا بدرجات متفاوتة على مخالفة شرع الاسلام عند بنائها .

وليس من بين هذه النور التي نتناولها هنا إلا وقد أغتصب بانيتها أرض البناء قهراً أو حيلة أو اختلس مواد بنائها ، أو تحصل على نفقات العمارة من حرام أو استخدام السخرة والقسوة في تشييدها .

ولاعجب بعد ذلك أن يؤول مصيرها جميعاً إلى التخريب الجزئي أو الزوال في فترات لاحقة، فمن لم يقدد مثباً أعالي قومه كالنذير والقياب ، تهدمت بعض مبانيه أو اندثرت معالها بالكامل، وأنهم الآن أن بين يدي عزيى القارىء سيرة موجزة لحاكم واحد ظلمناه وأكثر من عشرة سلطان أشجعونا ظاماً قبلهم إليهم .



والعشرين من شوال عام ٤١١ هـ غدرأ وغيلة ، وأن ينقلوه بسيرته إلى أبد الدهر من خاتة "العنول العقلاء" إلى مجرد إسم فى قائمة متطاولة من الظلمة والجهلاء .. والمجانين.

فى عام ٢٨٦ هـ توفى الخليفة الفاطمى العزيز بالله ، تاركاً أول خلافة شيعية وهى فى أوج قوتها دولة قوية تمتد حدودها من صقلية شمالاً إلى اليمن جنوباً ومن شمال أفريقيا غرباً إلى الشام شرقاً ، حافلة بقواد الجيوش وكفاءات الادارة والحكم وجميعهم متعطشون لحيازة أكبر قدر من النفوذ والسطوة والثروة فى البلاد ، ومنهم آل البيت الحاكم الذين حال بينهم وبين وراثة عرش الخلافة قانون الوراثة الاسماعيلى الذى ينقل الخلافة من الأب إلى أكبر أبنائه.

وفوق هذه التركة أعقب العزيز بالله ولى عهده أبا على منصور صبيهاً فى الحادية عشر من العمر تاركاً إياه ليصارع طموحات الأقوياء الكبار من أفراد أسرته وقواد جنده ورجال حكومته.

منذ الوهلة الأولى أدرك أبو على الذى تلقب بالحاكم بأمر الله ، أن الأوصياء على عرشه يريدونه العلوية فى أيديهم حتى بعد وصوله لسن البلوغ، ولكن، الرجل لم يمهلم طويلاً ، فقبل أن يعلن بلوغه سن الرشد وهو السادسة عشر عاماً فى سنة ٣٩١ هـ كان الحكم قد بدأ بالفعل معركته الممتدة ضد كل من سولت له نفسه أن يقاسم الخليفة الفاطمى سلطاته الدينية أو الزمنية.

فى طليعة الطامحين لممارسة الحكم ولو من وراء عبادة الحاكم كانت طوائف المغاربة من كتامة وزويلة وغيرها من قبائل البربر التى انتصرت للدعوة الفاطمية فى شمال أفريقيا وأمدت الجيش الفاطمى بجل جنوده عند استيلائه بقيادة جوهر الصقلى على مصر والشام.

ولقد رأى "المغاربة" بعد رحيل العزيز بالله ، أن الآوان قد حان لينالوا فى ظل الخليفة الطفل مالم يتوصلوا إليه من جاه وسلطان إبان خلافة المعز لدين الله وابنه العزيز .

وللحظة بدأ الأمر كأن الزمان قد دان لهم ، بعد ما تولى ابن عمار الكتامى الوساطة (وهى فى رتبة الوزارة) فاستبد بأمور الدولة وقدم كتابه وأعطاهم.

ولما كان الخليفة أضعف جتداً وناصرأ من ان يطيح بأبن عمار ، فانه ولا شك قد وجد ضالته فى أخطاء عبوه الكتامى ، الذى تعجل الانفراد بأمور الحكم لئلا يضع فى حسبانته أن المشاركة من الأتراك والديلم الذين اصطنعهم العزيز بالله لموازنة نفوذ المغاربة فى دولته ، أن هؤلاء المشاركة قد أضحوا قوة مؤثرة فى مجريات الأحداث . ويظهر أن الحاكم بأمر الله

قد شجع "برجوان" الخصى الأبيض على قيادة تمرر المشاركة ضد المغاربة وما لبث "صراع الأضداد" أن أدى إلى اختلال أمر ابن عمار واعتزاله الوساطة.

ورغم أن ظاهر الأحداث التي أدت لاعتزال ابن عمار "يومي" إلى أن أحداث المغاربة الذين اصطنعهم الوزير المغربي "قد كثر عتبيهم وامتدت أيديهم إلى الحرام في الطرقات وشلحوا الناس ثيابهم فضج الناس منهم واستغاثوا إليه بشكايتهم فلم يبد منه كبير نكير فأقرط الأمر حتى تعرض جماعة منهم للغلمان الأتراك وأرأوا أخذ ثيابهم فثار بسبب ذلك شر قتل فيه غلام من الترك وحدث من المغاربة فاشتبك الترك والأتراك في موقعة غير حاسمة "حتى انحاز "برجوان" للترك فهاجموا نور ابن عمار وشيوخ كتامة ، مما اضطر الرجل إلى اعتزال الحكم.

نقول رغم هذه الوقائع فإن يد الحاكم لا تبو بعيدة عن هذه الأحداث الدامية التي يهمنها منها إنحياز برجوان خادم القصر لصف الأتراك الذين اعتبروا ذلك إيماء خلافية لا يخطئونها أي لبيب بالإشارة يفهم فشرعوا في نهب ابن عمار وأنصاره.

إن ما فعله ابن عمار منذ توليه الوساطة وتلقبه باسم "أمين الدولة" كان كفيلاً بإثارة حفيظة الخليفة الصبي إلى أبعد حد. فأمين الدولة كان يدخل إلى قصر الخلافة منتظياً صهوة جواده لئلا أن يترجل سوى لحظات أمام الحجرة التي يجلس بها الحاكم بأمر الله ، وصار الناس يقبلون له الأرض وهو لا يرد السلام على أحد "ولا يقدر أحد على تقبيل يده سوى أناس بأعيانهم ، وشرف أكابر الناس بتقبيل ركباه وأجل الناس من يقبل ركبته".

ورأى أبعد من ذلك ذهب "أمين الدولة" عندما حاول أن يجمع حوله طائفة من الانصار ، لا تضم فقط شيوخ المغاربة من كتامة وأحداث المغاربة بل وبعض خدام القصر الذين سألوه العتق ففعل رغم أنهم في ملكية الخليفة الفاطمي ووصل من أعتقه أو باعه من خدام الخليفة نحو عشرة آلاف جارية وخادم ، أضيفوا إلى رصيده خصماً من حسابات الحاكم بأمر الله .

وزاد الطين بلة أنه أعطى كتامة الخيول من اصطبلات الخليفة وما زاد عن احتياجاتهم من الخيل والبغال والنجب باعه في الأسواق دونما اعتداد بمالكها أو بطوائف الجند المشاركة .

أنه انقلاب صامت ، ينحاز فيه المغاربة ، قوة الخلافة العسكرية إلى ابن عمار الذي استمال إليه كبار رجال الدولة أيضاً بينما يبقى الخليفة وحيداً بلا خيل ولا بغال ولا جنود ، وحتى لو أراد المشاركة أن ينتصروا له فإن يجنوا بأيديهم سلاحاً أو ركاباً يعينهم على الأمر .

لكل ما سبق كان من المنطقي أن يسبق الحاكم الأحداث فيدفع الأتراك ، بتحريض من

خادمه برجوان الأوربي الأصل إلى الاصطدام بابن عمار قبل أن يتم مؤامراته .. وكان .

وبعد اعتزال أمين الدولة، عهدَ الحاكم بالوساطة لخادمه برجوان ، في ذات الوقت الذي أعاد فيه أمين الدولة ليعيش بالقاهرة في إقامة جبرية بمنزله مع إطلاق رسومه وإجراءاته التي كانت في أيام العزيز بالله "ومبلغها من اللحم والتوابل والفواكه خمسمائة دينار في كل شهر . وفي اليوم سلة فاكهة بدينار وعشر أرطال شمع ونصف حمل تلج .

ويحلو للبعض أن ينسب فعل الحاكم هذا إلى تقلب مزاجه وجنونه ، فليس من المنافي أن يغضب من ابن عمار ويرضى عنه في نحو شهر ونصف وهو الذي أوشك أن يجعل من الخليفة "حارس مقانئته" .

والواقع أن الحاكم بأمر الله أظهر بعد عام واحد من حكمه ما ينبيء عن عبقورية فذة في تسيير أمور دولته عن طريق "دفع المتناقضات" السيبرانطيقاً "بعضها ببعض إذا لم يكن قادراً على حسمها مباشرة.

فالإبقاء على ابن عمار تحت الإقامة الجبرية يسلب الرجل كل امكانات التحرك ضد الحاكم مثلاً يحرم أنصاره من كل مبرر لمعاداة الخليفة طالما كان رجلهم موضع احترام وتبجيل . وبغضلاً عن هذا وذاك فإن الحاكم بأمر الله كان من الصعب عليه أن يرهق رقبتَه في يد برجوان والمشاركة فيصير ماله معهم كما كان مع المغاربة.

وقد أثبتت الأيام صحة رأي الحاكم ، كما لو كان يقرأ من كتاب المستقبل . فبعد أن بدأ برجوان بداية طيبة حازر فيها أن يستثير غضبة الحاكم ، فامتنع عن الاستئثار بأمر الدولة وأوكل إلى كاتبه أبي العلاء فهد بن إبراهيم النصراني أن "يوقع عنه وينظر في قضاياه" الرافعين وعلاماتهم" ومنع الناس كافة من الترحل له (حتى لا يتشبه بالخليفة كما فعل ابن عمار) ولم يتلقب بلقب معين كما حدث من "أمين الدولة" ، بل لقب كاتبه النصراني بالوزير .

فلما طال عليه الأمد تولى برجوان الخصى عن الحذر "فقصر عن الخدمة وتشاغل ببلذاته وأقبل على سماع الغناء وأكثر من الطرب وكان شديد المحبة في الغناء فكان المغنون من الرجال والنساء يحضرون داره فيكون معهم كأحدهم" . وتزايد أمر برجوان وكثر استبداده حتى أن الخليفة استدعاه يوماً وهو راكب معه ، "فصار إليه وقد شئ رجله على عنق فرسه وصار باطن قدمه وفيه الخفي قبالة وجه الحاكم" .

أنه إذن ابن عمار الثاني . ولكن الحاكم لم يكن هو ذات الصبي الذي تولى الخلافة قبل

ذلك بنحو أربع سنوات ، فقد صقلته السنون وحكته التجارب وصار قادراً على ما هو أكثر من إدارة المتناقضات . فى السادس والعشرين من ربيع الآخر سنة ٣٩٠ هـ وبرجوان واقف بين يدي الحاكم الذى استدعاه ليستأن "نورة التين والعناب" ، غامر الخليفة البستان مولىا ظهره لوزيره فما كان من "ريدان" صاحب مظلة الحاكم إلا أن ضربه بسكين كانت معه فى عنقه واحتز بقية الحراس رأسه ودفنوه فى هذا المكان الشاعرى.

ذهب برجوان كأن لم يكن ، وذهبت معه الصورة اللبائمة للحاكم بأمر الله ، وسرعان ما انقض الحاكم على آخر ذكريات سنتين حكمه تحت الوصاية ، فأمر فى شوال من ذات العام ٣٩٠ هـ بقتل ابن عمار ليلحق بغيرمه برجوان.

من يومها وحتى اختفاء الحاكم لم يعين الخليفة له وزيراً يفوض إليه إدارة شئون بلاده بل "وسطاء" أو "سفراء" بينه وبين رجال الدواوين وكثيراً ما حكم خلافته دون وجود هؤلاء أيضاً . ولم يعمر معه وسيط منثلما أقام معه قائد القواد الحسين بن جوهر ، إذ ظل فى منصبه طيلة ثمانية سنوات (٣٩٠ - ٣٩٨ هـ) لانه أدرك أن أى شبهة لمقاسمته الخليفة أى جزء من نفوذه وسلطاته ستتنتهى به إلى حيث ذهب ابن عمار وبرجوان وبلغ به الحرص انه "منع الناس أن يلقوه فى الطريق أو يركبوا إليه فى داره وأن من كان له حاجة فليبلغه أياها بالقصر ومنع الناس من مخاطبته فى الرقاع بسيدنا وأمر أن لا يخاطب ولا يكتب إلا بالقائد فقط وتشدّد فى ذلك لخوفه من غيرة الحاكم حتى انه رأى جماعة من القواد الأتراك قياما على الطريق ينتظرونه فأمسك عنان فرسه ووقف وقال لهم كلنا عبيد مولانا .. ومما ليك واست والله أخرج من موضعى أو تنصرفوا عنى ولا يلقانى أحد إلا فى القصر فانصرفوا وأقام بعد ذلك خفياً من الصقالبه الطرادين على الطريق بالنوبة لمنع الناس من المجئ إلى داره ومن لقائه إلا فى القصر وأمر أبنا الفتوح مسعود الصقلبى صاحب الستر أن يوصل الناس بأسرهم إلى الحاكم وأن لا يمنع أحداً عنه".

ومهما يكن من أمر ، فإن خبرة الحاكم بالله مع رجال ادارته علمته أولاً أن يأخذهم بكل شدة ليكونوا عبرة لمن يعتبر دون أن يأمن جانبهم ولو ليلية واحدة وعلمته ثانياً انه لا بد أن يوجد لنفسه علاقات مباشرة مع الكتاب وكبار الموظفين وعامة الناس من غير حاجة لوسيط أو سفير.

وشاء حظ الخليفة العاثر أن ينخفض فيضان النيل فى مدة ولايته أكثر من مرة ، مما عرض البلاد لمخاطر المجاعة والأوبئة واستدعت هذه الأخطار الدائمة أن يركز الحاكم المزيد

من الصلاحيات في يده وأن يستخدم أكثر الوسائل عنفاً لتقويم الموظفين المرتشقين والمتلاعبين بالأسعار والمحتركين ولإجبار الجمهور على الالتزام بقواعد السلامة العامة والصحة الوقائية.

من أشهر قتلى الحاكم "فهد بن إبراهيم" و"عيسى بن نسطورس" و"علي بن عمر العداس" و"زيدان الصقلي" و"ابن عبدة النصراني" و"عطوف غلام الطويلة" و"أستاذ الأستاذين غين".

وقد ارتبط مقتل الأخيرين بأخت الحاكم ست الملك (سيدة الملك) وكانت تناكد أخاها في كل أمور الحكم وتستكف أن يتفرد وحده بشئون الخلافة ، فعطوف غلام الطويلة كان أحد خدام ست الملك بالقصر وكان خاسماً أسود قتله الحاكم بجماعة من الأتراك وقفوا له في دهليز القصر واجتروا رأسه .

أما غين فقد كان أحد خدام الحاكم بأمر الله ، وتلقب في عام ٤٠٢ هـ بقائد القواد ويعدها ولاه الخليفة الشرطتين (شرطة القاهرة والفسطاط) والسببة بالقاهرة ومصر والجيزة. وحدث أن غضب عليه لأمر من أمور وظائفه فأمر بقطع إحدى يديه . وبعد ذلك بنحو ثلاث سنوات عرف الحاكم أن "غين" وكاتبه الجرجرائي الذي كان بخدمة ست الملك قد أخفيا عنه إحدى الشكاوى المتعلقة بغين فأمر بقطع يد غين الأخرى ويدي الجرجرائي وأشيع أن الرجلين كانا على صلة بمؤامرات "ست الملك" ضد شقيقها . ومن طريف ما يحكى أن يد غين حملت إلى الحاكم في طبق (لعله الطبق الذي يحمل اسم غين وهو محفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة) فبعث الحاكم إليه بالأطباء ووصله بألوف من ذهب وعدة أسفاط ثياب وعاده جميع أهل الدولة ويبدو أن ذلك لم يخفف من مصاب غين فلهج بما لا يليق في حق الخليفة ، فتذكر الحاكم بعد عشرة أيام من قطع يد غين أنه مازال قادراً على الكلام فأمر بقطع لسانه " فقطع وحمل إلى الحاكم فسير إليه الأطباء ومات بعد ذلك".

ذلك عن كبار الموظفين أما من دونهم فإن التهديد وحده كان أكثر من كاف ليعودوا إلى جادة الحق . وتلك واحدة من عبقریات الحاكم الإدارية.

ففي العام ٣٩٤ - ٣٩٥ هـ انخفض فيضان النيل ، وصار لزماً على الحاكم أن يضبط حركة المجتمع بأسره حتى لا يموت الناس جوعاً تحت وطأة المحتركين من التجار وتواطؤ المرتشقين من كبار وصغار كتاب الدواوين . ولتدفع المؤرخ "المسبحي" الذي عاصر هذه الفترة من عمر الخلافة الفاطمية يصف لنا ما حدث بدءاً من ذي الحجة سنة ٣٩٤ هـ ، عندما أمر

الحاكم بعمل شؤنة خلف جبل المقطم وملأها بالسنتط والبوص وما ان انتهى منها فى شهر ربيع الأول من عام ٣٩٥ هـ حتى خامر قلوب الناس من ذلك جزع شديد وظن كل من يتعلق بخدمة الدولة ان هذه الشؤنة عملت لهم . ثم قويت الشائعات وتحدث العوام فى الطرقات انها أعدت لحرق الكتاب وأصحاب النواوين وأسبابهم . وسرت الشائعات كما النار فى الهشيم "فاجتمع سائر الكتاب وخرجوا بأجمعهم فى خامس ربيع الأول ومعهم سائر المتصرفين فى النواوين من المسلمين والنصارى إلى الرماحين بالقاهرة ولم يزالوا يقبلون الأرض حتى وصلوا إلى القصر فوقفوا على بابه يدعون ويتضرعون ويضجون ويسألون العفو عنهم ومعهم رقعة قد كتبت عن جميعهم" وتسلم الحاكم الاسترحام الذى جاء به جيش لجب من الموظفين لو رام أخذ قصر الخلافة بمن فيه لما وجد ممانعا . ولكنه المريب يكاد يقول خنوتى.

قلما أعطى الحاكم خطابات أمان من نسخ ثلاث للمسلمين والنصارى واليهود وأيقن الموظفون بسلامتهم خشى خدام القصر وطوائف الجند ان يكونوا طعاما لنار الشؤنة فسالوا هم أيضاً سجلات للأمان بعد ما "تجمعوا وصاروا إلى تربة المزين بالله وضجوا بالبكاء وكشفوا رؤوسهم" ، فاعطى الحاكم لكل طائفة أمانات وحتى لمؤذى أبواب قصره والبيارة والفهالين والمحجلين ، كل ذلك بعد سؤالهم وتضرعهم.

عندئذ أيقن أهل الأسواق ان المكروه سيحقيق بهم لا محالة "فخرجوا على طبقاتهم كل يلتمس كتاب أمان يكون لهم فكتب فوق المائة سجل بأمان لأهل الأسواق على طبقاتهم نسخة واحدة ، وتسلم أهل كل سوق ما كتب لهم.

ولإضافة إلى ذلك فان الحاكم بأمر الله ، كان يمارس الصسبة بنفسه فيمر بالأسواق لمتابعة من يغش فى سلعة أو وزن ويفرض التسعير عند اشتداد المجاعات بسبب نقص الفيضان فلا يجرؤ أحد على مخالفته.

وحدث فى عام ٣٩٨ هـ ان انخفض النيل وفقدت الغلال فاستغاث الناس بالحاكم ، فركب حماره وخرج من باب البحر (قرب باب الحديد بالقاهرة) ووقف وقال "أنا ماض إلى جامع راشده (بمعصر القديمة) فأقسم بالله لئن عدت فوجدت فى الطريق موضعاً يطؤه حمارى مكشوقاً من الفلة لأضربن رقبة كل من يقال لى انه عنده شيئاً منها ولأحرقن داره وأنهبن ماله" ثم توجه ومكث إلى آخر النهار فما بقى أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته أو منزله وشؤنها فى الطرقات وبلغت أجرة الحمار فى حمل النقلة الواحدة ديناراً من ذهب ، فامتلات عيون الناس وشبعت نفوسهم.

وكان الخليفة الحاكم بأمر الله يسقط بعض المكوس (الضرائب) فى أوقات المجامع وخاصة المفروضة على الغلال من أجل خفض الأسعار وترفعاً بالفقراء.

وإذ لك كله كان هذا العادل المستبد أسطورية وأثرة لدى عامة الشعب ، وعلى النقيض من حذره المفرط تجاه أهل قصره وموظفيه كان الحاكم يتجول وسط الشوارع والأسواق دون حراسة ، وخاصة أثناء فترات الليل حتى تمتد معاش أهل الأسواق وتزداد أرباحهم . وفى عام ٣٩١ هـ أمر الخليفة الناس بأن يوقدوا القناديل فى سائر البلد على جميع الصوانيت وأبواب الدور والمحال والمسكك الشارعة وغير الشارعة ففعل ذلك . ولزم الحاكم بأمر الله الركوب فى الليل وكان ينزل كل ليلة إلى موضع موضع وإلى شارع شارع وإلى زقاق زقاق .. وصار الناس فى القاهرة ومصر طول الليل فى بيع وشراء وأكثروا أيضاً من وقود الشموع العظيمة وأنفقوا فى ذلك أموالاً عظيمة جليلة لأجل التلاوى وتبسطوا فى المأكول والمشارب ومبعا الأغاني ومنع الحاكم الرجال المشاة بين يديه من المشى بقربه وزجرهم وأنتهرهم وقال لا تمنعوا أحداً منى فأحدث الناس به وأكثروا من الدعاء له .

وعندما ذهب فى عام ٤٠٣ هـ لىصلى فى جامع راشدة بعد ترميمه كان الناس يمشون بركابه من غير أن يمنع أحد منه وكان يأخذ قصصهم ويوقف وقفاً طويلاً لكل منهم .

وظل الحاكم بأمر الله وقياً لمادته فى الركوب ليلاً عبر شوارع القاهرة حتى يصل إلى الصحراء إلى أن فقد فى إحدى جولاته المسائية تلك فى السابع والعشرين من شوال عام ٤١١ هـ .

وثناء أعداء الحاكم ، وما أكثرهم ، أن يصوروا فى كتاباتهم ميله للخروج ليلاً ومد العمل بالأسواق إلى ما بعد صلاة العشاء على غير حقيقة فأشاعوا أنه حرم العمل بالنهار وقصره على الليل وحده حتى ليحكى ، تنديراً ، أنه مر بأسكافى يعمل فى الظهيرة فسأله عن سر عمله فى هذا الوقت من النهار فرد الإسكافى بأنه "ساهر فى حانوته منذ الليل" .

ويذكر للحاكم أنه أول من فكر فى إيجاد حل هندسى لمشكلة عدم انتظام فيضان النيل واستقدم لهذا السبب الفيزيائى العربى الشهير الحسن بن الهيثم وسيره إلى أسوان لينظر ما يفعله . ولكن ابن الهيثم قصر به مخته وانكسرت عزيمته لما رأى فى طريقه أهرامات ومعابد المصريين القدماء ، فحذته نفسه بأن هؤلاء العمالق على كثرة وروعة ما شيدوا لم يفلحوا فى بناء سد تخزن خلفه المياه الزائدة عن حاجتهم فكيف به هو . ويقال أنه إدعى الجنون واختفى خوفاً من غضبة الحاكم عليه ولم يظهر إلا بعد توليه الظاهر لأعزاز دين الله.

ومن عجيب ان جملة من الأوامر التي وصف الحاكم بسببها بالجنون والشنود انما كانت حميعها من وجع المجاعات والأوبئة التي خلفتها الفيضانات المنخفضة إلى حد التحريق المؤسفة إلى حد الاتراق .

تدبر في مدينة مسجودا قوام (كالطاعون مثلاً) كان السائم يسمر أومره (مشددة بمنع بيع الخبز في أيام القحط) ، وفي بعض الأحيان يجرؤمة المرضى من ثمر نباتات الملوخية والجرجير والمتوكليه إلى أن يسر من ذلك سائر الناس ، فثمة من الناس وبعض المشروبات المعروضة بالأسواق كالقفاع (البوناب) .

وفي الكلاب ، وكما شاهدت في نظام الحديث ، كانت تنقل عدوى الأمراض الوبائية فانه كان يأمر الناس بقتل الكلاب ، وهو مفسر خطأ على انه فعل ذلك لان الكلاب كانت تتج على اثناء طوبى واليلى .

في انما كان على شدة البلاء من الحيوانات اثناء الأوبئة التي كانت تجتاحها هي أيضاً في كائنات الأحياء قصاصين وجميع توج الأبقار السليمة من العامة إلا في أيام الأضحية . فتواتت الناس من الأبقار في أوقات المجاعات وكانوا يفعلون ذلك خشية إلا يجدوا لها علماً في يوم الجذب والقسط .

ونظراً لإيمان الحاكم الشديد بالقضاء والقدر ، شأنه في ذلك شأن سائر المسلمين ، وبقينه في الله وبعينه الناس يذنبونهم التي يقترفونها ، فانه لم يكتف باداء صلاة الاستسقاء عند كل سنة بل اقيمت في الليل بل سعى جاداً لا ستمصال كل رذيلة ولقومة كل خروج عن تعاليم الإسلام .

فتتبع الخمر وشاربيها ، وبدأ أولاً بأولاني الخمر فازيقت من سائر الأماكن ومنع من بيع المسكرات كما حرم دخول الخمر من البلاد المجاورة إلى مصر . وفي عام ٤٠٢ هـ طور الحاكم حربه على النصارى ، بمحاصرة المواد التي تصنع منها . " فمنع من بيع العنب إلا أربعة رطل فما دونها ومنع من عصره وطرح كثير منه وبيع في الطرقات وغرق كثير منه في النيل ومنه من حمله وقطعت كروم الجيزة كلها " ، كما حرم بيع الزبيب وحمله وألقى في ماء النيل منه شئ كثير وأحرق شئ كثير .

ومن الطرائف التي وقعت ابان حملته لمنع الخمر والمسكرات والتي بدأت منذ عام ٣٩٥ هـ ، انه التقى اثناء ركوبه في جوف الليل بشيخ طاعن في السن وقد أمتطى حماره متهيئاً لعبور

أحدى القناطر فى طريقه إلى الصحراء خارج القاهرة . وكان الشيخ ممن أدمنا الزمر وصاروا لا يفارقونها ، فأراد الفرار بجرار خمرة إلى حيث لا يدركه رجال الخليفة ، فاستوقف الحاكم الرجل فوق القنطرة وقد فهم مرامه وسأله "إلى أين أنت ذاهب أيها الشيخ ؟ " فرد عليه حانقاً إلى أرض الله الضيقة " فقال الحاكم مستنكراً " أو أرض الله ضيقة يارجل ؟ " فما كان من الشيخ إلا أن انفجر غاضباً وهو يقول: " لو لم تكن ضيقة ما قابلتك على هذا الجسر " فضحك الحاكم وخلق سبيله.

مع مقاومة الزمر شرع الحاكم فى مواجهة المجون والخلاعة ، فمنع الناس من التظاهر بالغناء ومن ركوب النيل للتفرج وسد أبواب النور التى تطل على الخليج الحامى (شارع بور سعيد حالياً) والطاقت المظلة عليه ، كما منع الناس من بيع المغنيات والغناء واللهو ومن الاجتماع بالصحراء.

أما حجب المرأة فكان له النصيب الأوفى من إجراءات الحاكم فى هذا الصدد ، وجميعها إجراءات تشير إلى التزامه بالإسلام وتعاليمه وليس إلى الجنون كما أشاع المغرضون من أعدائه.

فعندما لاحظ أن أوامره بتمديد فترة العمل ليلاً وإضاءة الشوارع والأسواق أدت إلى كثرة خروج النساء إلى الطرقات وتظاهر الناس باللهو والغناء وشرب المسكرات فى الحوانيت وبالشوارع ، أمر الحاكم بأمر الله " أن لا تخرج امرأة من العشاء ومتى ظهرت امرأة بعد العشاء نكل بها ثم منع الناس من الجلوس فى الحوانيت فأمتمتوا " وأمر أن لا تكشف امرأة وجهها فى طريق ولا خلف جنازة ولا تتبرج .

بعد ذلك وينحوس سبع سنوات منع النساء فى عام ٤٠٢ هـ من زيارة القبر فلم ير فى الأعياد فى المقابر امرأة واحدة.

فى عام ٤٠٤ هـ زاد الحاكم فى الطنبوب نغمة ، فمنع النساء من المشى فى الطرقات ليلاً أو نهاراً فلم تر امرأة فى طريق التبة وأغلق حماماتهن ومنع الأساكفة من عمل خفافهن وتعلت حوانيتهن.

ويروى أن بعض النسوة من العجائز ومن لاعائل لهن تضررن من عدم مقدرتهن على شراء طعامهن من الأسواق بسبب قرار حظر التجول ، فأمّر الحاكم الباعة بأن يحملوا بضائعهم إلى الشوارع ليشتريهن من خلف الأبواب بواسطة " كُش" من نحاس تناول المرأة

بها البائع نقوده ويحمل هو بدوره السلعة في داخلها ، فلا يلتقيان وجهها لوجه ولا تمين يد امرأة يد بائع ، ومن يومها لم يتوقف الباعة عن المزور يسلمهم في شوارع وحوازي القاهرة ..

وقد حاولت امرأة أن تتحاي على قرارات الحاكم الصارمة فبعثت إلى القاضي تسأله الإذن بمغادرة منزلها إلى منزل أخيها المتوفى لتلقى على جثمانه النظرة الأخيرة ، فبعث إليها بأحد الشهود العدول الذي أوصلها بنفسه إلى المنزل الذي غيبته له ، فلما عاد زوجها من عمله ولم يجدها فذهب للقاضي متهما إياه بالتعدي على حقوقه الشرعية في غيبته وبكاشفاً للقاضي بأن زوجته ليس لها أخوة بالقاهرة وتحقق القاضي البائس من صحة ما ذهب إليه الزوج المخلوخ عندها كبس الدار التي أوصل الشاهد المرأة إليها ليحدها بين أحضان عشيقها فأقام عليهما الحد ، وألفى الحاكم بأمر الله ما كان قد فرض فيه القضاة بخروج النساء لأعذار مسوغة ، ومنع خروجهن البيت .

وكان للحاكم موقفه المميز من أهل الذمة ، الذي يتماثل مع ما اعتقده سائر الرجال في دولته وغامة المسلمين من أن ظهور اليهود والنصارى وتواليهم أمور الدولة فيه ما يقضب الله ويخالف تعاليم رسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم) ، لأن في ذلك الأمر خط من شأن الإسلام والمسلمين ورفعه لإعدائه والحيولة بن لانتشار الدين الحنيف أي قدر من التراخي تجاه مخالفة أهل الذمة لواجب الاحترام نحو الإسلام ونبية أو الخروج عن الشروط العمرية الشهيرة . وبعد عمله هذا من القربات إلى الله تعالى عله يرفع مقته وغضبه عن شعبه فيفيض النيل بما يكفي لتضيق الزرع وامتلاء الضرع .

فبعدما بلغ الحاكم أن اليهود يجتمعون في حاراتهم (حارة الجودرية آنذاك) في أقارب خيولهم ويغنون ، وأما قد اضلوا ويدينهم معتل ، قال لهم نبيهم نعم الآدم الخلق يدينهم .

ويسخرزون من هذا القول ويشتعن ضنون إلى ما لا ينبغي سماعه في الإسلام والرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) ، أتى الخليفة إلى أبواب حارة الجودرية وتندعها عليهم ليلا وأخرقها .

وقد تكررت في خلافة الحاكم (الأمير) بالزمام اليهود والنصارى بلبس الغيار وتشد الزنار فحينما قضت بذلك الشرع في خاصة في أو تلك الجماعة أقامهم بذلك عام ٤٩٥ هـ وتشد عليهم مرة أخرى في عام ٤٩٩ هـ اضرب بملأ جبار رسالة لهذا السوء ، بأن لا يملك زيدا

وفي سنة ٤٠٣ هـ أمر النصارى بلبس السواد وتعليق صلبان الخشب في أعناقهم وأن

يكون الصليب ذراعاً في مثله وزنته خمسة أرتال وإن يكون مكشوشاً بحيث يراه الناس ومنعوا من ركوب الخيل وإن يكون ركوبهم البغال والحمير بسروج الخشب والسيور السود بغير حليه وأن يشدوا الزنانير ولا يستخدموا مسلماً ولا يشتروا عبداً ولا أمة وتتبع آثارهم في ذلك فأسلم منهم عدة .

وفي العام التالي "ألزم اليهود أن يكون في أعناقهم جرس إذا دخلوا الحمام وأن يكون في أعناق النصراني صليبان " .

وفي عهده هدمت كنيسة القيامة بالقدس الشريف بسبب قيام كهنتها بفتنة الناس عن طريق خلط الزئبق بدهن البيلسان وإيقاد النار بهذا الخليط فيرتفع في داخل الكنيسة على شكل هالة نورانية تعيل إلى الزرقه مع زعمهم أن هذا الطيف هو المسيح عليه السلام أو لأمه مريم العذراء وقد كتب الأمر بهدم الكنيسة في عام ٣٩٩ هـ كاتبه ابن عبدون النصراني وكانت صيغته المختصرة المعبرة إلى متولى القدس ، وهو نصراني أيضاً .. أمر الإمامة إليك بهدم قسامة فاجعل طولها عرضاً وسماعها أرضاً" ونفذ الرجل ما طلب منه دون إبطاء أو تبرم. كما ينسب إلى الحاكم منع اليهود من التظاهر وراء جنازهم ومصادرة ما كان محبساً على الكنائس من أراضي وأماكن وضم ذلك جميعه إلى الديوان وملاحقه إظهار الصليبان بالكنائس.

وشرع الحاكم بأمر الله بعد ما نضجت شخصيته في تخليص دولته من كل مظهر يجافي دين الاسلام فيضرب جماعة بسبب اللعب بالشطرنج (وكان مكروها) وأمر أن لا يقبل أحد له الأرض ولا يقبل ركابه ولا يده عند السلام عليه في المواقب لأن الانحناء إلى الأرض لمخلوق من صنيع الروم وأن لايزاد على قولهم السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ولا يصلى أحد عليه في مكاتبه ولا مخاطبه ويقتصر في مكاتبته على سلام الله وتحياته ونوامي بركاته على أمير المؤمنين ويدهي له بما يتفق من الدعاء .. ومنع من ضرب الطبول والأبواق حول القصر قصاروا يطوفون بغير طبل ولا بوق.

وفي أخريات أيامه كثرت هباته وصدقاته وعنته وصار الحاكم يركب بدرعه صوف بيضاء ويتعمم بفوطه وفي رجله حذاء عربي يقبالين ويلفت انعاماته حدا توقف معه أمين الامناء حسين ابن طاهر الوزان في امضائها فكتب إليه الحاكم بخطه بعد البسملة : "الحمد لله كما هو أهله

أصبحت لا أرجو ولا أتقى إلا الهى وله الفضل
جدي نبي وإمامي أبي وديني الاخلاص والعدل

المال مال الله عز وجل والخلق عباد الله وهم أمانؤه فى الأرض أطلق أرزاق الناس ولا تقطعها والسلام". كما رد ما كان أخذ من الضياع والأملك إلى أربابها .
وإذا كان الحاكم يأمر الله قد أبدى فى بداية خلافته تعصبا لمذهب الشيعة الاسماعيلية إلا انه تخلى بعد وقت عن تعصبه هذا بل وخالف المذهب الاسماعيلي ذاته.

فى عام ٣٩٥ هـ افتتح "دار الحكمة" وحمل إليها الكتب وصارت بمثابة مدرسة لتخريج الدعاة الشيعة وأمر الناس بكتابة سب السلف ولعنهم وأكره الناس على نقش ذلك وكتابتها بالأصباغ على ابواب المساجد وعلى الجوامع بمصر وعلى ابواب الحوانيت والحجر والمقابر .
فارتجف الناس خوفاً وأقبلوا من سائر النواحي على الدخول فى الدعوة الاسماعيلية.
ولم يمضى على تلك الاجراءات العنصرية عامان حتى أمر الحاكم بمحو سب السلف فمحي سائر ما كتب من ذلك .

وفى العام التالى ٣٩٨ هـ خطا الخليفة خطوة أخرى فى مجال حرية المذاهب فسأرى بين اتباع المذهب الاسماعيلي ، مذهب الدولة الرسمى ، وبين مخالفيهم . وصار من حق أهل السنة ان يفتطروا ويصوموا فى رمضان حسب رؤيتهم للهلل وليس طبقا الحساب الفلكي المعمول به لدى الشيعة الاسماعيلية فيصوم "الصائمون على حسابهم ويفطرون ولا يعارض أهل الرؤية فيما هم عليه صائمون ويفطرون وصلاة الخمسين الذى جاءهم فيها يصلون وصلاة الضحى وصلاة التراويح لا مانع لهم منها ولاهم عنها يدفعون . يخمس فى التكبير على الجنائز الخمسون ولا يمنع من الترييع عليها المربعون . يؤذن بحى على خير العمل المؤمنون ولا يؤذى من بها لا يؤذنون لا يسب أحد من السلف ولا يحتسب على الواصف فيهم بما وصف والحالف منهم بما حلف لكل مسلم مجتهد فى دينه اجتهاده".

وإذا كان هذا السجل قد اعتبر ممارسات الشيعة هى الأصل وما عداها خروج يتجاوز الخليفة عنه برضاه ، إلا انه ينبئ عن تحلل الحاكم بأمر الله من التزامه بالمذهب الاسماعيلي وهو ما أكده فى العام التالى بقطع قراءة مجالس الحكمة بالقصر.

وما ان حل عام ٤٠٣ هـ حتى اعتبر سب السلف (أبو بكر وعمر وعثمان) وهو من التقاليد الشعبية الراسخة سببا كافيا للتشهير بمن يقوم به وضرب عدة ممن سبوا السلف بالفعل حتى

انقطع ذلك الفعل البشائن من بر مصر.

وقد حاول أجد الدعاة الشيعة أن يؤله الحاكم بأمر الله مستغلا التعاطف والانبهار الشعبيين اللذين أحاطا بخوارق أعماله واتساع نطاق عمله ، إلا أن الخليفة أحل دمه وطارده أتباعه حتى تمكن من قتله واستئصال شاقه مريديه ، هذا الداعي هو الذي عرف بالدرزي ، وقد شكلت رمود الحاكم على دعوة الوهيتة التي تبناها الدرزي مذهبا جديدا عرف أتباعه بالموحدين وهم المعروفون الآن بالدرزي في الشام.

يتبقى أن نذكر للحاكم بأمر الله أنه رغم ما أشيع وعرف عنه من عدااء لخروج المرأة وسفورها ، فإنه كان أول ، وربما آخر من استخدم النسوة في التخصص على رعيته ، فقد استخدم عجائز النسوة اللاتي كان بإمكانهن الاطلاع على أدق تفاصيل الحياة اليومية داخل بيوت رعاياه ، وكانت معرفة الحاكم بمثل هذه التفاصيل الصغيرة كقطة بين الزرع في قلوب من تحدث قصصه بالخروج عن طاعته.

ومن أسف أنه رغم التاريخ المائل لهذا الخليفة الفاطمي ، فإن الأجيال الجديدة لا تعرف من سيرته سوى أنه حاكم مجنون منع رعيته من التمتع بكل اللوحيه . وساعد على ترسيخ هذه الصورة الهزلية للحاكم بأمر الله أن بعض القصاص الأدبية والأعمال التراجيدية الحديثة قد اتخذت من شخصيته عادة الصخرية ، فحرموا الرجل من تفكيره العقلاني والصفات التاريخية الجلائل المتطلات لبطا طول وضعه فهدموا الصورة التي يعرف به من بعض زعماء الموحدين (ويعتقد أن أول من ألقى عليه لقب المجنون هو ابن جرير) ، ومن جهة أخرى فقد كتب كتاب التراما المحدثين الذين خصصوا للحاكم حقا ، ولم يمتد إلى جيش جرار من المسلمين والمحتلين الأجانب ، الذين مارسوا كل صنوف العتوان والاعتداء على الأثر المعماري الوحيد الباقي من عصره ، وهو الجامع الأكبر الذي أتم الحاكم تشييده بعد وفاة والده العزيز بالله.

ويقع هذا المسجد بجوار سور القاهرة الشمالي من ناحية باب الفتوح ، ويعد أقدم ثاني مسجد باق في مصر بعد جامع ابن طولون وتبلغ مساحته ٦٦٠ مترا مربعا ، وقد انفق الحاكم على بنائه مبالغ طائلة حتى لا يقدر ثمن الحصير الذي قرش به وحده نحو خمسة آلاف دينار ذهبى.

وقد بدأ التآمر على جامع الحاكم مبكرا ، ففي أخريات أيام الدولة الفاطمية وقبل أن تفلط أنفاسها أخذ الصليبيون الذين دخلوا مصر أثناء نزاع الوريزين شاور وضريحهم من بعض

أجزاء الجامع كنائس للفرنجة حتى هدمها الناصر صلاح الدين الأيوبي ونقل إلى الجامع صلاة الجمعة بعد أن منعه من الجامع الأزهر وظل الجامع الأزهر هو الجامع الرسمي طوال عصر الدولة الأيوبية وإلى بداية عصر المماليك .

وما لبثت الطبيعة أن صارت الجامع يزوار عم اتحاء القاهرة في عام ٧٠٣ هـ ، فتصدعت مئذنتاه ، ولم يتقهما من السقوط سوى أعمال الترميم التي قام بها الأمير المملوكي بيبرس الجاشنكير .

وكان إعادة افتتاح الجامع الأزهر للصلاة وإلقاء الدروس في بداية عصر سلاطين المماليك شئياً مباشراً في تراجع أمر الجامع الأزهر حتى هجر تماماً ، ولم يأت منتصف القرن ٩ هـ (١٥ م) إلا وأصبح مخزناً للذلل وقد سجل المؤرخ المقيزي في خطبة أن الجامع مهتمد وسبقوه كلها ما من زمن إلا ويسقط منها الشئ بعد الشئ فلا يعاد . .

ولهذا فإن قواد الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١ م) لم يجدوا مكاناً فصيحاً ومسوراً أفضل منه في القاهرة ليتخذوه اصطبلًا لخيولهم .

ولم يك الانجليز بأقل سوء من الفرنسيين ، إذ إتخذوا من جامع الحاكم في أواخر القرن ١٩ م مخزناً للآثار والنقش الإسلامية التي كانت تجمع تمهيداً لإنشاء دار الآثار العربية ، وما أن خرج مخزن الآثار من أروقة المسجد حتى بنت وزارة المعارف العمومية في مطلع القرن الحالي مدرسة ابتدائية على جزء من أرض الجامع .

وفي نهاية المطاف تقدمت طائفة البهرة الإسماعيلية المذهب يطلب إلى الحكومة المصرية هيئة الآثار لتتولى الإنفاق على عملية ترميم الجامع وإعادة الحياة إليه .

وتتفيس المهتمين بالتراث الإسلامي عامة والآثار الإسلامية خاصة الصهداء ، وظنوا أنه قد قبض أخيراً لهذا المسجد من يقبل عثرته ويرفع عنه وعن مؤسسه كل ظلم وبخس وإهمال . . ولكن الرياح أتت ، كما يقولون ، بما لا تشتهي السفن .

فبكرة القرن العشرين تبهرهم الفخامة ويريق لهم أن يفعلوا بشروعاتهم ما يشبع غرورهم بينما كان أسلافهم من تجاه البهار (ومنهم اشتق لفظ البهرة) بين الهند والشرق العربي مسلمين يهتفهم الدعوة الإسماعيلية الحيدة التنظيم فوضعو ثروات تحت إمرة الخليفة الفاطمي ينتقها في الدعوة كحفيا بناء ، كما جعلوا من بلادهم ملاذاً للفاطميين من الإسماعيلية باليمن وتراثهم الأدبي والوثائقى بعد سقوط دولة الفاطميين بمصر والدولة الصليحية في

اليمن .

فعلى الرغم من النفقات الهائلة التى لم يبخل بها البهرة الجدد على عملية الترميم إلا أن عملهم قد جانبه الكثير من التفريق العلمى ، فأنصروا بآثرية الجامع من حيث قصدوا الاصلاح . ذلك أن الترميم الأثرى علم له قواعده وأصوله التى تدرس فى الجامعات والاكاديميات العلمية ، ولا يهدف الترميم الأثرى إلى المحافظة على قوة البناء فقط بل وقبل ذلك وبعده إلى الاحتفاظ بمعامله التاريخية الأصلية سواء فيما يتصل بالعناصر البنائية كالعقود وفتحات الأبواب والنوافذ وطرق حمل الأسقف أو فيما يتعلق بالعناصر الزخرفية المنفذة فيه .

وبإيجاز غير مخل يمكن القول بأن غاية الترميم الأثرى هى "التاريخية" وليس من بين غاياته "الفخامة" أو "الفنية" بحال من الأحوال .

وقد وقع المشرفون على أعمال الترميم فى سلسلة من الأخطاء الفنية التى لا يستساغ أن يتقبل فى تبريرها القول بأن تلك كانت رغبة أصحاب المال ، لأن ذلك فى واقع الأمر عذر أتبع من ذنب التفريط فى أمانة المحافظة على تراث الأمة.

بدأت بأكورة الأخطاء بالتسليم للبهرة بحق إرث الخليفة الحاكم بأمر الله ، ولما كان من حق الورثة رفع أى عدوان يتم على أملاك أجدادهم فقد بادر البهرة إلى المطالبة بإزالة قبة (مدفن) أقامها أحد أمراء دولة المماليك لنفسه أمام واجهة الجامع الغربية ، فكان لهم ما أرادوا .. وفكت القبة على غير هدى ليعاد بناؤها فى مكان آخر خلافاً لرغبة مشييدها ، وكانت النتيجة أن فقدت مصر هذه القبة الأثرية نتيجة لقصور الترتيبات العلمية الواجب اتخاذها فى مثل تلك الحالات من رفع المبنى معمارياً (مخططة) وتصويره من كل زواياه وترقيم أحجاره ليعاد تركيبها كما كانت أولاً.

ويبدو الأمر كما لو أن أمر نقل القبة قد أوكل لزمرة من شرطة المرافق المنوط بها إزالة التعدادات على الطريق العام ، فاختلط الأمر عليهم ولم يستطيعوا التفرقة بين نقل قبة وانتزاع أكشاك السجائر.

ولا شك أن الأمير المملوكى كان يرى أن بناء مدفنه هناك يضمن تذكر الناس له عند مرورهم بشوارع بين القصرين أهم شوارع القاهرة وقتها ، وأنه لم يقصد بأى حال إيذاء شعور "أصحاب الجامع" فذلك كانت طبيعة عصره . وإذا كنا نرى الآن أن ذلك عملاً أنانياً يتسم "بقلة الذوق" فمن حق التاريخ - وهذه - أن يحاسبه على أنانيته . وأسنا بحاجة إلى

التنويه بأن رفع اثر تاريخى من موضعه يشكل إعتداءً صارخاً على تاريخية وأثرية منطقة بأسرها.

فقد طارت عدة الفخامة علمية الترميم حتى أخرجتها من أعمال الجامع . ولأن للرخام دلالة قوية على "الفخامة" ، فإن البهرة قد عمدوا إلى فرش صحن الجامع المكشوف (٧٨م ٦٦٨م) برخام أبيض ناصع ، رغم أنه لم يثبت أن هذا الصحن كان مفروشاً بالرخام ، لا من بقايا المسجد ولا من كتابات المؤرخين بل الأرجح أنه كان مفروشاً بالحصى أو الحجر الجبرى كما جرت العادة بذلك قديماً .

ثم كانت ثالثة الأثافي عندما قاموا بكسوة محراب الجامع بالرخام المنقوش بالذهب ، وذلك خلافاً لما درج عليه الفاطميون من تغشية المحاريب بمادة "الجنص" ، وبالمخالفة أيضاً لأصل محراب الجامع الحاكي ذاته والذي تشهد بقايا الزخرفة التى كانت قائمة عند جزء من إطار الطاقة اليسرى للمحراب أنه كان أيضاً من الجنص المنقوش . وكان من السهل اليسير أن يعاد ترميم المحراب باستخدام مادة الجنص وزخرفتها بذات الزخارف التى وجدت على باب الجامع الخشبي (محفوظ بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة) فهى تمثل نفس الطابع الزخرفى الذى كان سائداً فى هذه الفترة المبكرة من عصر الدولة الفاطمية عندما شيد الجامع إبانها .

ولعل المرمم قد التبس عليه الأمر عندما وجد بالمحراب بقايا كسوة من رخام فظن أن ذلك من أصل البناء . ولو كلف نفسه مشقة البحث فى كتب التاريخ لعرف وينون كبير غناء أو عنت أن عمر مكرم نقيب الاشراف هو الذى أحدث هذه الكسوة الرخامية ضمن أعمال الترميم التى أشرف على تنفيذها فى رواق القبلة عام ١٨٠٨م .

ويبدو أن عمى البصائر عن حقائق التاريخ قد امتد للأبصار فلم تستطعأن تلحظ بقايا الزخارف الجصية التى كانت تزdan بها إطارات النوافذ ، وهى زخارف كان ينبغي استكمالها وفقاً لنسقتها القديم لا طمسها بطبقة من الملاط الحديث كما فعل القائمون على أعمال الترميم . وطال الطمس أيضاً المساحات التى تقع أسفل السقف مباشرة وكانت جميعها مشغولة بشريط من الخط الكوفى البسيط الذى يحمل بعض آيات القرآن الكريم ، قدر طوله بأربعة كيلومترات . وكان حرياً بالبهرة أن يكملوا ما أختفى ودر من هذا الشريط الكتابى أهداء بكتابت الله واسترشاداً بحجم حروف الكتابة .

وإذا كان الأمر كما بينا فإنه من سوء الألب وتقصير النظر أن نطالب أهل "العلم والمقد

والترميم. بأن يجلوا: أخشاب منقوشة بالزخارف النباتية الفاطمية لتحل مكان ما فقد من الأوتار الخشبية التي كانت تربط بين دعائم الجامع فهؤلاء لم يحترموا ما كان قائماً من بقايا المسجد فإني لهم أن يبقروا ما غاب عن أبصارهم ويقدر .

ومن قهول التذكير بالأشياء التي نسيتم نقول إن الباب التذكاري البارز للجامع كان منحاطاً بشرط كتابي أغفل استكمالاً وأعيد تركيب بعض الأحجار الجديدة فيه دون أي تجديد أثري .

وبالجملة يمكن أن نقول ببساطة شديدة ومقجعة بذات الوقت أن ذلك الجامع البهي الطلعة الجميلة الطلية المرفوش بالرخام لم يعد جديراً بأن يبقى في سجل الآثار الإسلامية إلا ببركة مؤلفيه الملتزمين ويستعين بالله إن يحسبهما ترميم فهذهما بدأ كما ذهب الجامع الحاكم بأمر الله لا نصدأ نفساً لغيره .

وليس هناك التميز أعادوا بأفضل من كلمة عزاء واجب للحاكم بأمر الله : الرجل العظيم الذي تكاثرت عليه الطرائف وكتاب الدنيا ما قصصوا تاريخاً ثم أقي البهرة فتمسكوا بالشيعة دون أن يتصلح لهم ذلك عزاء . عزاءك أيها العبقري العظيم تاريخياً وثقافياً أن البهرة قد شرفوا على ضخيم الجامع الأعظم الذي هيئته خليفته الأخر بالحكام المهتمين بجمع ما كان على الجامع الأزهر الذي يفتاه بعد ذلك المعزعين لله . فليس من أن يكون فيفتح الشيخ عبد الله الأثري من ترميمه عزاءك بعد ذلك الأمر من قبل ومن بعده .



ذخيرة الملك جعفر

الاسم جعفر واللقب "ذخيرة الملك" ، ولأنه كان الرجل كفل من لقيه ولاه الخليفة الفاطمي الأمر بإحكام الله منصب متولى الشرطة بالقاهرة في عام ١٠١٦ هـ وأضاف إليه النظر في الصنية أيضا .

جاء ذخيرة الملك جعفر إلى قلب التاريخ القاهري في زمن تدهورت فيه سلطات الخلفاء الفاطميين وانتقلت صلاحياتهم رويداً رويداً إلى أيدي الوزراء من أرباب السيف (العسكر) وأتباعهم من حكام الولايات . فكان كل منهم يتصرف فيما تحت أمرته على هواه لا ينفعه عن ظلم مدافع ولا يمتنع من مغتصب ممانع إلا طامع حاسد يتوق للإستيلاء على ما بيده من سطوة أو جاه .

وفي ظل انهيار سلطات الأمر بإحكام الله وضياع هيبة وأبهة منصب الخليفة ، أحس جعفر أنه الرجل الأقوى في القاهرة ، فهو وحده المسئول عن الأمن ومتابع للصوب (وما أكثرهم آنذاك) وهو أيضاً المنوط به مراقبة سير الحياة اليومية بالقاهرة في الماكل والمشارب والتفقد والموازين وفي البيع والشراء والآداب العامة ، إنه ، بلغة عصرنا ، المسئول القاهري الأول عن الأمن والتأمين والتجارة والصناعة والتعليم وإقامة الشعائر الدينية .

في البداية طارد متولى الشرطة الجناة والمجرمين ليس فقط في داخل الإطار الذي رسمه

الشرع الحنيف بل تجاوزه بكثير فأبدع فى عذاب الجناة وأهل الفساد وخرج عن حكم الكتاب وأراد ذخيرة الملك أن يتشبه بالخليفة وقد فاقه قوة وسطوة ، فشرع فى بناء مسجد ليحمل إسمه مخدأً عبر العصور مثملاً شيد الأمر بأحكام الله الجامع الأقر .

إختار جعفر لمسجده بقعة من الأرض كانت تقع آنذاك على أحد محاور الاتصال الهامة بين مدينة مصر (القسطاط) ومدينة القاهرة بامتدادها العمرانى ناحية الجنوب وقد يقول قائل بأنه أراد لمسجده أن يظل عالماً بأذهان وإبصار المتنقلين بين مصر والقاهرة ، يبصرونه فى موقعه عند كل ذهاب وإياب فيذكرون مشيده بكل الخير ولكن الحقيقة كانت غير ما نظن .

كان ذخيرة الملك قد قرر بينه وبين نفسه الأمانة بالسوء أن لا يفرم درهما على مسجده ، ولذا فقد عين له هذا الموقع ليقبض على العمال والصناع الذين ينتقلون من القسطاط للعمل بمدينة القاهرة أثناء فترات النهار . ولايستطيع صانع أو عامل أن يفادر موقع البناء إلا فى نهاية النهار بعد ما يكون قد كد وجد فى بناء مسجد الذخيرة .، نون أجر وكثيراً ما لجأ متولى الشرطة إلى تقييد الصناع لإكراههم على العمل سخرة .

ويقول ابن المأمون فى تاريخه أن جعفر كان يقبض الناس من الطريق ويصفهم ويقتدهم ويستعملهم فيه بغير أجره ، فلم يعمل فى مسجده منذ أنشأه « إلا صانع مكره أو فاعل مقيد » فعل جعفر ذلك وهو المحتسب المطلوب منه أمر الناس بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، والمنوط به على سبيل المثال ، منع مؤدبى الصبيان فى الكتاتيب من ضربهم ضرباً مبرحاً .

وأتم صاحب الشرطة بناء مسجده الذى أسماه "مسجد الذخيرة" ولكن العامة أطلقت عليه تسمية أخرى قدر لها أن تغلب على اسمه الأول ، فقد اشتهر هذا المسجد الذى يشغل موقعه الآن مسجد الرفاعى باسم "مسجد لاباللة" بحكم أن الصناع الذين كانوا يساقون عنوة للعمل فيه سخرة نون أجر كانوا يحلفون ذخيرة الملك أن يخلى سبيلهم يقولهم "لاباللة" وإذا كان هذا هو مسلك عامة الشعب فى الإنتقام من الطرق المعوجة التى لجأ إليها جعفر ليشيد بيتاً من بيوت الله فإن الشعراء قد خللوا فعاله الشائنة ، عندما كتب عن مسجده شاعر لم يصلنا إسمه بيتين من الشعر يجمعان ماتفرق من سيرة ذخيرة الملك فقال ، لافض فوه ، :

بنى مسجداً لله من غير حله

وكان بحمد الله غير موافق

كمطعمة الأيتام من كد فرجها

لك الوليل لاتزنى ولا تصدقنى

أما العقاب الإلهي الذي نزل بذخيرة الملك جعفر فكان أشد وأعتى ، فيذكر المقرئ أنه "إبتلى بالأمراض الخارجة عن المعتاد ومات بعد ما عجل الله له ما قدمه وتجنب الناس تشييعه والصلاة عليه ، وذكر عنه في حالتي غسله وحلوله بقبوره ما يعيد الله كل مسلم من مثله .

وذهب جعفر إلى حيث يشاء الله وأندثر مسجده الذي لم يؤسس على تقوى ، وبقيت أحكام الشعب والتاريخ مخلدة في بيتين من شعر وصرخة المظلومين .. "لابالله" .



الحاج - بنو احباب

[illegible]

ورع ولكن بغرض التشبه بالوزير العباسي الشهير عون الدين بن هبيرة .

وبغض النظر عن نوايا رجلنا الذي اشتهر باسم " الصاحب صفى الدين عبد الله بن شكر فانه ولج باب السلطة وهو بعد في الثلاثينات من عمره ، عندما التحق بخدمة الأمير الأيوبي أبى بكر بن أيوب أخى السلطان الناصر صلاح الدين يوسف الأيوبي .

وكان صلاح الدين قد سلم لأخيه أبى بكر هذا أمر الاسطول وأفرد له من الأموال إيرادات الزكاة بمصر والحبس الجيوشى وعائد بيع ملح النطرون والحراج ومأمعه من ثمن القرظ وساحل السنط والمراكب الديوانية وإسنا وطيندى ، فاستخدم أبوبكر فى مباشرة كل هذا ، الصفى بن شكر فى سنة ٥٨٧ هـ ومن حينئذ اشتهر ذكره .

ومرة أخرى ، وليست أخيرة ، يجد الصاحب صفى الدين فى ملاك الموت خير معين له على نيل مرامه ، "مصائب قوم عند قوم فوائد" فما أن حلت مصيبة الموت بالناصر صلاح الدين حتى اقتسم أمراء البيت الأيوبي أجزاء سلطنته بمصر والشام . وكانت مصر من نصيب سيده الذى عرف بالملك المعادل أبى بكر بن أيوب . وما لبث أن أصبح الصاحب وزيراً للمعادل الأيوبي . ومن هذا الوقت عام ٥٩٦ هـ حفر الرجل اسمه فى ذاكرة التاريخ بأحرف من نار ... ودم .

وضع فلاح دميرة نصب عينيه أن يدخل التاريخ من كل أبوابه ، وتلك كانت عقدة حياته فهو أولاً قد أراد التشبه فى محاضراته بالوزير إبن هبيرة وفى ترسله بالقاضى الفاضل عبد الرحيم البيسانى أشهر شخصيات العصر الأيوبي الأول لينكر فى صحائفه أنه جمع بين مزايا "الإثنين" لم يكن فيه أهلية هذا لكنه كان من دهاة الرجال !! .

ويبدو أن صاحبنا قد أدرك قدره بين هاتين الشخصيتين ، فأراد ألا يفوته أن يكون الأكثر مهابة فى حياته بين رجال الدولة والأفضل بين كافة الكتاب والفقهاء ، والأوحد الذى يصلح لكرسى الوزارة وكان مخططه الجهنمى لبلوغ مأربه يعتمد على محاور ثلاثة ، أولها إسترضاء السلطان بتوفير كل ما يحتاجه من المال ولو بمصادرة كتاب الدولة والتجار أو قطع الأرزاق التى تجريها الدولة على بعض رعاياها ، ويقال إنه قطع فى وزارته من الأرزاق ما جعلته أربعمائة ألف دينار فى السنة ليس ذلك فحسب بل يضيف إلى هذه الميزة حسنتين أولاهما أنه كان ضابطاً للمال من الإنفاق فى غير واجب وثانيهما أنه كان لا يأخذ من مال السلطان فلساً ولا ألف دينار ويظهر أمانة مفرطة ، ورغم أنه كان لا يتعفف من الإستيلاء على أموال الرعية غصباً وعبوة !!

أما المحور الثاني لخطه فهو نسف كل من يشتبه في قدرته على منافسته على منصب الوزارة سواء أكان من كبار الكتاب أو مشاهير الفقهاء والقضاة أو حتى من أبناء البيوتات الكبيرة ، حتى أنه جعل هدفه في الحياة إبادة هؤلاء ومحو أثرهم وهدم ديارهم وتقريب الأسقاط وشرار الفقهاء " عوضاً عنهم وكى تسارع أرباب الحوائج والأطماع ومن كان يخافه إلى بابهِ وملأوا طرقاته وهو يهينهم ولا يحفل بشيخ متهم وهو عالم وأوقع بالروساء وأرباب البيوتات حتى استأصل شأفتهم وقدم الأراذل في مناصبهم "

وطيلة حياته كان شعاره ، وكذلك شعار آل شكر جميعهم ، هو "إذا كنت ديمقاً فلا تكن وتدا " ، ويعملون جميعاً بهذا القول كما يعمل بالأقوال الإلهية ، وكان ابن شكر يردد شعاره هذا في اليوم عدة مرات ويجعله حجة عند انتقامه .

وكان المصاحب لا يرضى لأعدائه من الرؤساء بنون الهلاك والإستئصال ولا يرحم أحداً إذا انتقم منه ولا يبالي بمقابلة ، وإذا ما انتقم من عدوه ، ظن أنه لم ينتقم فيعود للانتقام ، ولا ينأى عن عنوه ولا يقبل معذرة أحد . وقد فر من وجهه كبار رجال النولة بعد أن استولى على أموالهم ، ومن هؤلاء القاضي الأشرف بن الفاضل والقاضي علم الدين إسماعيل بن أبي الحجاج صاحب ديوان الجيش والقاضي الأسعد أسعد بن ممانى صاحب ديوان المال . ولا عجب بعد ذلك أن تذكر كتب التاريخ عنه أنه الرجل الذي إنقاده له على الرغم والرضا الجمهور وأحمد جمرات الرجال وأضرهم رماداً لم يخطر إيقاده على بال !!

وثالثة الأثافي أن هذا الجبار العنيد رام إذلال الكافة وإهدار كرامتهم ، وكان يتحسر دائماً لأن القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني قد مات قبل أن تتمرغ شيبته على عتبة .

ويرى عن تكبره الزائد أن الروساء كانت تقف على يابه من نصف الليل ومعهم المشاعل والشمع وعند الصباح يركب فلا يراهم ولا يرونه لأنه إما أن يرفع رأسه إلى السماء تيهاً وإما أن يعرج إلى طريق غير التي هم بها وإما أن يأمر الجنادة التي في ركابه بضرب الناس وطردهم من طريقه ويكون الرجل قد وقف على يابه طول الليل إما من أوله أو من نصفه بغلمانه ولوابه فيطرد عنه ولا يراه .

ويبدو أن الشرية ثقلت على صاحبنا فتعاطم على سلطانه وولى نعمته الملك العادل وكان يكثر من التفضب على السلطان ويتجنى عليه وهو يحتمله إلى أن كان عام ٦٠٧ هـ .

في هذا العام عاد ابن شكر للمرة الألف ما دأب عليه من تهديد السلطان بتركه الخدمة

وفى هذه المرة كان صبر الملك العادل قد نفذ فعزله من الوزارة وولاهم عوضاً عنه القاضي الأعز فخر الدين مقدم بن شكر (أيضاً) .

ورغم أن أعداء الوزير صاحب ابن شكر قد حسنوا للسلطان أن يستولى على أمواله ويصادر أملاكه ، إلا أن الملك العادل حفظ لرجله ما أداه من خدمات له ، واكتفى بأن أخرجه من مصر بجميع أمواله وخريمه وعلقاته ، وبلغت الجمال التي حملت متاعه أكثر من ثلاثين جماً .

وظن أهل مصر أن صاحبنا الذى ذهب للإقامة عند "ابن أرتق" فى مدينة أمد فى شمال سوريا قد غادرهم بلا عودة . ولكن ملك الموت ، مرة أخيرة ، كان هو القول الفصل .

ففى سنة ٦٥٠ هـ ، ب عد أكثر من أربعين عاماً من خروج ابن شكر من مصر ، مات الملك العادل ، وخلفه على العرش ابنه الملك الكامل محمد الذى دخل فى حرب شرسة ضد الصليبيين المحاصرين لمدينة دمياط ، وعندما أحوزه المال اللازم لاستكمال القتال ، تذكر خير جامع للمال عرفت الدولة الأيوبية ، فاستدعى إليه ابن شكر ليكون وزيراً له ... وقد كان .

فى هذه المرة لم يقادر صاحب كرسي الوزارة إلا بعد أن أزهق ملك الموت روحه فى الثامن من شعبان سنة ٦٢٢ هـ ، بعد أن وفر للملك الكامل كل ما احتاجه من أموال فى كفاحه ضد الفرنج . ويكفى الرجل فخراً أنه اختتم حياته بهذا العمل الجهادى على ذات الطريقة التى ألفها طيلة حياته يوماً أن تؤثر فيه محنة خروجه من مصر أو تزحزحه سنوات الغربة قيد أنملة عن أسلوبه القديم .

إذ أنه ما إن حل وزيراً حتى وضع يده فى مصابرات أرباب الأموال بمصر والقاهرة من الكتاب والتجار وقدر على الأملاك مالا وأحدث حوادث كثيرة وجمع مالا عظيماً أمد به السلطان .

وقد كان عمله هذا سبباً فى تمكنه من السلطان حتى أنهى حياته كما أراد "مهتاباً من الجميع" . ويكفى أن الملك الكامل بعث إليه بإبنه الملك الصالح نجم الدين أيوب والملك العادل أبى بكر ليزوراه فى يوم عيد فقاما على رأسه قياماً ، وهو مادفع بأحد المتعلقين أن ينشد فى هذا الموقف مخاطباً صاحب ابن شكر :-

لو لم تقم لله حق قيامه ما كنت تقعد والملك قيام

ورغم ما اتصف به صاحب من دهاء مع هوج وخبث فى طيش ورعونة مقرطة وحقد لا

تخبو ناره ، إلا أنه كان مقدراً لعواقب ما يفعل بالناس حتى أنه كثيراً ما أنشد :

" إذا حقرت امرأ فأحذر عذوباته من يزرع الشوك لم يحصد به عنباً "

وعلى أية حال فقد أظهر رجلاً تجلداً يحسد عليه فيما ألم به من نوازل المرض حتى عد في نظر معاصريه من الجبابرة العتاة .

فأخذ مرة مرض من حمى وحدث به النافض (العرشة) وهو في مجلس السلطان ينفذ الأشغال فما تأثر ولا ألقى جنبه إلى الأرض حتى ذهب .

وحدث ذات مرة أنه أصيب بپوسنتاريا حادة وأزمنت معه حتى يس منه الأطباء وأيقنوا موته ، واشتد به الوجع وأشرف على الهلاك وعندئذ تذكر أن في حبسه عشرة من وجوه الكتاب ، فبعث ليستدعيهم إليه . وقد يعتقد البعض أنه طلبهم في مزيج الليل ليطلق سراحهم تقريباً إلى الله تعالى ولكن الأمر كان على غير هذا الإعتقاد .

فما أن مثل العشرة أمامه حتى ابتدرهم قائلاً " أنتم في راحة وأنا في الألم . كلا والله " وأمر بالآت التعذيب فأحضرت ووضع المساكين في المعاصير (تصمر بها الركب والمفاصل عصراً) وأخذ في تعذيبهم " فصاروا يصرخون من العذاب وهو يصرخ من الألم طول الليل إلى الصبح وبعد ثلاثة أيام من هذه المشاركة الوجدانية القسرية شفى ابن شكر من مرضه !!

وحرى بالأطباء في عصرنا أن يلتفتوا إلى هذه الطريقة المبتكرة من العلاج بالمشاركة الوجدانية ، فلعلها تكون الحسنة الوحيدة التي خلفها ابن شكر في صحائفه .

ولما بلغ الوزير من الكبر عتياً كف بصره ، ولكنه أظهر الجلد "وتعامى" عن هذه المصيبة ولم يغترف بها ولو للحظة واحدة . " فإذا حضر إليه الأمراء والأكابر وجلسوا على خوانه يقول قدموا اللون الفلاني للأمير فلان والصدر فلان والقاضي فلان وهو يبنى أموره في معرفة مكان المشار إليه برموز ومقدمات يكابر فيها دوائر الزمان "

ومهما يكن من أمر الصاحب ابن شكر وال بيته ، فإن خدم الرجل قد تشبهوا به وأمعنوا في الطغيان كبوابه الذي كان يأخذ من الناس مالا كثيراً ومع ذلك يهينهم إهانة مفرطة . ومن الطريف أن هذا البواب لم يكن يتقاضى أجراً من ابن شكر ، وليس ذلك فحسب بل ويقوم لسيدته في كل يوم بخمسة دنانير " منها ديناران يرسم الفقاع (الشربات) وثلاثة دنانير يرسم الحلو " إضافة إلى إلزامه بكسوة غلمانه ونفقاته ومع ذلك فقد اقتنى هذا البواب عقاراً وقرى مما كان يأخذه من الناس من جعل نظير قضاء حوائجهم عند الوزير .

ورغم أن ابن شكر الذي تلقب بالصاحب ، دون أن يكون له صاحب قد غادر الدنيا وهو في كرسى الوزارة معززاً مكرماً ومهاباً إلا أن ذلك لم يحل دون أن يتكب في أولاده تاج الدين يوسف وعز الدين محمد ، إذ قبض عليهما الملك الكامل وحبسهما وصانر جميع ممتلكات أبيهما ، كما نكب في مدرسته التي خصصها لتدريس المذهب المالكي وسماها بالمدرسة الصاحبية ، فقد تهدمت سريعاً وزال كل أثر لها .

وهكذا رحل ابن شكر دون أن يخلد ذكره ببيت من بيوت الله ، أو بعقب يتمتع بما خلفه من ثروة وعقار ، عارياً من كل فضل ، وصحائفه مجللة بالسواد موصومة بكل عار وشنار .



سقوط علم

كان المملوك "سنجر الشجاعى" مصيبا عندما اختار لنفسه نعتا يسبق اسمه ، مركبا أوله من كلمة "علم" فقد كان كما برهنت الأيام أحد أعلام زمانه ، ولكنه تجاوز الحقيقة كثيرا عندما أضاف الى ذلك النعت لفظ " الدين " لانه فى الواقع كان علما على أشياء كثيرة ليس من بينها "الدين " أى دين .

وعلم الدين سنجر الشجاعى من الرعيل الأول للمماليك البحرية الذين اشتراهم الملك نجم الدين أيوب الأيوبي صغارا من أواسط آسيا ، وشرع فى تعليمهم فنون الحرب وتلقينهم تعاليم الاسلام فى قلعة التى شيدها فى جزيرة الروضة بوسط مجرى نهر النيل فيما بين الجيزة والقسطاط (مصر القديمة الآن) .

ولما نجح المماليك فى إغتيال "توران شاه" آخر سلاطين الدولة الأيوبية ، انتقل الحكم اليهم فى مصر والشام ، فكان من هؤلاء الأرقاء السلاطين والأمراء ، ومن بينهم هذا الأمير علم الدين سنجر .

وكما جمع سنجر بين طرفى نقيض (الرق والإمارة) ، تعايش فى نفسه نزعتان متباينتان فقد كان محبا وعاشقا لكل ماهو جميل من فنون العمارة والزخرفة ، وتجذب انتباهه دائما تلك

التماذج الفنية الرفيعة حتى فى أوقات الحروب أو وسط مظاهر الدمار والخراب .

أما بالنسبة للبشر ، فإن علم الدين لم يظهر تجاههم أى قدر من الاحترام والعطف الذى أولاه للأحجار الصماء ، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتشييد عمارة جديدة يرى فى عناصرها الانشائية والزخرفية ما يرضى نوقه الفنى الرفيع وحسه المعماري الموهف ... فالأحجار أولا ... والانسان أخيرا .

وفى ذلك كان الشجاعى المثال الأول لمقاوى الهدد والانقراض فى عصرنا الحديث فما يهمه ويشغل باله هو اكتشاف أفضل ما فى المباني القديمة والاستيلاء عليه ليحمل الى مبنى جديد دونما اعتداء بحقوق أو مصائر أصحاب المنشآت العتيقة أو حتى سكانها .

وعند تشييده لعمارة جديدة ، فإن تسخير الصناع والعمال عدّ فى نظره من ضرورات الإنجاز السريع والحكم لتصوراته الفنية ، وكأنه يتحرق شوقا لرؤية تحفته المعمارية ماثلة أمام عينيه بين عشية وضحاها .

وإذا كانت هناك عبارة واحدة تلخص هذا التناقض فى شخصية "سنجر" بين الرقة مع الأحجار والفظاظة مع الانسان ، فإن هذه العبارة ولاشك سوف تومئ الى الحقيقة الخالدة فى سيرته الذاتية ، "مبان عظيمة وضحايا أعظم" ولما لا وقد كان هو نفسه واحدا من تلك الضحايا .

فى حياة الأمير علم الدين محطات من "الحب الجرى" ، أشهرها محطات أولاهما فى جزيرة الروضة بالقاهرة وثانيتها فى عكا بفلسطين .

فمن المعروف أن هذا الأمير روى صغيرا فى قلعة الروضة التى شيدها الملك نجم الدين أيوب ، ويظهر أن مراتع الصبا وذكرياتها ظلت عالقة فى ذاكرته بقوة الى أن أصبح مسئولاً عن العمارة والتشييد أبان سلطنة الملك المنصور قلاوون ، وكلفه السلطان المملوكى بالإشراف على بناء مجموعته المعمارية القائمة الآن بشارع بين القصرين بالقاهرة .

فقد تذكر سنجر كل مآرأته عيناه وهو بعد صبي صغير من روائع فن العمارة بقلعة الروضة فشرع فى نزعه من مكانه ونقله الى عمارة السلطان ، اما تقريبا لسيدة الجديد ، حيث لن يجد ما هو أفضل من هذه الأنقاض ، رخاما وزخرفة ، ناهيك عن قلة التكلفة ، وأما سعيها لتخريب المكان الذى مابرح يذكره بأيامه الأولى فى الرق ، وخشونة الحياة العسكرية التى أرداها الملك الصالح لماليكه البحرية .

وحسبما أشارت المصادر التاريخية فإن سنجر الشجاعى أشرف بنفسه على نقل ما احتاجته منشآت المنصور قلاوون من الأعمدة الصوان والرخام والقواعد والاعتاب والرخام البديع وغير ذلك مما كان فى قلعة الروضة ، وصار يركب بنفسه الى القلعة صباحا وينقل الانقاض المذكورة على عجلات خشبية الى موضع العمارة بشارع بين القصرين حتى أخرب قلعة الروضة وذهبت كأن لم تكن .

أما المرة الثانية التى وقع فيها الأمير علم الدين أسيرا فى حب الأحجار فكانت فى مدينة عكا عشية تطهيرها من دنس الاحتلال الصليبي فى السابع عشر من جمادى الأولى عام ٦٩٠هـ فى هذه المرة كان سنجر مكلفا من قبل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون بهدم الأسوار والكنائس الصليبية وإحراقها ، ورغم رائحة الموت التى كانت تتبعث نفاذة من عشرة آلاف جثة صليبية ملقاة فى طرقات عكا ، وسحب الدخان ورائحة الدم وأنات الجرحى التى كانت تغطى سماء المدينة بسحابة من الكابة ، ورغم ذلك كله فإن عينه العاشقة للجمال لحث تحفة معمارية من الرخام الأبيض الناصع تتوسط واجهه إحدى الكنائس التى شيدها المحتلون بالمدينة .

كانت تلك التحفة مدخلا لكنيسة بنيت على الطراز القوطى الذى كان شائعا فى أوروبا لمدة خمسة قرون كاملة (١١-١٦م) ، وقد قدر لهذا المدخل أن يكون الشيء الوحيد الذى نجا من المجزرة المملوكية التى شملت كل ناطق وجماد يمت للاحتلال الصليبي بأى صلة ، والفضل فى ذلك عائد لمقاول الهدد سنجر الشجاعى الذى خلع مدخل الكنيسة الرخامى وحمل اجزائه على الجمال من عكا الى منزله بالقاهرة .

وقد ظل المدخل الرخامى حبيس المخازن منتقلا من ورثة سنجر الشجاعى الى غيرهم حتى استقر لدى ورثة الأمير بيدرا عام ٦٩٧هـ ، ومنهم أخذه السلطان العادل كتبا ليضعه فى مدرسته التى بدأ فى عمارتها لصق مجموعة المنصور قلاوون وهى التى أشرف سنجر الشجاعى على تشييدها من قبل .

ومازال باب كنيسة عكا يتوسط المدرسة التى اشتهرت بالمدرسة الناصرية بعد ان انتقلت ملكيتها للسلطان الناصر محمد بن قلاوون الذى أكمل عمارتها فى عام ٧٠٣هـ .

ان دارسى الآثار والفنون الاسلامية يستطيعون الان فهم الاسباب التى دفعت الشجاعى الى ان يهيم بالمدخل القوطى الطراز ، فبالاضافة الى رخامه "الابيض البديع الزى الفائق الصناعة" ، فان ماحواه المدخل من عقود مديبة متتابعة لم تكن غريبة عما اعتاد الأمير علم

الدين تأمله فى عمائر قلعة الروضة ومساجد القاهرة من عقود مديبة .

فكما هو متعارف عليه فى تاريخ الفنون ان الطراز القوطى الأوروبى نشأ متأثرا بالفنون الاسلامية التى استعار منها الكثير من مفرداته المعمارية وحلوله الانشائية ، وكان العقد المديب هو أوضح ما استعارته العمارة القوطية من عمائر الشرق الاسلامى .

وخير برهان على دارية الشجاعى (القطرية والبصرية) بشخصية العمارة الاسلامية ان مدخل الكنيسة قد انتقل ببساطة شديدة لیتوسط واجهة المدرسة الناصرية بشارع بين القصرين دون ان يتوقف أمامه أى من الرحالة الأجانب الذين زرعوا شوارع القاهرة جيئة وذهابا فى القرون الثلاثة الأخيرة ولو بملاحظة عابرة عن أى وجه للشبه بين مدخل المدرسة ومدخل كنيسة نوتردام الشهيرة بباريس وهو الاقرب للملامح مدخل كنيسة عكا .

والى أبعد من ذلك فان علماء الحملة الفرنسية الذين أحصوا على مصر أنفاسها فى مؤلفهم الموسوم "وصف مصر" لم يشيروا من قريب أو بعيد لمدخل المدرسة الناصرية ، ويبدو ان استبعاد شارات الصليب من مدخل عكا ووضعها فى أثر اسلامى بزخارفه النباتية المورقة (الآرابيسك) وكتابات النسخة ، كانا كفيلى بأن يستعيد المدخل القوطى جذوره التى نبت منها ، فلا يبدو غريبا أو مستغربا وسط مساجد ومدارس حى النحاسين العتيق ... انها بضاعتنا ردت إلينا .

ذلك عن حسنات سنجر الشجاعى وصحائفه البيضاء .. أما السوداء فهاهى بعضها .. لا كلها . "عسوف غشوم ظلوم" ، تلك هى الصفات الثلاث التى حرصت المصادر التاريخية المختلفة على أن توردها لاحقه باسمه دوناً استخدام لحرف عطف واحد .

والواقع ان الرجل استحق عن جدارة أن يوصف بجميعها عندما ولاه المنصور قلاوون أمر تشييد مجموعته المعمارية فيما بين عامى ٦٨٣ هـ و ٦٨٤ هـ . وطبقا للنص التأسيسي لهذه المجموعة فان سنجر الشجاعى نجح فى انجاز عمله خلال مدة لا تزيد عن أربعة عشر شهرا ، شيد خلالها أجزاء المجموعة الثلاثة ، القبة أو الضريح الذى ضم جثمان المنصور قلاوون ، والمدرسة المنصورية والبيمارستان* المنصورى الذى خصص لعلاج المرضى دون مقابل سواء

* بيمارستان كلمة مركبة من لفظين فارسىين أولهما بيمار بمعنى مريض وستان بمعنى مكان وهى بذلك مكان لعلاج المرضى أو مستشفى.

من الملك والملوك والجندي والأمير والكبير والصغير والحر والعبد الذكور والإناث".

وقد جمع الشجاعى في عمله ، بكل بساطة بين الهدف الخيرى لسلطان من انشاء مستشفى لمضى المسلمين ومدرسة لفقراهم وبين أساليبه المستهجنة واللا إنسانية لانجاز البناء علي أتم وجه وفي أقصر وقت ممكن.

وبعيداً عن تعمده إخراج قلعة الروضة ونقل ما بها من روائع أعمال الرخام والأحجار والأخشاب فإنه لم يترك مثلبة يمكن أن يرمي بها مشيد عمارة الا وقد قارفها عمدا مع سبق الإصرار والترصد.

ومن الطريف أن أمر البقعة التى شيدت عليها مجموعة المنصور قلاوون كاد أن يفلت من قبضة الشجاعى لولا أنه تدارك الأمر في آخر لحظة . فهذه الأرض كانت ضمن "دار القطبية" ، فولي السلطان مملوكه بلال المغيشى أمر شرائها من صاحبيتها مؤسسة خاتون ابنة الملك العادل الأيوبي "فساس الأمر فى ذلك حتى أنعمت مؤسسة خاتون ببيعها على أن تعرض عنها بدار ثلما وبعيالها فعوضت قصر الزمرد برجية باب العيد مع مبلغ مال حمل إليها ووقع البيع على ذلك".

وفى الوقت الذى بدأ فيه أن عقد البيع قد اكتسب كامل شروطه الشرعية ، ظهر المشرف على عمارة السلطان سنجر الشجاعى ليقوم بطرد مؤسسة خاتون وبعيالها دون مهمة تللم فيها (ثالث بيتها) .

وكان هذا هو الخطأ الأول لعلم الدين ، والانتهاك الأول أيضا ضمن قائمة طويلة من الاتهامات التى أحاطت بمجموعة قلاوون بكل شك وارتياح فى مدى التزامها تعاليم الدين والشرع الحنيف . فالموضع الذى شيدت فيه قد "أخرج أهله منه كرها" .

بدأ الشجاعى البناء مستعينا بثلاثمائة من أسرى الفرنج ، ولاخبار عليه فى ذلك ، ولكنه أضاف إليهم كافة صناع القاهرة ومصر ، الذين جمعهم "وتقدم إليهم بأن يعملوا بأجمعهم فى الدار القبطية ومنهم أن يعملوا لأحد فى المدينتين شغلا وشدد عليهم فى ذلك وكان مهايا فلازموا العمل عنده" . وفوق ذلك كان الشجاعى يراقبهم بنفسه أثناء سير العمل ويقف معهم على الأساقيل حتى لايتوانوا فى عملهم .

ثم زاد صاحبنا الطين بلة ، وأوقف ممالিকে بشارع بين القصرين فكان إذا مرأحد ولو جلّ أئمنوه أن يرفع حجرا ويلقيه فى موضع العمارة فينزل الجندى والرئيس عن فرسه حتى

يفعل ذلك فترك أكثر الناس المرور من هناك . وقريب شبه بتلك الصورة من أعمال السخرة التي أوردتها المقرئ في خطه ما صورة الأديب نجيب محفوظ في روايته "بين القصرين" من قيام الانجليز باجبار السيد عبد الجواد وغيره من المارة بذات الحي الذي يضم مجموعة قلاوون علي حمل أكياس الرمال سخرة.

وتنفس المصريون الصعداء بعد ان تم الفراغ من البناء ولكن لم يقدر للشجاعى ان يهنا بعمله المعماري المعجز ضخامة وفخامة . فقد رتب مجموعة من الغيورين علي الاسلام فتوى جاء بها "ما يقول أئمة الدين في موضع أخرج أهله كرها وعمر بمستحثين يعسفون الصنائع وأخرب ما عمره الغير ونقل اليه ما كان فيه فعمر به . هل تجوز الصلاة فيه أم لا ؟".

وكان علماء الاسلام عند حسن ظن الرعية بهم فدانوا خروج الشجاعى عن مقتضى الشرع عند تشييده للبناء وأفتوا بعدم جواز الصلاة في المدرسة المنصورية .

وخشى أحد المتطفلين على أهل العلم من غضبة الشجاعى وهو "المجد عيسى بن الخشاب"، فما زال حتى أوقف الشجاعى على تلك الفتوى ونصحه ان يواجه الفقهاء لعلهم يعدلون فى مواجهته عن فتياهم .

وداخل علم الدين الزهو والغرور وظن ان أحدا من الفقهاء لن يجروء على الجهر بادانته وجهه لوجه وحسن له بعض شرار العلماء ان يجمع أهل العلم ومشايخه بالمدرسة المنصورية ويعلمهم بالفتيا إخراجا لهم وقد كان .

ويظهر ان ما حسبه سنجر كان صحيحا بالنسبة للفقهاء جميعهم الا واحدا منهم هو الشيخ محمد المرجانى الذى قال ، له دره ، "أنا أفتيت بمنع الصلاة فيها (المدرسة) وأقول الآن انه يكره السخول من بابها " ونهض المرجانى قائما فانفض الناس وتركوا الشجاعى قائما وحده .

أحس الشجاعى ان رأس الأفعى قد أطلت بمفردها وانه صار لزاما عليه ، تجنباً لغضب السلطان ، ان يستميل هذه الرأس ويستأنسها بالترغيب والترهيب . ومازال بالشيخ المرجانى يدعو ويرغبه ويلج فى سؤاله ان يعمل ميعاد وعظ بالمدرسة المنصورية حتى لم يجد الشيخ بدا من ان يستجيب لطلبه .

وظن سنجر ان مراده قد تم ولكن الشيخ العنيد فاجأه بما لم يكن فى الصبيان ، فما ان جلس أمام محراب المدرسة ليعظ الناس ومن حوله القضاة حتى أخذ فى ذكر ولاية الأمور من

الملوك والامراء والقضاة وذم من يأخذ الاراضى غصبا ويستحث العمال فى عمائره وينقص من أجورهم وختم بقوله تعالى " ويوم يعرض الظالم على يديه ويقول يا ليتنى اتخذت مع الرسول سبيلا ياويلتى ليتنى لم أتخذ قلانا خليلا "

وما ان قام المرجاني من موضعه منهيا الوعظ حتى هب الشجاعى فرعا وأراد ان يدرك جزءا مما فاتة ، فسأل الشيخ الدعاء له لعل قلبه يلين أو يهدأ روعه بعد ان أفرغ ما فى جعبته ولكن المرجاني خيب ظنه مرة أخرى وقال له " يا علم الدين قد دعا لك ودعا عليك من هو خير منى وذكر قول النبى صلى الله عليه وسلم (اللهم من ولى من أمر أمتى شيئا ففرق بهم فأرفق به ومن شق عليهم فاشقق عليه) .

وانصرف الشيخ الجسور تاركا الشجاعى وقد ركب الهمة من انصراف الناس عن الصلاة فى المدرسة المنصورية . وهذاه تفكيره الى شيخ آخر ألين جانبا وذى سمعة طيبة لدى الرأى العام وهو الشيخ "تقى الدين محمد بن دقيق العيد" ففاوضه فى أمر القتوى وإضرارها برغبة السلطان فى عمل الخير وقصده من انشاء المدرسة والبيمارستان ، ووجد ابن دقيق مخرجا لهذا المأزق بالفعل .

وكان "الحل الوسط" الذى توصل اليه ان للسلطان مانوى من خير بتشبيده البيمارستان والمدرسة أما علم الدين سنجر فان كان وقوفه فى عمله بنيه نفع الناس فله الأجر وان كان لأجل ان يعلم المنصور قلاوون علو همته فما حصل على شيء ، فقال الشجاعى معلقا "الله المطلع على النيات" وعين ابن دقيق العيد للتدريس فى قبة المجموعة المعمارية مكافأة له .

وقد رأى البعض ان فتوى "النوايا" التى قال بها هذا الشيخ قد فتحت بابا واسعا أمام من هم أكثر ظلما من سنجر الشجاعى ، فكرت البكرة بعده وصار من المألوف فى العصر الملوكى ان يقوم الامراء والسلطين بتشبيد بيوت العبادة من أموال السحت والحرام وبطرق غير نزيهة بالمرّة .

أما المقرئى ، الذى عاصر أمثال هؤلاء الذين يستحلون ما حرم الله فى سبيل تشبيد المساجد والمدارس فقد قال معلقا على اختلاف الفقهاء بشأن جواز الصلاة فى مثل تلك الاماكن ، "ان كان التخرج من الصلاة لأجل أخذ الدار القطبية من أهلها بغير رضاهم وإخراجهم منها بحسب واستعمال أنقاض القلعة بالروضة فلمعمرى ما تملك بنى أيوب الدار القطبية وينائم قلعة الروضة وإخراجهم أهل القصور (الفاطمية) من قصورهم التى كانت بالقاهرة وإخراج سكان الروضة من مساكنهم الا كأخذ قلاوون الدار المذكورة وينائمها بما

هدمه من القلعة المذكورة وإخراج مؤنسة وعيالها من الدار القطبية وانت ان أمعنت النظر وعرفت ماجرى تبين لك ان ما لقيم الاسارق من سارق وغاصب من غاصب . وان كان التخرج من الصلاة لأجل عسف العمال وتسخير الرجال فشيء آخر "بالله عرفنى قانئ غير عارف من منهم لم يسلك فى أعماله هذا السبيل ، غير ان بعضهم أظلم من بعض" .

حسننا يا عمدة المؤرخين ، تلك رؤيتك بعد ان عاصرت أرتالا من أشباه علم الدين سنجر الشجاعى ، أما فقهاء العصر المملوكى الأول فقد كان ذلك أمر مستغربا ومستحدثا فى أيامهم . ومهما يكن من أمر الحكم التاريخى على مسلك الأمير علم الدين ، فان الفرصة قد واثت الشعب ليقول رأيه فى هذا الموضوع ، ولم يكن رأيهم بأقل قسوة وحسما من رأى الشيخ المرحانى .

فقد شاعت الأقدار ان يغضب السلطان المملوكى على سنجر الشجاعى لسبب ما ، ومن ثم أمر بقتله ، فقطعت رأسه بالسيف .

ولأن المشاعلى وجنود المماليك كانوا يعرفون مقدار كراهية الشعب للمقتول ، فقد أراؤا ان يعود عليهم موته ببعض الفوائد ، ولذا فأنهم لم يسارعوا الى مواراة جيفته التراب بل حملوا رأسه على رمح وطافوا بها شوارع القاهرة وأسواقها .

وبغض النظر عن فظاظة هذا التصرف ، فان الأفراح قد عمت القاهرة ، وأخذت النساء فى إطلاق الزغاريد من طاقات البيوت ابتهاجا بمقتل الشجاعى ، وتبادل الرجال التهاني فى الطرقات وكأنهم فى يوم عيد .

ومن جانبهم فان جنود المماليك كانوا يسمحون للناس بأن "يبلوا" أو "ييصقوا" على رأس القاتل لقاء دراهم يحصلونها منهم كحلوان ، فاجتمع لهم ما لا يحصى كثرة من المال لشدة كراهية الشعب لعلم الدين سنجر الشجاعى .

لقد سقط علم الدين فى رأى الفقهاء والعامة والتاريخ وياه من سقوط أيها العلم .



أقبحا عبد الواحد

كثيراً ما وقف المستشرقون والأهـمـشة تمـتريهم وهم يشاهدون ما خلّفه المـالـيك من مساجد ومدارس ومنشآت خيرية ، لا تتفق كثرة أعدادها وروعة مبانيها مع ما عرف عن المـالـيك من ظلم وقسوة ومجون .

ولكن أهل الشرق يعلمون جيداً أن بناء بيت من بيوت الله لا يرتبط بمدى ورع وصلاح مؤسسـه بقدر ما يعبر عن نظرة المجتمع الإسلامي للمساجد ومشيينها ولقد كانت عمائر المـالـيك تعبيراً دقيقاً عن حاجات الناس وعقيدتهم الدينية الراسخة في المقام الأول ثم مقياساً لدرجة الرخاء الاقتصادي آنذاك ، ولكنها ، وباستثناء حالات قليلة ، لم تكن مقياساً ناجحاً لمدى تدبّر أو عمق إيمان أمراء المـالـيك ، فأغلب هؤلاء كانوا موضع انتقاد شديد من علماء المسلمين لعدم التزامهم جادة الدين أو احترامهم تعاليمه الفراء.

وبعيداً عن كون إقبال المـالـيك على تشييد العمائر الدينية عملاً يعكس تفاعل الحكام المستوردين مع مجتمع المحكومين بكل قيمه الإسلامية ، فقد كان للمـالـيك كطبيعة من المحاربين رؤيتهم الخاصة في هذا الشأن ولعلها تكون انعكاساً لطبيعة التربية ونوع التعليم الذي تربوا عليه منذ وقوعهم في الأسر وانتقالهم للتشنة الحربية في كنف سلاطين المـالـيك .

وقد مرت تربية الممالك بمرحلتين متميزتين تبدأ أولاهما بحكم المنصور قلاوون بينما يقرخ لبداية الثانية بعهد الناصر فرج بن برقوق.

فى المرحلة الأولى .. كان الممالك يجلبون صغارا من أواسط آسيا وغيرها ليربوا فى طباق خاص بالقلعة تحت اشراف دقيق من الممالك وبعض أهل العلم .

فيتعلم الصبى أولاً ما يحتاج إليه من القرآن الكريم على يد فقيه يحضر كل يوم للطائفة التى عين لها ، فضلا عن تعليمه الخط والتمرن بأداب الشريعة وملازمة الصلوات والأذكار ، فإذا صار إلى سن البلوغ، بدأ فى تعلم فنون الحرب المختلفة من رمى السهام ولعب الرمح ونحو ذلك.

وقد أتاح هذا النظام التربوى للممالك الأول ان يكونوا نخبة عسكريةممتازة على صلة ما بجمتع الاسلام وحضارته واستحقاقا ، قياسا بأخرين جاؤا من خلفهم ، ان يوصفوا بأنهم "كانوا سادة يدبرون الممالك وقادة يجاهدون فى سبيل الله وأهل سياسة يبالغون فى إظهار الجميل ويريدون من جارٍ أو تعدى".

ولا معنى ذلك ان هذه التربية قد خلت من المثالب ، فكما لاحظنا كان تعليم القرآن وأداب الشريعة قاصراً تقريبا على مرحلة ما قبل البلوغ وهى فترة غير كافية لأطفال لم تكن العربية لغة لهم ، فضلاً عن إقامتهم الدائمة فى طباق القلعة دون اختلاط بجمتع المحكومين بلغته وعاداته وتقاليده وتفاعله الحى الخلاق مع مبادئ الاسلام ومظاهره الحضارية المختلفة.

ولاغرو إذن ان اتسم تعليم الطباق بالطابع التلقينى المختصرالذى يتسهدف وضع قواعد عامة تحكم حركة الحكام الجدد مع رعاياهم.

ويدهى ان المملوك عندما يشب عن الطوق كان يعتبر تعليمه الحربى هو الأساس الوحيد فى تأهله لحكم البلاد لا سيما وأنه هناك من الفقهاء وطلبة العلم من هم أكثر علماً منه بأمور الدين ، وعلى قاعدة هذا التخصص الوظيفى يأخذ الممالك فى الإبتعاد رويداً رويداً عن فحوى المفاهيم التى لقتت لهم فى أيام الصبا ، وما تلبث طبيعة الحكم المملوكى المستبد ان تصبغ سلوك النخبة العسكرية بالتمعالى وعدم الالتزام بالقيود التى يقرضها المجتمع على أفراداه.

ورغم ذلك كله تبقى لدى النخبة الحاكمة أطياف من القواعد التى لقنوها باكراً ، تعن لهم حينما يشاؤون وتتوارى خلف أطماع الثراء وشهوة القوة عندما يشاؤون أيضاً.

ان الاستقراء السريع لتراجم أولئك الذين خلفوا وراءهم مساجد ومدارس دينية ليكشف عن

حقيقة مذهلة ، مقادها انه كلما زاد ظلم الأمير أو السلطان ، زاد حرصه على تشييد عمارة دينية ، ومن عجب ان مثل هذه المباني قد شييد بأموال ووسائل يحوم حولها ما هو أكثر من الشك في مدى شرعيتها .

ويظهر ان هؤلاء البقساء قد اساءوا فهم الحديث النبوي الشريف الذي قال فيه الرسول الكريم (ص) ، ما معناه ان من بنى بيتاً لله ولو كمفحص قطاه بنى الله له قصراً في الجنة ، فكان الواحد منهم يفعل ما يشاء من المعاصي ويسرق الأموال ويسخر الناس من أجل انشاء مسجد أو مدرسة ليعوض نظير ذلك بقصر في الجنة ، دونما اعتداد بما يمليه الفهم الصحيح للدين ومعنى الحديث الشريف من تحرر الحلال وتجنب الحرام عند الاقدام على تأسيس بيت يذكر فيه اسم الله.

ويدفعنا إلى هذا الاعتقاد ان الفقهاء حرصوا دائماً على دفع الممالك نحو انشاء العمارات الدينية وتعيين الفقهاء والمدرسين والقراء والمؤذنين وغيرهم بها نظير أجور منتظمة ورواتب عينية من لحم وخبز تصرف جميعها من ريع الأوقاف التي تحبس للانفاق على ما يقوم بوظيفة المنشأة.

ولا شك ان المحصلة النهائية كانت في صالح الفقهاء وأهل العمامة ، فتزايدت أعدادهم وترقت أحوالهم ونعموا برغد العيش في ظل الأوقاف بينما كان الشعب يقاسى من شظف العيش واستبداد الحكام ، أما مشيئو المساجد من غير حلهم فالكه أعلم بمستقرهم في الدار الآخرة.

وفي فترات لاحقة من العصر المملوكي ، استخدم بعض السلاطين منشآتهم المعمارية لاجتذاب أهل العمامات واسترضاعهم ضماناً لعدم انحيازهم للرعية بعد أن أصبح رجال الدين ، بغض النظر عن مبلغ علمهم ، هم القادة الحقيقيون للشارع المصري . وقد تزامن ذلك التحول مع ما أبداه أكثر من مؤرخ ممن عاصروا تلك الحقبة من ضيق وأسف على ما وصل إليه حال أهل العلم وكثرة من لاخلق لهم بينهم .

أما في المرحلة الثانية .. فقد اتسع الخرق على الراقق وذهبت قواعد السلوك التلقينية برمتها أندراج الرياح ، عندما استقر رأي الملك الناصر فرج بن برقوق على "أن تسليم الممالك للفقهاء يتلفهم بل يتركهم وشئونهم" ، وصار الممالك يجلبون كبارا من الرجال "الذين كانوا في بلادهم ما بين ملاح سفينة ووقاد في تنور خايز ومحول ماء في غيط أشجار".

ويصف العلامة المقرئى وهو المؤرخ المدقق هذا الانقلاب فى نظام تربية الممالك بأن الأرض بدلت غير الأرض وصارت الممالك السلطانية أرذل الناس وأدناهم وأخسهم قدراً وأشجعهم نفساً وأجهلهم بأمر الدنيا وأكثرهم اعراضاً عن الدين ما فيهم الا من هو أزننى من قرد وألص من قارة وأفسد من نثب*.

وحدث بعد ذلك ولا حرج عن هؤلاء الذين ارتكبوا كل معصية واستحلوا ما حرم الله من أجل ان يظفروا بقصر فى الجنة يقيهم سوء العقاب التى خوفوا بها إذا ما خالفوا تعاليم الدين الحنيف .

تلك مقدمة ضرورية تصلح لان توضع بحد ذاتها أمام اسم كل طاغى قتل أو سرق أو سخر رعاياه من أجل إنشاء مسجد أو مدرسة ، وكفى بها مفسراً وكاشفاً للتناقض الظاهر بين سلوك البناة المشين ومبانيهم التى ما فتأت موضع تقدير واحترام واجبين من عامة الناس وخاصتهم بعد ان اعتاد الناس الفصل بين سلوك المشيدين ونواياهم ، وبين بيت العبادة الذى هو لله وحده.



لم يدرك بخلد تاجر الرقيق عبد الواحد بن بدال ان الصبى الذى باعه يوماً للملك الناصر محمد بن قلاوون سيصبح أحد أهم شخصيات العصر المملوكى وأكثرها اشتهاً بالطمع فى حطام الدنيا الفانية.

وقد شاء الناصر محمد ان يلحق اسم مملوكه باسم تاجره ، فسماه علاء الدين أقبغا عبد الواحد وحظى أقبغا عنده حتى عينه شاد للعمائر (وزير التعمير تقريباً) فقام بوظيفته خير قيام، فأضاف إليه وظيفة الأستاذارية* وعينه أيضاً مقدماً للممالك "فقويت حرمة وعظمت مهابة حتى صار سائر من فى بيت السلطان يخافه ويخشاه".

قضى أقبغا حياته يكسد الأموال ويجمع الذهب والجوهر ويقتنى العقارات والأراضى ، غصبا تارة ، وبالحيلة تارة أخرى.

* الأستاذار هو المسئول عن كل ما يخص الدور السلطانية .

ومن غريب ما يحكى عن طمعه ان أحد خدامه دخل عليه وفى أصبعه خاتم بفص أحمر من زجاج له بريق فسأله أقبغا عن هذا الخاتم ، فأخذ الغافل يعظم الخاتم ويرفع من قيمته وذكر أنه من تركه أبيه ، فقال له أقبغا "بكم حسبوه عليك" فرد الخادم مفاخرأ أنه قوم عليه بأربعمئة درهم ، فطلب الأمير ان يتأوله أياه فأخذه وتشاغل عنه ساعة ثم قال له "والله فضيحة ان نأخذ خاتمك ولكن خذها أنت وهات ثمنه" ودفعه إليه وألزمه بإحضار الأربعمئة درهم فما وسع الخادم إلا ان حمل المال إليه مرغما .

وكان لأقبغا أسلوبه الفريد المتميز فى الاستيلاء على ما بيد غيره من الأمراء وابتنائهم بأبخس الأثمان ، مستعيناً فى ذلك بفريق عمل وصف المقرئى أفراداه بأنهم من أهل الشر ، ويتزعمهم رجل يعرف بأبن القاهرى .

وكانت مهمة هذا الفريق من أهل الشر "تتبع أولاد الأمراء وتعرف من افتقر منهم أو احتاج إلى شئ" فلا يزالون به حتى يعطوه مالا على سيل القرض بفائدة جزيلة إلى أجل فإذا استحق المال أعسفه فى الطلب والجأه الى بيع ماله من الأملاك وحلها ان كانت وقفا بعنايته .

وحتى عندما أراد أقبغا ان يشيد "مدرسة" يضمن بها ، على ظنه ، قصراً فى الجنة ، لم يجد وسيلة أخرى غير تلك "الحيل" الدينية لتوفير الأرض اللازمة لمشروعه الأخرى .

واختار أقبغا ضحاياء هذه المرة طبقا لموقع دارهم التى كانت ملاصقة لجدار الجامع الأزهر ، إذ لم يجد موقعا أفضل منه لبناء مدرسته ، وشاء الحظ العاثر لورثة الأمير عز الدين أيدمر الحلئ ان يقعوا فى حبال ابن القاهرى الذى حسن لهم ان يقترضوا مبلغا من المال من أقبغا عبد الواحد .

وكما هى عادته أقرضهم أقبغا المال وأمهلهم حتى تصرفوا فيه ثم أعسفهم فى الطلب وأجأهم إلى ان أعطوه دارهم فهدمها وبنى موضعها الأقبغاويه التى تقع الآن على يسار الدأخل إلى الجامع الأزهر من بوابته الرئيسية المعروفة بباب المزينين .

ولم يكتف علاه الدين أقبغا بغصب الأرض بل أضاف إلى ذلك أصنافا وأنواعا من المظالم قل ان تجتمع فى بناء مملوكى واحد من المنشآت التى أحاطت الشبهات بشرعية بنائها .

فهو أولا لم يشتر أى مواد بناء لمدرسته ولو طوية واحدة ، بل أختلس كل ما احتاجته من الحجر والخشب والرخام والدهان وأصناف الآلات أما من عمائر الناس أو على سبيل الخيانة من عمائر السلطان ، نسي كان الاشراف عليها (شد العماثر) ضمن صلاحياته الواسعة .

ثم زاد فى التطوير نغمة عندما حشر لعمل المدرسة كافة الصنائع الموجودين بالقاهرة ومصر من البنائين والتجارين والحجارين والمرحمين والفعلة وأرضعهم على ان يعمل كل واحد منهم يوما فى كل أسبوع بغير أجره وصار المسخرون يجنون فى العمل نهارهم كله بغير أجره وبدون اى قسط من الراحة.

وقد ولى أقبغا أمر الاشراف على أعمال السخرة بمدرسته ، مملوكاً "قد من جسده" ، فجاء مناسيا لمولاه من حيث الظلم والعسف ، ولقى العمال منه مشقات لا توصف ، لانه ، سامحه الله ، كان من الجبروت بحيث لم ير الناس أظلم منه ولا أعتى ولا أشد بأسا ولا أقسى قلبا ولا أكثر عنقا

وخشية من أقبغا ان يعتقد الناس ، والمؤرخون ، ان مملوكه قد تجاوز الحد عندما عامل بالقسوة أولئك "المتطوعين" للعمل بغير أجر ، فقد حرص ان يياشر العمل بنفسه حتى عرف عنه انه ما نزل قط إلى هذه العمارة "الا وضرب فيها من الصنائع عدة ضربا مؤثما فيصير ذلك الضرب زيادة على عملهم بغير أجره فيقال فيه كملت خصالك هذه بعمارى".

ويظهر ان صاحبنا قد استثقل ان يختلس البسط اللازمة لقرش المدرسة ، أو لأنه كان من الضروري ان يحصل على بسط قد صنعت خصيصاً للمدرسة وفق مقاييس ايواناتها ولذا فانه عمد هذه المرة إلى زيانيته فأوحوا إلى الشريف "شرف الدين على بن شهاب الدين الحسين ابن محمد بن الحسين" ، نقيب الاشراف ومحتسب القاهرة حينئذ ان أقبغا سيوليه التدريس بالمدرسة فهرع المغر به إلى عمل بسط على قياسها بلغ ثمنها ستة الاف درهم فضة ورشا أقبغا بها ففرشت هناك ولكن الأمير علاء الدين استنكف ، استعصاما بمكارم الأخلاق ، ان يقال عنه أنه ولى التدريس لرجل رشاه ببسط مجانية فعين شيخين آخرين لتدريس المذهبيين الشافعى والحنفى وكرم الشريف شرف الدين على حتى من متعة الجلوس على ألسنه الاف درهم التى كلف بها البسط .

ولعل أقبغا أراد ان لا يدخل مالا حللا فى بناء مدرسته ولا حتى فرشها ، فكل شئ فيها بدءاً من الأرض وانتهدا بالبسط جاء عنوة وغصباً ، وهو ما حدى بمؤرخى عصره ان يصفوا المدرسة الاقبغارية بأنها "مدرسة مظلمة ليس عليها من بهجة المساجد ولا أنس بيوت العبادات شئ البتة".

ذلك على الرغم من روعة التصميم المعمارى الذى أبدعه المعلم ابن السيوفى رئيس المهندسين وقتها ، واعتنائه بأن يكون لهذه المدرسة الضئيلة المساحة قبة ومئذنة من حجارة

منحوتة هي الثانية من نوعها في تاريخ العمارة الاسلامية بالقاهرة بعد المئذنة المنصورية المشيدة تحت اشراف سنجر الشجاعى.

ويحسن ان نتذكر هنا ان هذه المئذنة الحجرية قد سقط أعلاها وأعيد ترميمه بواسطة هيئة الآثار سنة ١٩٤٥م ، إذ ان سقوط المآذن أو قممها سيكون ظاهرة عامة فى كافة المنشآت التى اتبع مئسسوها طريقة أقبغا عبد الواحد ، وكأن ذلك عقاب سماوى صافد أول ماصادف أعلى قمم المباني فعصف بها .

ونعود إلى رجلنا ، الذى استأثر بحب السلطان الناصر محمد ، "وخلا له البر فابيض واصفر" ، فكثرت تجبره وتعاظمه حتى مع أبى بكر منصور ابن السلطان الناصر محمد . فقد تصادف أن أقبغا كان يضرب مملوكا حتى أسال دمه وتشقق فيه أبو بكر منصور فلم يقبل منه شفاعته ولم يلتفت إليه ، وفى مرة أخرى هرب فراش من خدم أقبغا ولجأ إلى الأمير أبى بكر ، فالتج أقبغا فى تسلمه وظل يتحين الفرصة لاختطافه من إيوان ابن السلطان حتى وقع مالم يكن فى حسابانه وتوفى الناصر محمد واعتلى غريمه العرش بعد ان تلقب بالملك المنصور أبى بكر .

وتنفس الكافة الصعداء ، وظنوا ان لحظة النهاية للظالم الطامع المتعاطم قد دنت ، لا سيما ان السلطان الجديد قد قبض بالفعل على أقبغا عبد الواحد فى المحرم من سنة ٧٤٢ هـ واعتقل معه ولديه وصادر كل أملاكه ومتعلقاته وشُرِعَ فى بيعها لصالح السلطان . فوجد له ثروة طائلة ، من جملةتها سراويل امرأته التى بيعت بمائتى الف درهم فضة ناهيك عن الخيول والجوارى والقماش والأسلحة والأواني .

ولما رأى التجار ان الرجل الذى روعهم قد فقد كل سطوته وسلطانه ، ساروعوا إلى المطالبة بما أخذهم منهم من بضائع وقروض لا ترد ، فبعث إليه السلطان ان يسددحقوق التجار والا سمره فى جمل وطاف به المدينة ، فشرع أقبغا فى استرضائهم وأعطاهم نحو المائتى الف درهم فضة .

وبعد ان أطمأن السلطان إلى أنه استصفى مال أقبغا ، أرسل إليه من يقوم بعصره وضربه بالمقارع ليهلك تحت العذاب ، ولكن شاعت ارادة الله أن يقيض إليه الأمير قوصون الكبير الذى كان يسعى لعزل السلطان الجديد وتوايه أخيه الطفل كچك عوضا عنه ، فعارض الملك المنصور ونجح فى عزله لينجو بجلده إلى الشام.

ولكن أقبغا سعى إلى حثفه عندما انخرط في الصراعات الدائرة بين أبناء الناصر محمد
ابن قلاوون حول وراثة العرش ، فأمر الملك الصالح عماد الدين أسماهيل بن محمد بن قلاوون
أن يحمل مقبدا من دمشق إلى الاسكندرية حيث قتل بها في آخر سنة ٧٤٤ هـ .
وهكذا أسدل الستار على سيرة عبد السق الأمير علاء الدين أقبغا عبد الواحد .



جمال الدين يوسف الأستاذدار

الأمير جمال الدين يوسف الأستاذدار*، علامة، لا تخطفها عين في تاريخ دولة المعاليك صحيح أنها علامة غير مضيئة، ولكن الرجل على أية حال كان معلماً بارزاً من معالم عصره . قبله هو وسلفه "محمود بن علي"، كانت وظيفة الأستاذدارية ذات طابع إداري نمطي يقوم شاغلها برعاية أمر البيوت السلطانية كلها من المطابخ إلى احتياجات العاشية والفلمان وله أيضاً الحديث المطلق والتصرف التام في استدعاء ما يحتاجه كل من في بيت من بيوت السلطان من النفقات والكساوى وما يجرى مجرى ذلك .

أما في عهد جمال الدين فإن الأستاذدارية صارت في معنى ماكان فيه الوزير في أيام الخلفاء وأصبح الأستاذدار من أهم شخصيات الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد ، لاسيما وقد أضاف إلى صلاحيات وظيفته ما كان يقوم به الوزير وناظر الخاص من مهام .

وهكذا كان حال جمال الدين الأستاذدار مع السلطان الناصر فرج بن برقوق كـالوزير العظيم لعموم تصرفه ونفوذه أمره في سائر أحوال المملكة واستقر ذلك لمن ولى الأستاذدارية من

* هو جمال الدين يوسف بن أحمد بن جعفر بن قاسم البيرى الحلبي البجاسى .

بعده .

ولايعنى ذلك ان جمال الدين يوسف قد اكتسب موقعه المميز فى التاريخ المملوكى لأنه أعطى لوظيفة الأستاذارية أهميتها الخاصة ومكانتها المرموقة فى دولة المماليك الجراكسة ، ذلك ان هذا الأستاذار نال مكانته تلك بفضل عدائه للأوقاف الاسلامية ، سيما تلك التى أوقفها آخرون غيره على منشآت خيرية أو دينية أو حتى على ذرياتهم .

وللإنتصاف فان الذين حاولوا ، قبله أن يستولوا على الأوقاف ، أكثر عددا من ان يضمهم احصاء دقيق ، وان بعضهم قد نجح بالفعل فى مسعاه الخبيث ، الا ان الأستاذار أفلح فيما أخفق فيه سواه ، فأضفى على تصرفاته من الشرعية الظاهرية ما يكفى لدرء مخاطر غضبة الفقهاء على السلوك البالغ الفجاجة الذى كان ياجأ اليه آخرون للاستيلاء على الأوقاف .

فقد استغل جمال الدين الاختلافات القائمة بين المذاهب السنية حول امكانية استبدال الوقف بأخر أو بنقود وراح يضغط على القضاء ليحكموا باستبدال الأوقاف التى تروق له ليستولى هو عليها .

وحدث أن ولى القضاء فى مصر كمال الدين عمر بن جمال الدين ابراهيم بن العديم قاضى حلب الحنفى ، وأصبح هو قاضى قضاة الحنفية ، فتحالفا مع جمال الدين الأستاذار الحلبي الأصلى أيضا ، وشرعا معا فى إتلاف الأوقاف .

فكان جمال الدين إذا أراد أخذ وقف من الأوقاف ، أقام شاهدين يشهدان بأن هذا المكان "يضر بالجار والمار" وأن المقتضى فيه أن يستبدل به غيره ، فيحكم له قاضى القضاة ابن العديم باستبدال ذلك ، وبذلك الطريقة استولى الأستاذار على العديد من القصور والدور والحمامات والقياسر مقابل بعض الأراضى الزراعية بالجيزة .

ولم يكتف جمال الدين يوسف بالباب الذى فتحه ابن العديم على مصراعيه للاستيلاء على الأوقاف عن طريق الاستبدال ، بل عمل على اجبار المستحقين على استبدال أوقافهم حتى يتسنى له الاستيلاء عليها ، فمن رفض ان يبيع وقفه قام الأستاذار بارسال بعض الفعلة تحت جنح الظلام الى مكان الوقف فيفسدوا أساسه حتى يكاد يسقط جانب منه ، وفى اليوم التالى يرسل الأمير من يحذر السكان ، فإذا اشتهر ذلك بادر المستحق الى الاستبدال ومن غفل أو تمنع سقط وقفه وانهار فينقص من قيمته ماكان يدفعه له لو كان قائما على حالته .

فمن القصور العامرة التى استولى عليها يوسف الأستاذار قصر بشتاك وهو ما يزال

قائما بشارع بين القصرين بالقاهرة . ومن الملفت للنظر ان بشتاك شيد قصره على انقاض أحد عشر مسجدا وأربعة معابد هدمها وأدخل أرضها في قصره الذي كان من روائع قصور القاهرة ، ويظهر ان بشتاك أحس خطأ ما فعله فصار صدره ينقبض ولا تنبسط نفسه مادام فيه حتى يخرج منه فتترك المجيء اليه ثم كرهه وباعه لزوج الامير بكتمر الساقى فتداوله ورثتها الى ان استقر بأيدي ورثة السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون .

وكما كان دأبه أقام جمال الدين الاستادار من شهد عند قاضيه ابن العديم "بان هذا القصر يضر بالجار والمار وانه مستحق للإزالة والهدم" فحكم له باستبداله وصار من جملة أملاكه ، واعتنى به ولم يهدمه رغم ادعائه بأنه يضر بالجار والمار .

واستولى الاستادار أيضا على قصر الحجازية وهو الذى اعتنت بعمارته 'خوند نتر الحجازية ابنة الملك الناصر محمد بن قلاوون' فجددت مبانيه الفاطمية القديمة (كان يعرف بقصر الزمرد) وعمرته عمارة ملوكية "وتأثقت فيه تائقا زائدا وأجرت الماء الى أعلاه وعملت تحت القصر اصطبلًا كبيرًا لخيول خدامها وساحة كبيرة يشرف عليها من شبابيك حديد" .

وقد حدثته نفسه بالاستيلاء عليه لما رآه قصرا عامرا تبلغ مساحته عشرة أفدنة ويسكنه الامراء بالأجرة لكونه وقفا على مدرسة نتر الحجازية المواجهة لقصرها ، فأخذ يجلس أولا برحبة هذا القصر والمقعد الذى كان بها نظرا لقربه من سكنه بجوار المدرسة السابقة ، وفى خطوة تالية اتخذ الاستادار من قصر الحجازية "سجنا" يحبس فيه من يعاقبه من الوزراء والأعيان فصار موحشا يروع النفوس ذكره لما قُتل فيه من الناس خنقا وتحت العقوبة من بعد ما أقام دهرًا وهو مغنى صيابات وملعب أتراب وموطن أفراح ودار عز ومنزل لهو ومحل أمانى النفوس ولذاتها" .

وكانت الخطوة الأخيرة بعد تشعث زخارف "القصر - السجن" ان تقدم الاستادار الى قاضى القضاة كمال الدين بن العديم طالبا استبداله فكان له ما أراد واستولى على القصر .

وقد امتد أذى الاستادار الى مدرسة نتر الحجازية أيضا ، فبعد ان كانت مدرسة موقرة 'يجلس بها عدة من الطواشيه ولا يمكنون أحدا من عبور القبة التى فيها قبر خوند الحجازية' الا لقراء فقط وقت قراءتهم خاصة "وعامرة برع أوقافها المرصود لرواتب الطلاب والموظفين بها ، اتخذ جمال الدين يوسف منها حيسا يسجن فيه "من يصادره أو يعاقبه حتى امتلأت بالمسجونين والاعوان المرسمين عليهم فزال تلك الأبهة وذعب ذلك الناموس واقتدى بجمال الدين من سكن من بعده من الاستادارية فى داره وجعلوه هذه المدرسة سجنا" .

أما الدور العمارة التي آلت الى ملكية يوسف الاستادار عن طريق التحايل على استبدالها من المستفيدين بولائها فهي كثيرة وشهيرة ولعل أهمها دار قراسنقر التي أنشأها الأمير شمس الدين قراسنقر في بداية القرن ٨ هـ ، وظلت جارية في أوقاف المدرسة القراسنقرية الى ان استولى عليها جمال الدين الاستادار فيما اغتصب من الأوقاف .

واغتصب الأستاذار أيضا دار الأمير أحمد (قريب الملك الناصر محمد بن قلاوون) ودار الوزير محمد بن رجب ابن محمد بن كلفت وكانت تضم مقعدا واصطبل الخيل ودار القليجي من ورثة جمال الكفاة القاهسي جمال الدين ابراهيم ناظر الفاض والجيش في دولة المماليك البحرية.

ومن جملة الدور التي استولى عليها جمال الدين يوسف دار أوحى الدين ، وقد قبضها من ورثة عبد الواحد بن اسماعيل بن ياسين الحنفي أوحى الدين كاتب السر في عهد السلطان الظاهر براق ، وكان أوحى الدين قد أوقفها على أولاده من بعده .

وفضلا عن العصور والدور الجارية في الأوقاف ، مال الأستاذار على بعض الحمامات الموقوفة أيضا واستولى عليها مثل حمام "التطمش خان" ، وهذه الحمام أنشأتها الخاتون التطمش خان زوجة الملك الظاهر ركن الدين بيبرس ثم خربت وصار موضعها زقاقا ، فأراد القاهسي ابن العديد شريك جمال الدين يوسف في الاستيلاء على الأوقاف ان يعمر هذا الزقاق فمات ولم يكمله ، فوضع الأستاذار يده في العمارة وأنشأها "فندقا" لاقامة التجار وعرض بضائعهم فيه .

ولحق بهذه الحمام ، "حمام الخراطين" وهي حمام قديمة من انشاء الأمير نور الدين أبو الحسن على بن نجا بن راجح بن طلائع في العصر الفاطمي ، وظلت ملكيتها تنتقل من يد لأخرى حتى آلت الى أوقاف الأمير علم الدين سنجر السروزي المعروف بالخياط والى القاهرة (ت ٦٩٨ هـ) ومن يد ورثته فصبها الأستاذار وألقها بملكاته .

ليس ذلك فحسب بل ان نشاط الأستاذار المحموم للاستيلاء على الأوقاف يشمل بعض المنشآت التجارية وعلى رأسها عمارة أم السلطان وقيسارية عبد الياست .

وعمارة أم السلطان ، هي قيسارية أنشأتها خوتد بركة أم السلطان شعبان بن حسين اتباع بها الجلود ويعملها ربع جليل لسكن العامة ويشتمل على عدة طباق ووقفت ذلك على مدرستها القائمة الى الآن بخط الكتابة بالدرج الأحمر ، فلم تزل في وقفها الى ان اغتصبها

الوزير الأمير جمال الدين يوسف الأستادار فيما أخذ من الأوقاف .

أما قيسارية عبد الباسط فأصلها مجموعة من الحراثية كانت تعرف بولاق تمرناش المعظم فأخذها جمال الدين الأستادار ضمن الأوقاف المفتصة التي حازها في القاهرة بتحايله مع القاضي ابن العديم .

ويظهر أن "لعبة الأوقاف" استحوذت أفراد عائلة الأستادار ، فانضم إلى فريقها ابن اخته وزوج ابنته الأمير شهاب الدين أحمد الحاجب ، فاستولى هو أيضا على حمام ابن عبود برأس حارة زويلة وهي من الحمامات القديمة عرفت أولا بحمام الفلك نسبة للقاضي فلك في العصر الأيوبي ثم عرفت أخيرا بابن عبود وهو الشيخ نجم الدين أبو علي الحسين بن محمد بن اسماعيل بن عبود القريشي الصوفي المتوفى سنة ٧٢٢ هـ "بعدما عظم قدره ونظ في أرباب الدولة نبيه وأمره" وهو صاحب الزاوية المعروفة بزاوية ابن عبود بالقرافة ، ولم تزل هذه الحمام جارية في أوقاف تربته إلى أن تسلب الأمير جمال على أهل مصر ، فانغصب ابن اخته المعروف بسيدى أحمد هذه الحمام "وانغصب دار ابن فضل الله التي تجاه هذه الحمام وانغصب أدرا أخر بجوارها وعمر هناك دارا عظيمة".

ومهما يكن من أمر أنواع وأعداد العمارات الموقوفة التي استولى عليها الأمير جمال الدين يوسف بالاحتياال والنصب ، فإن جميع هذه العمارات كانت على مقربة من سكن الأمير ، فقصر الحجازية كان أمام منزله بطرف "رحبة العيد" وفي نفس الرحبة كانت "دار أوحد الدين" بدارب السلامي ، أما قصر بشتاك ودار القلجى وحمام التلمش خان فجميعها بخط بين القصرين ، وعلى مقربة من هذا الخط كانت حمام الخراطين وقيسارية عبد الباسط وكنتاهما في منطقة تعرف بالخراطين ، ولاتبعد عمارة أم السلطان شعبان كثيرا عن منطقة نفوذ فهي بالدارب الأصفر ، وكذلك دار ابن رجب بالنهستان الكافوري ودار شمس الدين قراسنقر برأس حارة بهاء الدين ، وجميع هذه الأوقاف المفتصة تقع بشمال القاهرة الفاطمية في الحى الذى يعرف بـ "الجمالية" ، ولعل هذا الحى قد اكتسب اسمه نحتاً من لقب الأمير جمال الدين يوسف الأستادار الذى ذاع صيته وكثر إذاه في تلك المنطقة المحيطة بداره ، فبأمر منها سلطته غير المحدودة ، واتخذ من قصر ومدرسة تتر الحجازية المواجهين لداره محبسا معتقلا لتعذيب خصومه فخللا عن استيلائه على أهم ما بها من عمارات ، ولا غرو إذن أن يميل البعض إلى الاعتقاد أن الحى الجمالية ينسب في حقيقة الأمر "للجمالى يوسف" ، أشهر من سكن به وليس لبدر الجمالى الوزير الفاطمى المعروف ، الذى شهد أسوار القاهرة وهواياها "النصر"

و"الفتح" فى هذه المنطقة .

والجدير بالملاحظة ان جهود الجمالى يوسف مع قاضيه ابن العديم لم تتجاوز النطاق الجغرافى لحي الجمالية بحدوده المعروفة الآن ، وان ابن اخته أمير أحمد وقد أراد ان يتخذ من خاله قدوة ومثالا يحتذى ، اختار لنشاطه منطقة جنوب القاهرة قرب باب زويلة فاستولى هناك ، كما أشرنا أنفا على دار ابن فضل الله وحمام ابن عبيد المقابلة بها وعمرها دارا واسعة "اغتمصب لها الرخام والأحجار والأخشاب وهدم عدة نور وكثيرا من التراب بالقرافة منها تربة الشيخ عز الدين بن عبد السلام وكانت مجيدة البناء وأدخل ذلك فى عمارته المذكورة

ويبقى بعد ذلك سؤال منطلق عما فعله جمال الدين يوسف الأستاذار بكل هذه الدور والقصور والحمامات والقياسر . والحق ان الأجابة لن تقل غرابة عن سيرة هذا الرجل مع الأوقاف .

فقد جمع الجمالى يوسف كل هذه الأوقاف التى حصل عليها بطريق الاستبدال بحكم انها "تضر بالجار والمار" لا يهدمها منعا لضررها بل ليعيد وقفها على مدرسته التى انشأها بحى الجمالية أيضا !!

وهكذا قدر لموظفى ومدرسى وطلبة ومتصوفة المدرسة الجمالية ان ينعموا ببيع أوقاف المدرسة التى جاءت جميعها من حرام وبطريق غير مشروعة :

حسنا ، فقد فعل الأستاذار كل ما فعل ليضمن لبيت من بيوت الله مصادر مالية جزيلة تعينه على القيام بوظائفه فى إقامة الصلاة والتدريس ، ولكنه أيضا لم يستثن مدرسته الجمالية ، فاتبع ذات الأسلوب عند بنائها .

فهذه المدرسة التى شيدت "برحبة العيد" كان موضعها قيسارية يعلوها طباق كلها وقف فأخذها وهدمها وأبتدأ بشق الأساس فى يوم السبت خامس جمادى الأولى سنة عشر وثمانمائة وجمع لها الآلات من الأحجار والأخشاب والرخام وغير ذلك . وينفس الطريق غير المستقيمة .

فاشتترى الجمالى يوسف بثمن بخس لا يتجاوز ستمائة دينار ما كان فى داخل مدرسة الأشرف شعبان بن حسين من شبابيك نحاسية مكفنة بالذهب والفضة وأبواب مصفحة بالنحاس البديع الصنعة المكفت ومن المصاحف والكتب فى الحديث والفقه وغير ذلك من أنواع

العلوم . أشتري ذلك كله من المنصور حاجي بن الأشرف شعبان بثمان يقل عشرات المرات عن ثمنها الحقيقي .

ويكنى للدلالة على الأسلوب الملتوى الذى اتبعه الأستاذار فى شراء هذه الأشياء انه كان من بينها عدة مصاحف "يقوم الواحد منها بأكثر من الستمانه دينار التى دفعها للمسكين حاجي مثل تلك المصاحف العشرة التى يبلغ طول الواحد منها "أربعة أشبار الى خمسة فى عرض يقرب من ذلك أحدها بخط ياقوت وآخر بخط ابن البواب* وباقياها بخطوط منسوبة ولها جلود فى غاية الحسن معمولة فى أكياس الحرير الأطلسى"

ناهيك عن عشرة أحمال من الكتب النفيسة جميعها مكتوب فى أوله الاشهاد على الملك الأشرف بوقف ذلك ومقره فى مدرسته .

ورغم ان بناء مدرسته جاء باعتراف المعاصرين "فى أحسن هندام وأتم قالب وأفخر زى" وأبدع نظام الا انها وما فيها من الالات وما وقف عليها أخذ من الناس غصبا وعمل فيها الصناع بأخس أجرة مع العسف الشديد" .

المهم ان الجمالى يوسف افتتح مدرسته بحضور وجوه الدولة والقضاة والفقهاء فى ثالث شهر رجب سنة ٨١١ هـ ومد سماطا جليلا أكل عليه كل من حضر وملأ البركة التى بوسط المدرسة ماء قد أذيب فيه سكر مزج بماء الليمون ، وقرر لكل طالب بمدرسته ثلاثة أرطال من الخبز فى كل يوم وثلاثين درهما فلوميا فى كل شهر وجعل لكل مدرس ثلثمائة درهم فى كل شهر عدا رواتب المؤذنين والقومة والفراشين ولما كانت "الأوقاف" الخاصة بالمدرسة أكثر من كافية فقد جعل فائض ريعها مصروفا لذريته .

وفى الوقت الذى ظن فيه الجمالى يوسف ان الدنيا قد دانت له وأنه أفلت بغنائمه أتاه على ذات الدرب الذى سلكه من جرعه نفس الكأس التى جرعهها لأصحاب الأوقاف وان ريك لبالمصدا فقبل انقضاء عام واحد على افتتاح المدرسة الجمالية قبض السلطان الناصر فرج بن برقوق على جمال الدين يوسف الأستاذار وقتله فى جمادى الأولى سنة ٨١٢ هـ واستولى على أمواله .

وحسن له أعداء المقتول ، وما أكثرهم ، ان يهدم المدرسة ورغبوه فى رخاها لانه فى غاية الحسن وان يسترجع أوقافها فان متحصلها كثير وكاد يفعل ذلك لولا معارضة "فتح الدين فتح الله" كاتب السر الذى "استشنع ان يهدم بيت بنى على اسم الله يعلن فيه بالأذان خمس

مرات في اليوم واليلية ، واستقر الأمر على ان الرئيس فتح الدين يتولى تصفية مواقف المدرسة برعته ، فتقرر بيع المدرسة للسلطان بظهر مبلغ ١٢ ألف دينار ذهباً لان الفقهاء حكموا بعدم جواز الاستبدال الذي قام به ابن العديم للأرض التي بنيت عليها ، وبعد ان تسلم أولاد جمال الدين المبلغ المقرر وتم البيع استقر الناصر فرج المال منهم وأعاد وقف المدرسة وأقر المدرسين والطلاب على روايتهم القديمة مع حرمان أولاد الاستادار من فائض ريع الأوقاف ، واستولى السلطان على بعض أوقاف جمال الدين (وجميعها مفتصب أصلاً) وجعلها وقفاً على أبنائه وعلى التوب التي أنشأها لابيه الظاهر برفوق ،

وسجل كتاب وقف جديد للمدرسة "وحكم القضاة الأربعة بصحة هذا الكتاب بعدما حكموا بصحة كتاب وقف جمال الدين ثم حكموا ببطلانه " ثم لما تم ذلك مضى من هذه المدرسة اسم جمال الدين وركبه وكتب اسم السلطان الملك الناصر فرج بدائر صحتها من أهله وعلى قناديلها وبسطها وسقوفها ثم نظر السلطان في كتبها العلمية الموقوفة بها فآثر منها جملة كتب بظاهر كل سفر منها فصل يتضمن وقف السلطان له وحمل كثير من كتبها الى قلعة الجبل وصارت هذه المدرسة تعرف بالناصرية بعد ما كان يقال لها الجمالية .

الا ان ذلك كله لم يكن الفصل الأخير في تلك المسرحية الهزلية التي دارت حول المدرسة وأوقافها ، إذ سرعان ما قتل الملك الناصر بن برفوق أثناء محاربته للأمير شيخ بالشام ، ودخل شيخ مصر وتولى السلطة باسم المؤيد شيخ ، وحرك هذا التغيير في السلطة كوامن الطمع في نفوس أبناء جمال الدين المقتول وراموا استرجاع المدرسة وأوقافها التي حصل عليها الناصر فرج .

فادعى شمس الدين أخو الاستادار القليل على فتح الله بأنه وضع يده على مدرسة أخيه وأوقافه بفير حق فهاجر القاضي صدر الدين بن علي الأدمي الحنفي وحكم برفع يده وعودة أوقاف جمال الدين ومدرسته الى ما نص عليه في وظيفته وأيده بقية القضاة في حكمه من غير استيفاء الشروط في الحكم لما عرفوا من ميل الملك المؤيد شيخ لورثة جمال الدين لملاقات طيبة كانت بينهما سابقاً ولما في نفسه من الناصر فرج .

بعد ان ورثة جمال الدين لم يهترو كثيراً بانتصارهم ، فقد ثار المتصوفة بالمدرسة الجمالية وأثبتوا في محضر ان النظر فيها لكاتب السر وليس لأخى جمال الدين فمتع شمس الدين من التصرف وتولى نظرها ناصر الدين محمد بن البارزى كاتب السر .

كما خرجت بعض أوقاف المدرسة عن سيطرتهم ، فالت "دار قراستقر" بعد موت الناصر

فرج بن براق "الى الأمير طوغان' الوادار وكانوا كساري من ساري وما من قتل يقتل الا وعلى ابن آدم الأول كفل منه لانه أول من سن القتل"

ولجج ورثة محمد بن رجب وأولاد أحمد الدين ان يستروا دار ابن رجب ودار أحمد الدين بعد ما قدموا للمزيد شيخ في مجلس القضاء من المستندات ما يدل على ملكيتهم بينما فضل ورثة جمال الدين في اثبات أحقيتهم بهذين الدارين .

وبلى الفندق الذي عمره جمال الدين الاستادار مكان حمام التطمش خاننا جاريا في واقف الناصر فرج على تربة أبيه الظاهر براق خارج باب النصر .

أما عمارة أم السلطان فقد أخذها السلطان الملك الأشرف أبو العز برسبای الدقماقي وعملها وكالة في شوال سنة ٨٢٥ هـ وغير من معالمها ومسا اسم شعبان بن حسين من أحجارها وكتب اسمه (برسبای) وكذلك استولى زين الدين عبد الباسط بن خليل في أيام المؤيد شيخ على الحوانيت المعروفة بواقف تراتش المعظم وجعل بعضها قيسارية وواقفها على مدرسته وجامعه ثم أخذ السلطان الأشرف برسبای بقية الحوانيت من واقف جمال الدين وجدد عمارتها في سنة ٨٢٧ هـ .

ورغم ان قصر الحجازية عاد الى أوقاف جمال الدين الا انه كان خربا بعد ما نزع الناصر فرج شهابيكة الحديدية لتعمل الات حرب . وقد شرع عام ٨٢٢ هـ في تحويله الى سجن نظرا لما كان يلاقه المسجونون في السجن المستجد عند باب الفتح من شدة الضيق وكثرة الغم ودفع لجهة واقف جمال الدين عشرة آلاف درهم فلو ساء أجرة سنتين ليتم تحويل القصر الى سجن لارباب الجرائم ، وبالفعل أنزلت البقية الباقية من محاله الأولى من رخام وأخشاب ثم ترك ذلك وأصبح مجرد جدران ، وأل أمر القصر الى ان أصبح اصطبلا "للاستادار" الذي اختص تقيدها بسكنى دار جمال الدين برحبة العيد .

واعتقد انه قد أن الأثران لكي تسدل الستار على سيرة هذا الأتاق المحتال وقصة مدرسته التي كانت "من أعجب ما سمع به في تناقض القضاة وحكمهم بابطال ما صححه ثم حكمهم بتصحيح ما أطلوه كل ذلك ميلا مع الجاه وحرصا على بقاء رياستهم سنكتب شهادتهم وبسائون" .



فخر الدين عبد الغنى بن عبد الرازق

كلاهما ، المبني وصحابه ، كان من المفردات الطبيعية التي اعتاد الناس رؤيتها في العصر المملوكي فالمبني كان مجرد مدرسة مملوكية صغيرة على غرار مدارس المماليك الجراكسة ، ومشيدها ليس سوى أحد كبار موظفي الادارة المدنية ، الذين لم يتورع بعضهم عن إثبات كل معصية وجمع كل مال حرام من أجل بناء "مسجد" عساه أن يفلح في استبداله بقصر في الجنة ، وطمعا في أن يغفر الله له كل ما تقدم من ذنوبه !!

ولكن كتب التاريخ أبت أن تحملهما ، كل بمفرده ، إلى ذاكرة ومخيلة المعاصرين . فالمدرسة اشتهرت ، وما زالت ، "بجامع البنات" منذ القرن الحادي عشر الهجري (١٧م) على الأقل . وقد فسر لنا سبب هذه التسمية الرحالة عبد الغنى النابلسي الذي زار مصر في عام ١١٠٥ هـ (١٦٩٣م) فقال : "إن أهل مصر يعرفون هذا المسجد بمسجد البنات لأن البنت التي لا يتيسر لها زواج تأتي إلى هذا المسجد يوم الجمعة والناس في الصلاة وتجلس في مكان هناك ، فإذا كان المصلون في السجدة الأولى من الركعة الأولى من صلاة الجمعة تمر بين الصفيين وتذهب فيتيسر لها الزواج وقد جربوا ذلك".

ورغم أن عبور صفوف المصلين بهذا المسجد لم يعد معلوداً بين الوسائل التي تلجأ إليها الراغبات في الزواج الآن ، إلا أن الناس كافة لا يعرفون لهذه المدرسة اسماً سوى جامع

البنات.

أما صاحب الهداء ومشيدوه الذي تكللت "الخرافة" بحو اسمه من الذاكرة الشعبية فهو الأمير فخر الدين عبد الغنى بن الأمير تاج الدين عبد الرزاق بن أبي الفرج نقولا الأرمي الأصل ، وقد عرفت مدرسته عند تشييدها بالمدرسة الفخرية أو الجامع الفخري.

وقد سجلت صحائف التاريخ لهذا الأمير أنه "خرب إقليم مصر بكماله وأفقر أهله ظلماً وعتواً وفساداً في الأرض".

وربما لا يكون في مثل تلك الصفات ما يميزه عن نظائره في هذا العصر ، لولا أنه "اجتمع فيه ما تفرق في غيره" فهو على حد تعبير العلامة المقيزي ، المعاصر له "كان من بيت ظلم وحسب وعنده جبروت الأرمن ودهاء النصارى وشيطنة الأقباط وظلم المكّسة ، لأن أصله من الأرمن ، وورث مع اليهود وتدرّب بالأقباط ونشأ مع المكّسة بقطيا" ، وقطيا بلد قرب الحدود المصرية مع فلسطين كانت تحصل بها الجمارك على الصادرات والواردات العابرة لهذا الطريق.

وكان فقهاء المسلمين يعتبرون مثل هذه الضرائب من المخالفات الصريحة للشريعة الإسلامية لأنها كانت تجبى على التجارة الداخلية في دار الإسلام ، ويرى بعضهم أن أصل كلمة "المكس" هي إنقاص القيمة "فمكس الدرهم هو نقص الدرهم في بيع ونحوه".

وقد كان الأمير عبد الغنى الفخري من المكّسة أي الذين يحصلون المكس الذي كان في نظر أهل عصره "الرجس النجس الذي هو أقيح المعاصي والذنوب والموبقات لكثرة مطالبات الناس له وتلاطماتهم عنده وتكرّر ذلك منه وانتهاكه للناس وأخذ أموالهم بغير حقها وصرفها في غير وجهها وذلك الذي لا يقر به متق وعلى أخذه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين".

ويحسن بنا أن نعرض سريعاً على سيرة عائلة "ماكسنا" فجده كان من النصارى الأرمن ، ونظراً لأنه كان يصحب ابن نقولا الكاتب ، فقد عرف بابي الفرج بن نقولا . وقد أشهر ابن نقولا إسلامه ، وعندما أحقّب ولداً أسماه عبد الرزاق ، وارتحل الابن إلى بلاد الفرنج وأشيع أنه رجع إلى النصرانية . ولكنه ما لبث أن عاد إلى مصر ليستقر بقطيا .

وفي قطيا بدأ عبد الرزاق في صعود سلم الشهرة والغنى من أول درجة فيه ، ولما كانت قطيا معبراً لتجارة مصر مع الشام وما وراءها ، فقد عادت عليه وظيفة "الصيرفي" التي تولّاها بعائنه لا بأس به خاصة وأنه كان من المعنّيين بتحصيل الرسوم الجمركية (المكوس) المفروضة على أصناف البضائع وعادة ما كانت هذه الرسوم باهظ وجائرة حتى يتسنى للماكسين أن يختلسوا منها جزءاً لأنفسهم . وفي غضون سنوات قليلة انتقل عبد الرزاق من

مجرد صيرفي إلى متولى لنظر قطيا ثم أميراً عليها . وكان لنشاطه الملحوظ في زيادة حاصل المكوس بقطيا أكبر الأثر في اشتهاره لدى السلطان ، الذي كان يتوقى لجامع مال على نسقه ، وجميع له الأموال كالوفيرة من كل سبيل حتى لو استخرجها من بين لحوم وولود رعاياه .

ولذا فقد تولى تاج الدين عهد الرازي بن أبي الفرج نقولا الوزارة والاستدارية للملك الظاهر بترقيق أول ملوك دولة المماليك الجراكسة بمصر والشام .

وأولى عهد الرازي ولده عهد الغنى كل عناية ورعاية أثناء توليه الوزارة ، فعلى ابنه الذي ولد في سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢م) أمر "قطيا" في جمادى الأولى سنة ٨٠١ هـ وهو بعد في السابعة عشر ليبدأ من حيث بدأ والده .

ولكن القدر لم يمهله طويلا مع المكسة في قطيا ، إذ سرعان ما هزل أبوه تاج الدين عهد الرازي من منصب الوزارة ، فابعد عن ولاية قطيا ، وغير أنه ولها غير مرة بعد ذلك حتى كان عام ٨١١ هـ (١٤٠٨م) فعين كاشفا للشرقية ، وكان غالب أهلها من العرب دائمي التمرد على السلطان فوضع السيف في العرب وأسرف في سلك الدماء وأخذ الأموال .

ويبدو أن عهد الغنى كسائر ولاه النواحي في مصره ، قد أثرى إبان ولايته للشرقية ، إذ لم يذكر عنه أنه قد خالف سنة أقرانه في أن "جميع ما يسرق من الناس يأخذونه من السراق إذا ظفروا به ، فلا يأتون بسارق معه سرقة إلا أخذوا منه ، فإن لم تكن السرقة معه الزموا مالا ويتركوه لسبيله ، وقد تيقن أنه متى حشر عليه صانع من نفسه وتخلص ، وصار كل من يقطع من السراق يده إنما يقطع لأحد أمرين ، إما لقوة جاء المسروق منه ، أو عجز السارق عن القيام للولاة بالمال وكان الولاة بالأقاليم يأخذون من وجدوا معه غنما أو إبلا أو رقيقا من الفلاحين أو العربان وغيرهم . فإذا صار أحد ممن ذكرنا في أيديهم ، قتلوه واستهلكوا ماله . ومع هذا فلاخوان الولاة في أخذ الأموال الناس أخبار لم يسمع قط بمثل قبضها وشناعتها ، حتى أنه إذا أخذ شارب خمر غرم المال الكثير ، وكذلك من ساقه سوء القضاء اليهم من المتخاصمين ، فيغرم الشاكي والمشكو المال الكثير بقدر جرمه بحيث تبلغ الغرامة الألفا كثيرة . وجميع ما تجمعها الولاة كلهم من هذه الوجوه لا يصرف إلا في أحد وجهين ، أما للسلطة مصانعة عن أقامتهم في ولايتهم أو فيما تهواه أنفسهم من الكبائر والميوقات . وينعم أعوانهم بما يجمعونه من ذلك ويتلقونه أسراغا ويدارا في سبيل القضاء . ويتعرض الولاة لمقدميهم ويأخذون منهم المال حينما بعد حين .

وعلى أية حال فإن نفس فخر الدين التتوافة إلى السلطة وشره للمال دفعاه إلى أن "يرطل" السلطان (١٢) يرشوه) بأربعين ألف دينار ذهباً ليتولى الاستدارية في ربيع الآخر

عام ٨١٤ هـ . وكان السلطان الناصر فرج بن برقوق قد ورث العرش عن أبيه برقوق مثلاً ورث عنه عادة تولية المناصب المختلفة عسكرية كانت أو مدنية بل وقضائية بالرشوة.

وما هي إلا أشهر معدودات حتى عزل الأمير فخر الدين من الأستاذية في ذى الحجة من نفس العام بعد أن سار سيرة عجيبة " من كثرة الظلم وأخذ الأموال بغير شبهة أصلاً والاستيلاء على حواصل الناس بغير تأويل " ففرح الناس بعزله فرحاً شديداً وأقاموا الزينات بالقاهرة .

وكان غاية ما فعله الناصر فرج بأستاذية المعزول أن أعاده مرة أخرى إلى الدرج الأول في سلمة ، فبقى عبد الغنى مثولاً لقطايا إلى أن تسلطن الملك المؤيد شيخ في عام ٨١٥ هـ فعلا نجه مرة أخرى.

في بداية علاقته بالمؤيد شيخ تولى فخر الدين كشوفية الوجه البحرى ، فأسرف في أخذ الأموال من أهل القرى وامتدت صلاحياته إلى الصعيد ، فعاد منه ومعه من الخيول والإبل والبقر والغنم والأموال ما يدهش كثرة ، ثم آيت نفسه الأمارة بالسوء أن يترك أهل الوجه البحرى وحالهم فعاد لهم مرة أخرى وفرض على كل بلد وقرية مالا سماه "ضيافة" فاجتمع له من ذلك مالا جزيلا خشي معه من مصادرة السلطان له ففر بأمواله إلى بغداد .

ولما غلبه "الشرق والحنين" لضحاياه من أهل مصر ، عاد على وجه السرعة إلى المؤيد شيخ سائلاً إياه الصفع والغفران لقاء مائة ألف دينار ذهباً ، حملته مرة أخرى وأخيرة إلى وظيفة الأستاذ في عام ٨١٩ هـ .

وبوسط شرذمة الظلمة الفجرة من الممالك كان فخر الدين عبد الغنى الأستاذ "أمدهم باعاً وأقوامهم في الظلم ذراعاً ، وأنفذهم في ضرر الناس أمراً وأشتتهم في الفساد ذكراً".

وعمت مصائبه وشروبه أنحاء البلاد بدءاً من القاهرة ومروراً بالوجه البحرى وانتهاء بالصعيد . ففي القاهرة ألزم فخر الدين الأستاذ الباعة بأن يشتروا منه السكر والعسل والصابون والقمح وغير ذلك من السلع التي اشتراها من الاسكندرية وبغيرها بأبخس الأثمان ، فيرميها عليهم بأعلى الأسعار "فلا يصير إليه درهم حتى يُغرم لأعوانه نظيره".

وفي الوجه البحرى ، استوصى الأستاذ بسلطانه خيراً ، لكونهم من ضحاياه القدامى . ومن أجل سابق المعرفة بهم ، فقد فرض فخر الدين على جميع القرى "قرائض" تدفع ذهباً ، في زمن ندر فيه تداول النقود الذهبية حتى أن من وقع بيده دينار من ذهب أحمر قانئ ، فكأنما حصلت له البشارة بالجنة !! وتشدد عبد الغنى في تحصيل الفرضة التي شملت أهل النواحي عن آخرهم ولم يعف عن أحد منهم البتة . ولم يقف أعوانه وأيديهم مغلولة إلى

أعناقهم بل مدوها إلى الفلاحين بالذهب والسلب ، "فما وصلت إليه مائة دينار الا وأخذ أعوانه مائة دينار أخرى " .

وأردف الفخري هذا الاجراء العام بأخر اختص به أرباب الأموال وهو المصادرة ، فتجمعت له ولأعوانه أموالاً كثيرة من المصادرين ، فضلاً عن الجواميس التي نهبها من أصحاب الأموال .

ثم ما لبث الاستادار ان أقاض من "ظلم الخاصة" على العامة ، عندما قرر طرح الجواميس التي نهبها على جميع النواحي لتباع بالإكراه "فقومت كل واحدة من الجواميس على الناس باثنى عشر ألف درهم ، وأكثر ما تبلغ الجيدة منهم إلى ألفى درهم فجبي من الوجه البحرى على اسم الجاموس ما لا حياء" .

ويظهر ان أهل الدلتا أظهروا قدرا لا بأس به من التجلد والاحتمال لكل تلك الرزايا التي أنزلها بهم الأمير فخر الدين ، حتى ظن الظالم أن ما وقع بهم لم يذهب بما لديهم من "ثروات" فلجأ إلى اجراء فريد فى بابيه احتذاء من جاء بعده فى العصرين المملوكى والعثمانى .

فقد أقر الرجل سعرين لصرف النقود وألزم بهما الصيارفة ، فكان السعر الذى تشتري به الدولة أقل دائماً من السعر الذى تباع به ، فالدرهم المؤدى لا يأخذه الصيارفة إلا من حساب سبعة دراهم ونصف وهو محسوب على الناس بثمانية دراهم" . وألزم الصيارفة أيضاً ان يأخذوا الفلوس النحاس حساباً عن خمسمائة وخمسين درهما للقنطار فى حين يشتري الناس القنطار بستمائة درهم "وربما كان هذا الذى حسبت عليه بستمائة قد أخذت منه أمس بخمسمائة وخمسين" .

وفعل نفس الشئ فيما يتصل بسعر صرف نقد فلورنسا الذهبى "الافرنتى" ، فأخذه الصيارفة بمانتين وستين درهم وهو محسوب على الناس بمانتين وستين "وإذا صرف لأحد ذهباً يحسبه عليه بمانتين وستين ، فلا يورد أحد لديوان السلطان ألف درهم الا ويحتاج إلى غرامة مثلها أو قريب منها " .

ولم يستثن الاستادار أعوانه من مصادرة الأموال ، فكان من حين لآخر "يلزم صيارفته ومقدميه وشادى أعماله ومباشريها وولاتها بمال يقرره عليهم فى نظير ما يعلم أنهم أخوه من الناس ، ثم تقرر فى أعمالهم حتى يعلم أنهم قد جمعوا شيئاً آخر أعاد عليهم المصادرة . فما من مرة الا وهم يبالغون فى الترف ويتلفون المال الكثير فى أنواع الصرف فى المحرمات" .

أما أهل الصعيد فقد قرض عليهم "فرضة الذهب" التى سبق وان جريها بنجاح فى الوجه البحرى وهزم عرب بلهاته على الأشمونين وكسرههم واستولى من بلادهم على الأغنام والخيل

والأبقار والجمال وهى شئ كثير ، وجمع المال من الذهب وحلى النساء وغير ذلك من العبيد والإماء والحرائر اللاتي استرقهن ثم وهب منهن وباع باقيهن وذلك أنه عمل فى بلاد الصعيد كما يعمل رعوس المناسر إذا هجموا ليلاً على القرية فانه كان ينزل ليلاً على البلد فينهب جميع ما فيها من غلال وحيوان وسلب النساء حليهن وكسوتهن بحيث لا يسير عنها لغيرها حتى يتركها عريانة فخريت بهذا الفعل بلاد الصعيد . ومن الصعيد اعاد فخر الدين عبد الفنى الكرة مرة أخرى ففرض ما سلبه من غنائم الصعيد على نواحى الوجه البحرى والقاهرة بأعلى الأثمان .

هذا السجل الحافل بالانجازات الشيطانية ، كان كفيلاً باقتناع السلطان المؤيد شيخ بمدى علو همة أستاذاره ، فأضاف إليه الوزارة عام ٨٢١ هـ "قباشرها بعنف وقطع رواتب الناس وصارقى كل قليل يصادر الكتاب والعمال ويالغ فى تحصيل المال وأحاراه".

وعندما وافى الفخرى أجله المحتوم فى منتصف شوال عام ٨٢١ هـ كان الرجل يتولى ثلاثة وظائف دفعة واحدة هى الاستادارية والوزارة ونظر الأشراف ، وقد جمع عبد الفنى فى السنوات الثلاث السابقة على قبضه ما لم يجمعه غيره فى ثلاثين سنة، ولا أحد يدري ما الذى كان فاعله بنا لو طال به الأجل وامتد حبل عمره ولم ينقطع عند سن السابعة والثلاثين ربيعاً .!

وبعيداً عن تفاصيل سيرته السيئة فان عبد الفنى الفخرى كان من كبار رجال الأعمال فى عصره ، كما تشير إلى ذلك وثائق أوقافه المحفوظة بدار المحفوظات والوثائق القومية بالقاهرة**.

وتترامى ممتلكاته على مساحات شاسعة من الأرض سواء فى نطاق القاهرة والجيزة أو بالوجه البحرى والصعيد أو بقطيا وغزة والشام .

ففى القاهرة وحدها كان الفخرى يمتلك خمسة طواحين للغلال وثلاثة منشآت تجارية (خان وفندقان) أحدها مخصصة لتجارة الموز ، وفندق رابع بالجيزة فضلاً عن قاعة بميناء بولاق . كما أنشأ "حماماً" عاماً بالناحية الغربية لمدرسته وهو المعروف بالحمام الفخرى وأن اشتهر بين العامة باسم "حمام الكلاب" !! وكانت له عدة منزل تطل على الخليج الناصرى بالقاهرة .

وتعددت ممتلكاته بالوجه البحرى فشملت بساتين وأراضى زراعية شناسعة وطواحين ومنازل بالمحلة الكبرى وسيرجة (معصرة الزيتون) بنفس المدينة وفندق بقلوب علاوة على

* إعتني بدارستها ونشرها الدكتور محمد الكلاوى فى رسالة ماجستير مخطوطة بجامعة القاهرة عن جامع الفخرى

نصف فندق الموز بثغر دمياط وحمام بمدينة المنصورة.

أما إذا ما اتجهنا صوب الحنود الشرقية لنصر فسنجد له فرنا ومنازل بقطيا وعدة حوانيت وحمام بمدينة غزة وفرن بمدينة قيسارية بفلسطين.

كل هذه الأملاك أوقفها الفخرى على مدرسته أوجا معه المعروف الآن بجامع البنات !!

وعلى الرغم من أن عبد الغنى لايمت بصلة لطائفة المماليك ، إلا أنه سلك مسلكهم واتبع طريقتهم النكراء ليس في ظلم الرعية ونهبهم فحسب بل وفي مآدرجوا عليه من قبيح الأفعال عند تشييد المساجد وبنو العبادة ، كإسخال المال الحرام في مصروف العمارة واستخدام السخرة ومواد البناء المسروقة.

فعندما رام الفخرى كان يشيد مسجداً يحمل اسمه في الحياة الدنيا ، ويعوض به ، على ظنه ، قصرأ في الآخرة ، استولى أولاً على دار بهائر الأسر بخط بين السورين وشرع في عمارتها وبنائها ما حولها وما تجاهها من بر الخليج الغربي ، فشيّد هناك عدة دور ومدرسته الفخرية وجميعها كانت تطل على الخليج الناصري (شارع بورسعيد الآن) موطن الارستوقراطية آنذاك.

وفي هذه الأعمال العمرانية أخذ الوزير والأستادار عبد الغنى من الناس "آلات العمارة بغير ثمن وبأقل شيء وتفنن أعوانه في ظلم من يستدعيه بهم إلى هذه العمارة حمل صنف من الأصناف أو عمل شيء من أنواع العمارة حتى يغموه لأنفسهم ما لا آخر".

ونتيجة لما حام حول المدرسة الفخرية من شبهات في طريقة تشييدها ومصروف عمارتها فقد أثار الشيخ ناصر الدين محمد بن عبد الوهاب البارنبارى الشافعى الا يستمر في إقامة الخطبة بها تنزهها عنها .

والى أبعد من ذلك فإن سيرة الفخرى غير الحميدة دفعت المتصوفة المقيمين بمدرسته وعلى نفقة أوقفاه إلى أن يقسموا بأغلظ الأيمان على أنهم قد سمعوه بعد دفنه في الضريح الملحق بمدرسته "وهو يصيح في قبره من شدة العذاب".

ولعل ما سمعه المتصوفة ، أو ما خيل اليهم ، يكون أصدق رد فعل للتقييم العام الذى اتفق عليه معاصروه من العامة والخاصة فى الريف والحضر ، فجميعهم لا يختلف على أن الفخرى كان "جباراً قاسياً شديداً جلدأ عبوساً بعيداً عن الاسلام (وأنه) قتل من عباد الله ما لا يحصى".

وما يزال بناء المدرسة الفخرية قائماً ، وإن تعرض لكثير من المحن التى ذهبت بغالبية

عناصرها المعمارية والزخرفية لا سيما أعمال الرخام ، ويرجع ذلك إلى ما أصابها من تخرب وما طرأ عليها من اصلاحات كثيرة فضلا عن ان القصرى توفى قبل ان يتمم بناؤها .

وكما قد يتوقع القارئ فقد تهدمت المئذنة الأصلية للمدرسة وقامت سيدة من زوجات محمد على بأعادة تشييدها على نمط المآذن العثمانية وهى القائمة الآن ، كما أنجزت اصلاح الواجهة الغربية وأنشأت السبيل الواقع أمام المدرسة. ولم يفت السيدة ان تثبت تاريخ عمارتها بالمسجد فى لوح رخامى بأعلى الباب الرئيسى جاء فيه "قد كان تجديد عمارته وإنشاء منارته على يد المصونة والدرة المكنونة والدة حسين بك نجل عزيز مصر القاهرة الحاج محمد على باشا ذى المآثر الباهرة طاب ثراهما وجعل فى الجنات قرارهما طلبا لإيصال الثواب إليهما ورغبا فى انزال الرحمة عليهما . من هجرة الرسول الأمين ١٢٦٨ "

ويبدو ان المدرسة قد تعرضت بعد ذلك للتجديد لمزيد من التخرب والانهيارات فى بنيانها الداخلى حتى ذهبت معظم تفاصيلها المعمارية .

ولذا قامت لجنة حفظ الآثار العربية بأعمال تجديد شاملة بالمدرسة عام ١٣١٣ هـ (١٨٩٥م) تم خلالها إصلاح أو بالأحرى إعادة بناء الايوانين الشرقى والغربى ، وعملت أسقف جديدة لهما ونقشت بالألوان والذهب .

كما قومت المباني وأصلحت الأرضيات الرخامية واستكمل ما فقد من اجزائها وأعيد ترميم ما تشعثت من الشبابيك الجصية المفرغة . وأصلحت اللجنة فى تجديداتها المنبر الخشبى وأكملت ما فقد من اجزائه هذا عدا ما قامت به من إصلاح الأبواب النحاسية وعمل شبابيك وبواليب فى جميع أنحاء المدرسة .

وهكذا حفظت لجنة الآثار للأجيال "جامع البنات" هذا البناء المتواضع الذى استمد شهرته بين الناس من خرافة لا أساس لها من الصحة أو ظل من الحقيقة ، ، بينما غاب عن المحدثين اسم مشيد البناء الأول الذى احتفظ لنا التاريخ بسيرته "الفواحة" . انه لمن نسى الأمير فخر الدين عبد الغنى .. ولكن أى فخر ؟ ولأى دين ؟.



زين الدين يحيى الأستادار

بين صعود وهبوط قضى الأمير زين الدين يحيى بن عبد الرازق القبطى (أو الأرمنى) سنوات عمره الثمانين معاصرا لأربعة من سلاطين المماليك الجراكسة الذين استخدموه فى خدمتهم حتى وافاه الإجل وهو حبس بالقلعة لدى السلطان الأشرف قايتباى فى ٢٨ ربيع الأول عام ٨٧٤ هـ (١٤٦٩ م) .

منذ البداية اختار زين الدين يحيى أقصر الطرق وأكثرها التواء وأبعدها عن الاستقامة لينضم الى صفوة الحكم المدنية فى دولة المماليك ، فكان يبذل "الرشاوى" و "البراطيل" لأولى الأمر من أجل حيازة المناصب الادارية .

وفى مسلكه المشين هذا ، كان يحيى بن عبد الرازق ، يتحسس بيديه نبض الادارة المملوكية التى شاع الفساد كل مستوياتها وصارت الوظائف بها تولى بالرشوة ، لافرق فى ذلك بين الوظائف الحربية أو الديوانية ولا حتى القضائية .

ولذا فقد أراد هذا الطموح ان يختصر الوقت ويوفر الجهد فى زمن اختفت فيه الكفاءة كشرط لتولى الوظائف ، ولما كان فقيرا معدما ، فقد لجأ زين الدين يحيى الى الاقتراض ونجح بعد سعى كبير فى ان يلى أول وظيفة تقربه من النخبة الحاكمة ، وكان ذلك فى ١٠ جمادى

الأول عام ٨٤٢ هـ ، عندما استقر في وظيفة "ناظر الاسطبل السلطاني" مقابل مال بذه .

وقبل أن يتمكن ابن عبد الرزاق من اختلاس بعض المال من عمله المتصل بشراء الأعلاف لدواب السلطان ليسد ما اقترضه من الأموال لرشوة أولى الأمر ، فوجيء بأخر قد دفع رشوة ليتولى وظيفة .

ففى ١١ ربيع الأول من عام ٨٤٣ هـ عزل " زين الدين يحيى بن عبد الرزاق الأشقر " ، واستقر عوضا عنه شمس الدين أبو المنصور نصر الله المعروف بوزة ناظراً للاسطبل السلطاني وقد علق المؤرخ ابن تغرى بردى على تلك الواقعة بقوله "أى فخر أو سابق رئاسة لمن يعزل بهذا الوزه عن وظيفة" ويبدو أن "الوزة" كان محقرا مرئولا ... ولكنها الرشوة مرة أخرى .

وبخل زين الدين اللعبة بكل ثقله ، وصار يقترض ليرشو ، "وكان كثيرا ما يلى الوظائف بالبذل ثم يعزل عنها بسرعة" حتى تجمد عليه جمل من الديون .

ولاقي زين الدين الولايات من منافسة اثنين من الكتاب ، فكان عبد العظيم بن صدقة الأسلمى غريمه فى وظيفة نظر الديوان المفرد ، وغريمه فى نظر الاسطبل شمس الدين الوزه . وبسبب منافستهما له ظل "زين الدين المذكور فى بحبوحة من الفقر والذل والافلاس الى ان ولى الأمير قيز طوغان الاستادارية فاختار زين الدين هذا لنظر ديوان المفرد* وضرب عبد العظيم وأهانه" .

كان ذلك ابتدأ "سعد" يحيى بن عبد الرزاق وانتكاس "قيز طوغان" . فقد ركن الاستادار الى زين الدين فصار المعول عليه بديوان المفرد ، واستفحل أمره وقضى ديونه المتراكمة ، وفى ذلك كان الخطر ، كل الخطر ، عل قيز طوغان ، فما أن أطمأن زين الدين حتى تآقت نفسه الى وظيفة الاستادارية .

ولأن النفس الخبيثة كما يقول المثل الفسائر لاتموت حتى تسيء لمن أحسن اليها ، فقد شرع زين الدين يحيى فى إزاحة ولى نعمته قيز طوغان من الاستادارية وفق خطة جهنمية . ولأنه كان لا يحسن المرافعة فى طوغان ولا السعى عليه بوجه من الوجوه ، فانه اكتفى بداية بإبعاد هذه العقبة الكؤود من طريق لودن ان يطمح فى ان يلخذ مكانه مباشرة .

* ديوان المفرد كان خاصا باقطاع السلطان قبل توليه الحكم ثم تطور واصبح مخصصا دائما يصرف منه على المالك السلطانية .

فأخذ زين الدين يحسن طوغان أن يطلب من السلطان الإقالة من الاستدارية "حتى يعظم أمره من سؤال السلطان له باستقراره في الوظيفة ويظهر له بذلك النصيح".

وأستدرج طوغان بالفعل الى هذا الفخ الذي نصبه يحيى بن عيد الرازق بمهارة فائقة ، فانفعل طوغان وسأل الإقالة "فأقاله السلطان وخلع على الزينى عبد الرحمن بن الكويز بالاستدارية".

ومن موقعه بوظيفته بديوان المفرد أخذ زين الدين في الدس على ابن الكويز لسهولته حتى انفتح له الطريق نحو وظيفة الأستاذار ، خاصة بعد أن خرج قيز طوغان من مصر .

ومما ساعد زين الدين على بلوغ مأربه في نيل الاستدارية أنه اثناء توليه لنظر ديوان المفرد أغرى قيز طوغان بأن يكلم السلطان في إلغاء جميع الرزق الاحباسية والجيشية التي بالجيزة وضواحي القاهرة ونزع أراضيها وضمتها لديوان السلطان ، وكاد ان يتم الأمر على هذا النحو لولا معارضة الفقهاء والأعيان ، ولكن استقر الحال "على أنه يجبى من الرزق المذكورة في كل سنة عن كل فدان مائة درهم من الفلوس فجبيت واستمرت ... في صحيفة زين الدين المذكور لأنه هو الدال عليها ، والدال على الخير كفاعله وكذلك الشر". وفيما سبق ما يكفي لأن يركن السلطان الى اختياره للاستدارية .

في السابع من رجب سنة ٨٤٥ هـ عزل قيز طوغان من الاستدارية ومعه زين الدين ناظر ديوان المفرد ، ولكن الداهية عاد الى منصبه بعد تسعة أيام فقط ، وما هي الا أشهر قليلة حتى عُزل ابن الكويز من الاستدارية وتولاها زين الدين يحيى في ٢٦ ربيع الآخر عام ٨٤٦ هـ .

لبس زين الدين خلعة الاستدارية ونعت بالأمير "لكنه لم يتزين بزى الجند ، بل استمر على لبسه أولا ، العمامة والفرجية ، فصار في الوظيفة غير لائق ، كونه استدارا وهو بزى الكتبة وأميرا ولا يعرف باللغة التركية ، ورئيسا وليس فيه شيم الرئاسة ، وكانت ولايته وسعاداته غلطة من غلطات الدهر وذلك لفقد الأماثل .

خلت الرقاق من الرخاخ ففُورَنت فيها الميادق

* الرقاق هنا المقصود بها رقاق الشطرنج والرخاخ جمع رخ وهي بالفارسية القلعة (الطابية في الشطرنج) وفرزان الشطرنج هي القطع المعروفة بالوزراء ، والبيادق هي عساكر الشطرنج . والشاعر هنا يريد أن يقول بأن قطع العسكر تحولت إلى وزراء . ومعنى البيتين واضح الدلالة .

وتصاهلت عَزْجُ الحمير فقالت :من عُمِ السَّوَابِقِ

وبعد سبع سنوات من العسف والظلم قضاهما زين الدين الاستادار ، أنعم عليه السلطان جقمق عام ٨٥٣ هـ بالتكلم فى حسبة القاهرة فباشرها زين من غير ان يلبس لها خلعة المحتسب ، وقد حل فى تلك الوظيفة عوضا عن على بن اسكندر أول وأشهر من ولى الحسبة بالبذل والبرطة .

وكان العام ٨٥٤ هـ فاتحة عهد جديد فى حياة زين الدين يحيى الاستادار . ففى هذا العام بدأ خطر المماليك الجلبان فى الظهور . وكان هؤلاء يجلبون كبارا من بلادهم ليعملوا فى خدمة السلطان ، فلينالون أى حظ من التعليم الأولى أو الحربى ، وقد كانوا ، قياسا للمماليك الأولى ، أقل إحساسا بالانتماء لوائتهم وأكثر الحاحا وفجاجة فى طلب الأموال والأقوات ولا يتورعون عن التعرض للأمرأ بل والسلطان نفسه فى سبيل نيل مطالبهم .

وحدث فى الحادى من جمادى الأولى من هذا العام ان غضب الأمير "تم من عبد الرازق الميذنى" من بعض مماليكه فشكاهم للسلطان الذى رسم بحبس عشرة منهم فى "سجن المشرة" لتناولهم على أستاذهم . فغضب لذلك المماليك الجلبان واحتاطوا بالأمير تتم من عبد الرازق وبالأتابك الأمير إينال عند نزولهما من القلعة وفحشوا لهما فى القول ثم "رجعوا غارة الى زين الدين يحيى الاستادار فوافوه بعد نزوله من الخدمة بالقرب من جامع الماردانى وتناولوه بالدبابيس فمن شدة الضرب ألقي بنفسه عن فرسه وهرب الى ان أنجده الأمير أزيك الساقى والأمير جانبك الشيبكى والى وأركباه على فرسه وتوجها به الى داره"

وصار المماليك الجلبان يطالبون السلطان بالافراج عن زملائهم المشرة المحبوسين ويعزل زين الدين الاستادار بعد ان حملوه مسئولية التقتير عليهم فى صرف مستحقاتهم وروايتهم بحكم رئاسته لديوان المفرد .

ولكن الظاهر جقمق تحدى رغبتهم وخلع عليه بالاستقرار فى الاستادارية فى ثانى جمادى الآخر سنة ٨٥٤ هـ وحفظ الجلبان صنيع سلطانهم فى صدورهم ومازالوا يعوهم الاستادار حتى أوقعوا به بباب القلعة من قلعة الجبل وضربوه بقسوة حتى شجوا رأسه ونزل محمولا الى داره على أقبح حال . واضطرت هذه الوجبة الساخنة الى الانقطاع عن الصعود الى القلعة فنزل اليه السلطان وعاده فى بيته فى بداية ربيع الأول ٨٥٥ هـ . وظل زين الدين موضع تقدير السلطان وعطفه حتى توفى جقمق فى أول عام ٨٥٧ هـ .

لم يهتز لزين الدين جفن عند وفاة جقمق ، فهو قد أعد عنته منذ وقت بعيد لتلك اللحظة وصدق توقعه وتولى المنصور عثمان بن السلطان جقمق وهو بعد فى الثامنة عشر من عمره ، وفى ذلك كان يحيى الاستادار حصيلاً وقارئاً وأعيا لتاريخ الصراعات الملوكية على منصب السلطان .

فقد جرت عادة الممالك إذا ما اختلفوا بينهم على تولية منصب السلطنة الشاغر لواحد من الأقوياء المتنازعين على العرش ، أن يحملوا الى كرسى الحكم أبين السلطان المتوفى حتى ولو كان طفلاً رثيماً يتم حسم الخلاف بين أقوى المرشحين للسلطنة .

فعمد السنوات الأخيرة من حكم جقمق وزين الدين أخذ فى التقرب الى الملك المنصور وصار أستاذاره واختص به ومهد أمورهم معه ، فلما تسلطن ظن أنه سيكون من أمره فى دولته أضعاف ما كان له فى دولة والده الملك الظاهر جقمق .

ويظهر أن الاستادار قد تعامل مع السلطان الجديد بوصفه طفلاً يحتاج الى معاونته فى إدارة شئون الممالك السلطانية حيث كانت وظيفة الاستادارية معنية بتوزيع الجوامك والعليق والكسوة وغيرها من الرواتب السلطانية الشهرية على مستحقيها من الممالك السلطانية . وفى ذلك ، ذلك فقط ، لم يكن حصيلاً .

ففى نهاية شهر المحرم سنة ٨٥٧ هـ طلب السلطان الاجتماع مع مباشرى الدولة وكبار الأمراء لتبشير الأموال اللازمة لنفقة الممالك ، وكان الأمل يحنوهُ فى أن يقوم أستاذاره بتدارك أمر النفقة التى كان تأخرها يهدد بثورة الممالك ، ضد سلطانهم ، وفوجئ المنصور عثمان بزين الدين يحيى يمتنع وسط هذا الجمع عن أداء ما قرر عليه من الذهب برسم نفقة الممالك "وأوسع وصمم على مقاتلة" ووجدها أعداء زين الدين من الأمراء والمباشرين فرصة سانحة فجادلوا الاستادار وحملوا عليه حملة شنعاء واتهموه بأنه يريد زوال الملكة حتى تغير السلطان عليه بسبب ذلك "فامر بمسكه وعزله وتوليه الأمير جانبك الظاهرى نائب جده للاستادارية" .

وقول خبر هزل زين الدين عن الاستادارية برنة فرح واضحة بين الممالك وعامة المصريين على حد سواء "لأنه كان قد طال واستطال وظلم وعسف وأخذ عدة إقطاعات من أخياز (إقطاعات) الممالك السلطانية والأمراء استولى عليها بالشوكة ، وأضافها الى الديوان المفرد وحجر على غالب الأشياء (السلع) واستولى عليها من معاش الفقراء وأرباب التكسب وصار هو يأخذها ثم يبيعها بأضعاف ما أخذها حتى جمع من هذا المال الخبيث أموالاً كثيرة وعمر

منها الجوامع والمساجد" كانت سياسة زين الدين الاستادار ثابتة ، فهو يستولى من ضعاف الممالك على اقطاعاتهم ويضيفها لديوان المفرد الخاص بالسلطان ليغض الأخير النظر عما يقوم به من احتكار للسلع الغذائية وغيرها حيث كان يقوم بشرائها من تجار الجملة بأقل الأسعار ويطرحها على تجار التجزئة بأعلى سعر مفيدا من الفارق بين السعيرين .

المهم ان السلطان لم يكتف بالاستغناء عن خدمات الزينى يحيى الاستادار بل أراد ان يستصفى أمواله التى جمعها من الاحتكار ، فأمر فى نفس اليوم بتسليمه للأمير جانبك الاستادار الجديد ليقوم بمعاقبته "نزل به من القلعة على أقبح وجه فنعوذ بالله من زوال النعم وما ريك بظلام للعبيد وازدحم الناس تحت القلعة لرؤيته ، فما منهم إلا شامت أو متهكم" . ولكن الاستادار الجديد امتنع عن عقوبته رحمة به لا خوفا عليه وأعاده الى القلعة بعد يومين ، مؤكدا للسلطان انه سوف يستقصى عن بقية ذخائره حيث أقر الزينى يحيى بأن لديه مائة الف دينار فقط وسلمها للأمير جانبك .

ولما كان مباشرو الدولة والأمراء يعرفون ان مالى زين الدين من ثروة يفوق المائة ألف دينار ، فقد أوعزوا الى السلطان ان يشرع فى تعذيبه ليبوح بمكنون أمواله لان الاستادار المخضرم لن يتكلم الا إذا تألم .

وبالفعل طالب السلطان استاداره السابق بأداء خمسمائة الف دينار أخرى للدولة ، وسلمه فى ٤ صفر عام ٨٥٧ هـ الى الخازندار فيروز ليعاقب بالعصى والمعاصير (لعصر الركب) وضرب على سائر أعضائه ، واجتهد الناصرى محمد بن أبى الفرج فى عقوبته لخصومة قديمة بينهما ، ولكن المنكوب أظهرها جلداً شديداً ولم يقر بشيء آخر .

وبعد ثلاثة عشر يوما استرد فيها الزينى يحيى بعض قوته قام جانبك الاستادار بمعاقبته وتعذيبه بقسوة أكبر "وهو لا يظهر ماله من الذخائر غير ما أخذ له وهو مائة الف دينار" .

ويبدو ان السلطان قد أيقن بأن زين الدين يحيى الاستادار لا يمتلك أكثر مما أقر به فعقد مجلساً فى اليوم التالى ضم القضاة الأربعة بسبب أملاك زين الدين الموقوفة عليه وعلى جوامعه ومساجده ووقع بسبب ذلك أمور آل الأمر فيها أخيرا الى بيع هذه الأوقاف والاستيلاء على أثمانها لفزينة السلطان .

وقيض لزين الدين ان يخرج من محبسه بعد ان نجح الأمير إينال العلانى فى عزل المنصور

عثمان وتسبب كرسى العرش مكانه ، ففى ١٩ ربيع أول ٨٥٧ هـ أفرج السلطان الجديد عن الزينى يحيى من محبسه بالبرج من قلعة الجبل وخلع عليه ترصية له .

عندئذ أيقن جانبك أن زمانه قد ولى فأثر أن يقدم استقالة من الاستدارية قبل أن يعزله الملك إينال ، وعلى الفور خلع السلطان على زين الدين خلعة الاستدارية مؤملاً أن يقوم كما فعل مع الظاهر جمقق ، بتوفير الأموال الضرورية للنفقة فى الممالك من أى مصدر كان .

وبعد عدة أشهر تأكد لزين الدين عجزه عن القيام بالطلبات المتزايدة للديوان السلطانى فاخترق فى هذا تام عشية الثامن عشر من شوال عام ٨٥٧ هـ . وبلغ السلطان ذلك فعين مكانه "على بن الأمانسى" الذى كان من جملة خدام الزينى يحيى نكايه فيه .

ثم رسم السلطان بالناداة على الزينى يحيى وتهديد من أخفاه عنده بالشنق والتنكيل "وبعد من أحضره بألف دينار أن كان متعمداً ويقاطع أن كان جندياً" فلما ضاق الخناق على زين الدين ظهر من اختفائه فى ٢٤ ذى الحجة وطلع الى القلعة وعلى رأسه منديل الأمان صلبة عظيم الدولة "الصاحب جمال الدين بن كاتب جكم" وكان هو الساعى لزين الدين فى رضا السلطان عليه ، فقبل الزينى يحيى الأرض بين يدى السلطان علامة على دخوله فى الطاعة "فرسم له السلطان أن يلتزم داره ولا يجتمع بأحد ولا يكتب أحداً من أعيان الدولة" .

فى صفر من العام التالى ٨٥٨ هـ أمر الأشرف إينال بنفى زين الدين الى القدس الشريف ولكنه ما أن أعد راحلته وخرج الى ظاهر القاهرة حتى ألقى القبض عليه وصودر ثانياً وعوقب عقاباً شديداً وانتهى به الأمر الى ولاية الاستدارية عوضاً عن على بن الأمانسى .

بعد عشرة أشهر قبض السلطان مجدداً على الأمير زين الدين الاستادار وحبسه فى القلعة وخلع على غريمه القديم الأمير ناصر الدين محمد بن أبى الفرج بالاستدارية ، وشرع منذ الخامس عشر من ذى الحجة فى تعذيب زين الدين وألزمه بجملة كبيرة من المال ، واضطر الزينى الى بيع أثاث بيته بل وملابسه لاستيفاء المطلوب منه .

وانتهت هذه المحنة بأن تسلمه صاحب جمال الدين ناظر الجيش والخاص ، ونزل به الى بيته فدام عنده أيام وخرج بعد ذلك مغنياً الى القدس فى آخر ذى الحجة من عام ٨٥٨ هـ .

ولم تشر المصادر التاريخية الى المدة التى قضاهها زين الدين بالقدس ، ولكن يبدو من سياق الأحداث فى تلك الفترة المضطربة من حكم السلطان إينال أن الزينى يحيى عاد الى مصر وتولى الاستدارية حتى عزل منها فى ١٥ جمادى الآخر سنة ٨٦٠ هـ .

وكما هي العادة ، فقد قبض السلطان على زين الدين ووضع في عنقه الجنزير "وحطه الى الأرض ليضربه ثم رفع من الأرض بغير ضرب" واكتفى بحبسه عند الطواشى فيروز الزمام وولى مكانه سعد الدين فرج ابن النحال .

وزاد في الطنبور نغمة ان الممالك الأجلا ب عندما سمعوا بما وقع للزيتى يحيى "نزلوا من وقتهم غارة الى بيت الاستاد لينهبوه فمنعهم ممالك زين الدين وقاتلهم وأغلقوا الدروب ، فلما عجزوا عن نهب بيت زين الدين نهبوا بيوت الناس من عند بيت زين الدين الى قنطرة أمير حسين فأخذوا مالا لا يدخل تحت حصر كثرة" .

وبقى زين الدين حبيسا حتى الثالث من رجب ، فأخرج عنه السلطان ليبدأ نسخة مكررة من الرحلة التى نقى خلالها الى القدس ، فنزل أولا الى بيت الصاحب جمال الدين ريثما يحمل ما تقرر عليه الى الخزانة الشريفة وهو مبلغ عشرة الاف دينار . ولما غلق ما ألزم به لبيت المال أمر السلطان بتفقيه ولكن الى المدينة الشريفة فى هذه المرة فساورها عن طريق ميناء الطور .

ولم يلبث ان حضر فجأة الى القاهرة فى ٢٣ شوال ٨٦٠ هـ فى معية جانبك الظاهرى نائب جدة ، واتضح انه كان مقيما فى مكة . وفى وقت لاحق لعودته تولى زين الدين منصبه الاثير "الاستادارية" .

وبدا من ١٦ رجب ٨٦٣ هـ أخذت علاقة زين الدين يحيى الاستاد مع الممالك الأجلا ب فى التدهور فحاولوا فى هذا اليوم ان يفتكوا به فهرب منهم ولكنهم أفلحوا فى ٢١ ربيع الآخر من العام التالى فى مسكه وضربوه ضربا مبرحا بسبب تأخره فى صرف عقيق الخيول وانقطع بسبب ذلك عن الخدمة أياما كثيرة .

وكان من الواضح الجلى ان قريحة زين الدين النابضة بالشر لم تعد بقادرة على مواكبة النفقات المتزايدة للممالك الجلبان الذين تجرأوا على السلطان بسبب تأخر نفقاتهم ، حتى ان أحدهم ويدعى "جانبية المجنون" قام الى السلطان وقال له "الملوك التى كانت قبلك كانوا يعطون الجوامك لى شيء انت ما تعطى متلهم" وعندما أراد الأشرف إيتال ان يبطش به جزاء جرأته ، أخذته الممالك ولم يمتكنوا السلطان منه .

لم يجد السلطان بدا من القبض على الزيتى يحيى الاستادار ليخفف من حدة هجوم الجلبان عليه فأمر فى ٢٧ شوال ٨٦٤ هـ بامساكه ووضع الجنزير فى رقبته وحبسه بالقلعة ونذب الصاحب شمس الدين منصور بن الصقى لحاسبته .

وعلى غير عادتهم قطن الأجلاب الى مراوغة السلطان ، فقاموا على صاحب منصور حمية زين الدين "فراج" أمر زين الدين ذلك لعلم الناس ان السلطان مسلوب الاختيار مع ممالكه الأجلاب" وبالفعل خرج الزينى يحيى من محبسه بعد يومين بأمر من السلطان الذى "استقر به استداراً على عادته وليس خلعة الاستدارية من أول ذى القعدة" .

ويحسبه التاريخى أدرك الاستدار انه سيبقى متردداً بين الخلع والحبس الى ماشاء الله ، فأتى ان يتسحب بعد عشرين يوماً فهرب واختفى "بحيث انه لم يعرف له مكان ، واستقر صاحب شمس الدين منصور عوضاً عنه فى الاستدارية" .

وشاعت الأقدار ان يتولى الظاهر خشقدم السلطنة بعد موت الأشرف إينال عام ٨٦٥ هـ فظهر زين الدين وتولى الاستدارية بعد ان نضجت شخصيته أكثر وصقلته التجارب المريرة مع من سبقوا الظاهر خشقدم من الملوك .

وخلال سلطنة خشقدم دأب زين الدين على الاختفاء والهرب قبل ان تمتد له يد السلطان بعقوبه أو حبس أو عزل وكأتما قد زود بقرون استشعار عن البعد تنبأه بحلول موعد الخطر .

ففى ٢٦ ربيع الأول ٨٦٧ هـ اختفى الأمير زين الدين الاستدار واضطر السلطان الى تعيين الزينى قاسم الكاشف استداراً ثم ظهر فى أول رجب من نفس العام وطلع الى السلطان فخلع عليه واستقر استداراً على عادته .

وقبل ان يمر عليه عام فى وظيفته اختفى الزينى يحيى عن الأنظار وقام السلطان بتعيين صاحب مجد الدين بن البقرى استداراً بدلاً منه . وسرعان ماظهر مرة أخرى فولى الاستدارية حتى تسحب فى ٢٧ صفر عام ٨٦٩ هـ تاركاً وظيفته للأمير شمس الدين منصور

وكانت تلك هى المرة الأخيرة التى أخذ فيها شمس الدين منصب الاستدار من صاحبه المزمع ، لا لشيء سوى ان السلطان غضب عليه وحبسه بقلعة الجبل وظل يعاقبه بأنواع العذاب الى ان آل أمره الى ضرب الرقبة ، وحل مكانه الزينى يحيى فى ٢٨ ربيع أول عام ٨٧٠ هـ .

لم يمكث زين الدين يحيى فى الاستدارية سوى شهرين اختفى بعدهما واستقر فى منصب الاستدار الكاتب شرف الدين بن كاتب غريب وظل محافظاً على دفة مقعده حتى عاد اليه صاحبه الزينى يحيى فى ٧ صفر عام ٨٧١ هـ ليغادره مرة أخرى فى ٧ شوال فيما يشبه لعبه

الكراسى الموسيقية مفسحا الطريق لشرف الدين موسى ليتولى الاستادارية مرة أخرى .

وهكذا أمضى زين الدين يحيى الأستاذار الهزيع الأخير من حياته فى حل وترحال بين منصب الاستادارية والاختفاء ، محاذرا أن يقع فى قبضة السلطان أو تحت طائلة العذاب المهيمن بالمعاصر التى طالما اعتصرت مقاصله سابقا .. ولكن لا يغنى حذر من قدر .

فقد شاء حظه العائر أن يقبض عليه الملك الأشرف قايتباى بعد أن ترك منصب الاستادارية لهربه وهو ابن الثمانين خريفا ، ظلنا منه وبوشاية آخرين أن لديه جملا من المال قد تقبل الدولة المملوكية من عثراتها التمويلية ، وظل الزينى يحيى حببسا معذبا ومصادرا بقلعة الجبل حتى وافته المنية ليلة الخميس ٢٨ ربيع الأول عام ٨٧٤ هـ فمضى غير مأسوف عليه .

ورغم أن الرجل لم يتورع فى حياته المديدة عن إتيان كل معصية بدءا من الرشوة واغتصاب أرزاق المالك الضعفاء وإنتهاء باحتكار السلع ورميها بأغلى الاثمان على التجار والبيعة ، من أجل أن يحوز ثروة تقيه شر الفاقة التى طالما عانى منها فى بداية حياته ، رغم ذلك كله فقد أنفق الزينى يحيى مرفعا جزءا من ثروته فى المحن والمصادر التى تعرض لها مرارا وتكرارا ، وأنفق الباقي طائعا مختارا فى تجديد رباط أى طالب بشارع بين السوريين بالقاهرة وتشيد ثلاثة مساجد بأتحاء العاصمة فضلا عن بعض الأسبله برسم توزيع مياه الشرب على المائة صدقة لله .

وفيما يبدو أن زين الدين يحيى الأستاذار كان ينشأ مسجدا جديدا كلما زاد عسفه وتراكت لديه الأموال التى جمعها بطرق غير مشروعة ، وقد شيد مساجده الثلاث جميعا فى عهد السلطان الظاهر جمقق .

وكان مسجده الكائن الان بتقاطع شارعى بورسعيد والأزهر أول ماشيد من عمائر دينية ، وقد اختار له موقعا قريبا من الدار التى كان يسكنها آنذاك . ويرجع تاريخ انشاء المسجد الى عام ٨٤٨ هـ وهو من المساجد الجميلة الحافلة بشتى الصناعات خاصة أعمال الرخام والمقرنصات والواجهة الحجرية النقيقة المحكمة البناء وقد ألحق زين الدين بمسجده هذا قبة دفن بها بعد وفاته ومن الجدير بالانتباه أن المسجد وصل الى حالة يرثى لها من التشعث فى بداية هذا القرن لولا أن تداركته عناية وجهود لجنة حفظ الاثار فقد كان خاليا من أكثر السقف ونصفه متخرب تقريبا والمئذنة لم يكن بها سوى نورتها الأولى .

أما بناء المئذنة الحالى فهو من تصميم لجنة حفظ الاثار التى استوتحت تفاصيل المنارات

المعاصرة لوقت انشاء المسجد وقامت على هدى ذلك باستكمال بناء المئذنة التى سقط أعلامها

!!

أما المسجد الثانى فقد أسسه الزينى يحيى فيما بين عامى ٨٥٢ و ٨٥٣ هـ فى حى بولاق الشهير ، وقد علق ابن تغرى بردى على واقعة افتتاحه للصلاة بقوله "لم أدر المصرى على بنائه من أى وجه ومن كان له شئ فله أجره" وفى ذلك غمز ولمصر الأموال التى انفقها الاستادار على بيت أذن الله ان يرفع ويذكر فيه اسمه .

وقد عرف هذا الجامع الذى شيد على نمط المساجد الجامعة الأولى "بجامع الحكمة" لانه أخذ مقرا لمحكمة بولاق الشرعية بدما من أواسط القرن العاشر الهجرى (١٦ م) حتى منتصف القرن الماضى .

وبالطبع فقد أدركت لجنة حفظ الآثار هذا الجامع خربا مندثرا مهدماً وجدران مائلة وعقوده ساقطة وسقوفه مفقوده ، إذ كان عبارة عن أطلال ، فقامت بترميمه وان كانت قد تركت مئذنته القائمة على يسار الباب الغربى على حالتها بعد ما فقدت هى الأخرى أجزائها العلوية ولم يتبقى منها سوى قاعدتها حتى الدورة الأولى .

ولم يفلت مسجده الثالث والأخير من ذات المصير الذى واجه سابقيه وكذلك كافة المساجد التى شيدها أصحابها على غير تقوى من الله .

ويقع هذا المسجد بحى الحبانبة بالقاهرة وكان الفراغ من انشائه فى شهر جمادى الآخرة سنة ٨٥٦ هـ (١٤٥٢م) وفى هذا المسجد عناية واضحة بأعمال الحجر والرخام سواء فى المدخل والواجهة أو فى داخل المسجد ويصنف خاصة فى المحراب الحجرى الذى طمعت توشيعه برخام أسود وهو من بواكير المحاريب الحجرية فى عمارة المماليك .

ورغم ان مئذنة البناء بالحجر والعناية الواضحة بزخرفة المسجد بالأحجار والرخام بالوان متعددة الا ان المسجد تشعبت وأعيد تجديده فى مطلع هذا القرن . ولا يفوتنا ان ننوه الى ان المئذنة الحجرية لهذا المسجد قد سقطت هى الأخرى ولم يتبقى منها سوى قاعدتها حتى دورتها الأولى المزدانة بالنقوش والكتابات والمقرنصات .



أبو الخير النحاس

هو بعد ذاته استثناء تاريخي في مسار تطور النخبة الحاكمة في عصر المماليك ، وسيرته في هذه النخبة هي أيضاً استثناء آخر.

فخلفاً لما درج عليه الأمر من اقتسام سلطات الحكم وصلاحياته فيما بين أرباب السيوف من المماليك وأرباب الأقلام من المتعممين وموظفي الدواوين ، جاء صاحبنا إلى صفوة الحكام من صفوف الباعة ، قاطعاً المسافة بين حانوته بالقاهرة وقلعة الجبل في أقل من ثلاث سنوات.

أنه محمد بن محمد بن أحمد بن محمد المصري الأصل والمولد الشافعي النحاس المكنى بأبي الخير ، نشأ أبو الخير النحاس تحت كثف والده وحفظ القرآن ، وتعلم من والده وجده صناعة عمل النحاس ومهر فيه واتخذ له حانوتاً بسوق النحاسين قرب باب زويلة.

وشرع أبو الخير محمد في الاتجار بالنحاس وأخذ في حانوته وأعطى حتى صار بينه وبين الناس معاملات ومشاركات أدت في النهاية إلى تحله الديون.

وساقت إليه الاقدار الشيخ أبا العباس الوفائي فأقرضه حتى صار عليه جمل مستكثرة من الديون وكان الستر مسبولاً بينهما أولاً ثم وقعت وحشة بينهما ، فأخذ أبو العباس يطالبه بأداء

ما عليه ، وأبو الخير يماطله وتملك الشيخ الوفائي اليأس من استخلاص أمواله ودفعه ذلك إلى الالاح على أبي الخير في طلب حقه " والدعوى عليه بمجالس الحكام والتجربى عليه والمبالغة فى إنكائه بحيث أنه ادعى عليه مرة عند الأمير سويون السويونى الحاجب بعد أن أخرجه من السجن محتفظاً به فضريه سويون المذكور علقتين فى يوم واحد ودام هذا الأمر بينهما أشهراً ، بل وسنتين " .

وأعمل النحاس فكرة للخلاص من مطالبة أبي العباس بعد ان صار لا يرق لفقر أبي الخير وافلاسه وعدم موجوده وهذاه تفكيره الجهنمى إلى الباب الذى فيه كل الهلاك للوفائي .

ففى هذا العصر كانت وشاية بسيطة للسلطان عن اخفاء أحد الممالك المغضوب عليهم أو المتوفين لبعض ذخائرهم وثرواتهم لدى بعض التجار ، كانت هذه الوشاية كفيلة بأن يخرق السلطان بمن وثق به تحت زعم ان الملوك وماله للسلطان .

وفتح أبو الخير هذا الباب واسعاً على غريمه الوفائي ، بعد ان توصل إلى السلطان الظاهر جقمق وأخبره ان الذى بيد أبي العباس من المال "إنما هو من جملة ذخائر الصفوى جوهر القنقبائى الخازندار وقد بقيت عند أبي العباس بعد موت جوهر" . فما كان من السلطان إلا ان أوكل للنحاس طلب "حقه" من أبي العباس .

عندما وقع ذلك فى عام ٨٤٦ هـ صار أبو الخير مطالباً بعد ما كان مطلوباً ، واجتهد فى اثبات دعواه ضد الوفائي وخدمة السعد فى إظهار بعض موجود جوهر عند أبي العباس فحسن ذلك ببال السلطان وبذل أبو الخير فى عين السلطان ووكله بعد مدة فى جميع أموره .

وبسبب ذلك كثر تردد النحاس إلى السلطان "وحسن حاله من لبس القماش المتكسيف وركوب الحمار وأكتسى كسوة جيدة" ، وتجاوز نطاق خدماته للظاهر جقمق مطالبة الوفائي بثروات جوهر القنقبائى "فمضى أمره وظهر عند العامة اسمه واستمر على ذلك إلى سنة ثمان وأربعين ، فركب فرساً من غير لبس خف ولا مهمان ، وصار يطلع إلى القلعة فى كل يوم مرة بعد نزول أرباب الدولة من الخدمة ويتقاضى أشغال السلطنة" .

كل ذلك وأعيان الدولة لا تلتفت إليه ، ولا يماكسه أحد فيما يرومه ، لعدم اكتراثهم به وإهمالهم أمره ، لوضاعته لا لجلالته ، فاستفحل أمره بهذه الفعلة وطالت يده فى الدولة .

وحدثته نفس بأن ينتقل إلى الخدمة فى دواوين الدولة بصفة رسمية ليصعد إلى القلعة مع الصاعدين فى أوقات الخدمة وليس بعدها كالمتلطفين .

واستعرض النحاس رهط الصاعدين إلى الخدمة عند كل صباح لينتقى من بينهم ضحيته الجديدة التي سيحل مكانها في خدمة السلطان . ولم يكن صعباً عليه ان يكتشف الحلقة الأضعف بين أبواب الوظائف ، متمثلة في "ولى الدين السفطى" .

وكان هذا السفطى يتولى عدة وظائف من بينهما وكالة بيت المال ونظر الكسوة الشريفة ونظر البيمارستان المنصورى ، سار فيها جميعاً سيرة سيئة فصار "ياخذ مالا يستحقه ويدفعه لمن لا يستحقه" واشتهر بأنه لا يدخل المرضى إلى البيمارستان إلا بسفارة أى واسطة وجعل من نقود .

وما أن بدأ أبو الخير في معارضة السفطى ، حتى مال السلطان اليه نظراً لسوء سيرة السفطى ومال السلطان منه بغى ربيع الآخر من عام ٨٥١هـ أصدر الظاهر جقمق أمراً بتحية السفطى عن وكالة بيت المال وتعيين النحاس في تلك الوظيفة . ثم كرت البكرة سريعاً .

فتولى أبو الخير النحاس نظر الجوالى في ١٤ رمضان من نفس العام عن برهان الدين بن الديرى ، وفى ٢١ ربيع الأول عام ٨٥٢هـ استقر أبو الخير النحاس في نظر الكسوة عوضاً عن السفطى وعزل السلطان السفطى عن قضاء الديار المصرية في نفس اليوم وبعد عشرين يوماً تولى النحاس نظر البيمارستان المنصورى الذى كان لغريمه السفطى .

وخشى أبو الخير أن يعود السفطى الذى أشتهر بالهلب لكثرة ما يطلب من الناس إلى وظائفه التى استقر بها بعد ما أقلت سالماً من ادعاء البعض عليه بأنه تناول خمسة آلاف وخمسمائة دينار من الكسوة الشريفة ، إذ قام بتسديد المبلغ كاملاً وكافاه السلطان بخلة خضراء .

فشمز النحاس عن مساعد الجد ، وأخذ يوغر صدر السلطان على السفطى مدعياً عليه بأنه قام بتهريب بعض ثروته وأودعها خفية لدى آخرين مما دفع جقمق إلى الحط على السفطى وبالحق في ذلك بحيث أنه قال "هذا ليس له دين وهذا استحق القتل بما وقع منه من الأيمان الفاجرة بأن ليس له مال ثم ظهر له هذه الجمل الكثيرة وقد بلغنى أن له عند شخص آخر وديعة مبلغ سبعة وعشرين ألف دينار" وظهر من كلام السلطان انه يريد أخذ الوديعة ومعها روح السفطى وهو ما أثار هلع ورعب ولى الدين السفطى .

ومن السفطى إلى أعوانه انتقل النحاس ليصفيه ويبيدهم عن مواقعهم المؤثرة حتى لا يكونوا عوناً عليه ، فمازال بمحتسب القاهرة "يز على العجمى الخراسانى" حتى عزله السلطان

وأخرجه من القاهرة ثم جرى بأحد أصحابه وهو على ابن اسكندر ليتولى حسبة القاهرة في
٤ جمادى الآخر ٨٥٣ هـ .

وعندما حل ابن اسكندر محتسباً بدأ النحاس في استغلاله لصالحه ، وكانت البلاد تعاني
وقتها من غلاء ونقص في المواد الغذائية ، فتَوَعَّزَ إلى المحتسب ان يطلب من الأمير سودون
السودونى دون سواه من الأمراء ان يبيع نصف مخزونه من الغلال لقلّة الموجود منها في
الأسواق ، ولما أمتنع سودون عن تنفيذ ذلك شكاه أبو الخير النحاس للسلطان واتهمه بأنه يريد
استثارة الرعية ضد مليكهم المحبوب.

فما كان من الظاهر جقمق إلا ان أمر في ١٩ جمادى الآخر ٨٥٣ هـ بنفى سودون فشفع
فيه فاكتفى بأن يقيم بطالا بالصحراء خارج القاهرة.

وسبب هذه العناية الخاصة التى أولاها النحاس للأمير المنفى ان الأخير ، كما ذكرنا آنفا
ضربه مرتين في يوم واحد إبّان مطالبه الوفائى له بمديونيته . فضلاً عن واقعة أخرى يحسن
ذكرها لطرافتها .

فعندما ترقّت الأحوال بأبى الخير ونال الوظائف السنية وأصبحت له حظوة لدى السلطان ،
خشى سودون ان يضمّر النحاس له شراً لما كان وقع منه في حقه قديماً "فأراد ان يزول ما
عنده ليأمن شره" ، فدخل إليه في بعض الأيام ، وقد جلس أبو الخير النحاس في دست رئاسته
وبين يديه أصحابه وغالبهم لا يعرف ما وقع له من سودون السودونى فلما استقر بسودون
الجلوس ، أخذ في الاعتذار لأبى الخير فيما وقع منه بسلامة باطن على عادة مغفلى الأتراك ،
وساق الحكاية في ذلك الملأ من الناس من أولها ، وأبو الخير ينقله من ذلك الكلام إلى كلام
غيره ويقصد كفه عن الكلام ، بكل ما تصل قدرته إليه ، وهو لا يرجع عما هو فيه ، إلى أن
استتم الحكاية ، وكان من جملة اعتذاره إليه ان قال له ما معناه "والله يا سيدى القاضى ، أنا
رأيتك شاب فقير ، من جملة الباعة وحرضونى عليك بائك تاكل أموال الناس ، فما كنت أعرف
أنك تصل إلى هذا الموصّل في هذه المدة اليسيرة ، ووالله لو كنت أعرف أنك تبقى رئيس لكتن
وزنت عنك المال " .

وشرع في اعتذار آخر وقد ملأ النحاس مما سمع من التوبيخ ، فاستدرك فارطه بأن قام
على قدميه واعتنق السودونى وأظهر له أنه زال ما عنده وأوهم أنه يريد الدخول إلى حريمه
حتى مضى عنه إلى حال سبيله" . وكان ما حدث بعد ذلك.

ولكن لم يكن تعيين صاحبه على ابن اسكندر فى الحسبة ، خيراً محضاً ، إذ كان كرفيقه النحاس سبب السيرة ، عديم الكفاءة ، ولذا فانه لم يستطع أن يتدارك أزمة الغذاء التى شملت القاهرة ، بل تردت الأحوال بعامة الناس حتى أجمعوا أمرهم على الاخراق بالاحتسب المسئول الأول عن مراقبة الأسواق.

فى ٢٩ رجب ٨٥٣ هـ وقفت العامة بشوارع القاهرة من داخل باب زويلة إلى تحت القلعة فى وقت طلوع على بن اسكندر إلى القلعة وأخذ الناس يستغيثون ويصرخون بالسب واللعن ويهددون بالقتل إلى أن اجتاز على بن اسكندر محتسب القاهرة فلما رآه أخذوا فى زيادة ما هم فيه وحطوا أيديهم فى الرجم فرجموه من باب زويلة إلى أن وصل إلى باب القلعة بعد أن أشبعوه سباً وتوبيخاً بالفاظ يستحى من ذكرها" ، وفى نهاية المطاف استطاع ابن اسكندر أن ينجو بنفسه إلى القلعة .

ووجد المماليك السلطانية ضالتهم المنشودة فى هذه الانتفاضة الشعبية لينتقموا من النحاس الذى اقتحم صفوفهم اقتحاماً ، وأخذ المماليك يذكررون الناس بأن الذى أتى بمحتسبهم الأرعن هو صاحبه النحاس ، فاستمرت المظاهرات فى شوارع القاهرة بانتظار صعود أبى الخير إلى القلعة وكانت عادته أن يصعد للخدمة بعد نزول أعيان الدولة ليخلو له وجه السلطان.

وعرف أبو الخير ما يراد به من شر فسلك طريقاً آخر إلى القلعة يمر بظاهر القاهرة وليس ببسطها وقيل أن يبلغ مرامه عرف المتظاهرون أنه قد فاتهم ، فأطلق المماليك رؤوس خيولهم غارة والعامة خلفهم حتى واقوه أثناء طريقه "فاكل ما قسم له من الضرب بالدبابيس وانهزم أمامهم وهم فى أثره والضرب يتناوله وحواشيه وهو عائد إلى جهة القاهرة وترك طلوع القلعة لينجو بنفسه" واستمر على ذلك إلى أن بلغ جامع أصلم السلحدار بخص سوق الغنم فضربه عبد أسود وأخذ عمامته من على رأسه ، ووقع النحاس من على فرسه لشدة الضربة ورمى نفسه فى أقرب دار مفتوح بابها ، فكانت دار أصلم السلحدار.

ومن عجب أن المقيم بهذه الدار هو الأمير يشبك الخاصكى كان أحد الذين سعى أبو الخير النحاس فيهم لدى السلطان وأرسل إلى النحاس فصفح عنه خوفاً من أقرانه الخاصكية.

المهم ، أن الناس هجمت على بيت يشبك ، وكان غائباً آنذاك ، وتقبضوا على أبى الخير وأوسعوه ضرباً وعروه من جميع ملابسه حتى أخذوا أخفافه من رجليه ، وأخذوا فى الاخراق

به وفى ذلك اختلفت الأقوال "فمن الناس من قال : أركبوه حماراً عريانا وأشهبوه فى البيت المذكور ومنهم من قال أعظم من ذلك" ثم نجا منهم ببعض من ساعده ، وألقى بنفسه من حائط إلى موقع آخر فقتبعه الناس أيضاً وأوقعوا به وهو معهم عريان ونهبوا ما كان موجوداً فى بيت يشبك".

ولما حضر يشبك لم يستطع حولا ولا طولا مع النحاس لكثرة المتكالبين عليه ، ولم ينجد المنكود الا نجدة بعث بها السلطان بقيادة جانيك والى القاهرة ، فأدرك النحاس وقد أشرف على الهلاك وخلصه من أيدي الناس وأراد ان يركبه فرسا فما استطاع أبو الخير الركوب لعظم ما به من الضرب فى رأسه ووجهه وسائر بدنه ، فأركبه عريانا وعليه ما يستره على بقله وأردفه برجل يسنده من خلفه على البقله ، وانطلق هذا الموكب الغريب بحماية الوالى وأعوانه إلى بيت "تمريفا" ، والعامه خلفه وهم ينادمون بأنواع السبّ ويذكرون له فقره وإفلاسه وما قاساه من الذل والهوان إلى ان وصل إلى بيت تمريفا بغير عمامة على رأسه" فمكث بالبيت ليلة وغادره متخفياً إلى منزله.

وكان ماسبق كله فريداً فى بابهِ فتلك هى المرة الأولى ، وربما الوحيدة اليت اتفق فيها القاهريون مع المماليك وأجمعوا أمرهم على شئ واحد وهو الفتك بأبى الخير النحاس ، وبغير رضا السلطان.

ويعطى مؤرخنا ابن تفرى بردى تفسيراً لهذا الموقف الغريب ملتصقا العذر للذين أرادوا الفتك به لأن "النحاس" كان بالأمس فى البهموت من الفقر والذل والإفلاس وصار اليوم فى الأوج من الرئاسة والمال والتقرب من السلطان ومع هذا الانتقال العظيم صار عنده شمم وتكبر ، حتى على من كان لا يرضى أقل غلمانه ان يستخدمه فى أقل حوائجه ، وأما على من كان من أمثاله وأرباب صنعته فانه لم يتكبر عليهم ، بل أخذ فى إذاهم والإخراق بهم حتى أبادهم شراً".

ومع ذلك فان النحاس لم يفلت فقط من القتل بل ومن العزل عن وظائفه ، فبعد ان أقال السلطان على بن اسكندر من الحسبة ، خلع على النحاس "كاملية مُخَمَّل أحمر بمقلب سُمُور" تعبيراً عن انسيازه لأبى الخير الذى تماسك بالكاد ونزل إلى داره وهو فى وجل من شدة رعبه من المماليك والعامه.

وشق النحاس القاهرة فى نزوله حتى يرى العامه خلعة السلطان الحمراء عليه ، ورغم ذلك لم يرتدع الناس فاسمعوه ما يكره وصار بعض العامه يقول "أيش هذه البرودة" فيقول آخر

"إذا اشتبهت ان تضحك على الأسمر أبسه أحمر" ، هذا وأبو الخير يسلم في طريقه على الناس من العامة وغيرها فمنهم من يرد سلامه ومنهم من لا يرد سلامه.

ولم قوتى الحملة التاييبية الجماهيرية أى ثمرة مع أبى الخير الذى ازداد تعاظماً وطفى وتجبر ونسى ما وقع له من البهدة والإخراق ، وشرع فى الإيقاع بالجمالى ناظر الخاص لدى السلطان فلم يمهله القدر.

ففى ١١ جمادى الأول سنة ٨٥٤ هـ أهتبل المماليك فرصة إحدى الخلافات المملوكية المتكررة ووقفوا تحت القلعة فى انتظار أبى الخير النحاس ، الذى خشى من تكرار ما حدث أنفاً فآثر ان يبقى طول النهار بالقلعة ولم يطق المماليك صبراً ، فاجمعوا أمرهم على نهب دار أبى الخير النحاس ، ولكن مماليكه وأعوانه أحكموا إغلاق باب الدار فى وجه المهاجمين.

ولم يعدم المهاجمون وسيلة لاقتحام الدار ، فاشعلوا النار فى باب جانبى لدار أبى الخير ، ودخلوا إلى البيت ، "وامتدت الأيدي فى النهب فما عفا ولا كفوا وأخذوا من الأقمشة والأمتعة والصينى والتحف ما يطول الشرح فى ذكره".

ومن تصارييف القدر ان النار التى اشتعلت فى باب دار النحاس لم تمتد إلى داخل الدار ، بل طالت عدة بيوت مجاورة ، ومن ثم "حضر إلى القاهرة وغيره أطفئ النار فطُفئت بعد جهد

أما المماليك فلم يفادروا بيت النحاس إلا وقد تركوه خالياً من جميع ما كان فيه ، "بعد ان سلبوا حريمه جميع ما كان عليهن من الأقمشة وأفحشوا فى أمرهن من الهتكة والجرجرة والهجم عليهن" ، ولم يتعرضوا فى طريق عودتهم لأى من بيوت أو حوانيت القاهرة.

وفى اليوم الثانى أحرق المماليك بالقلعة وقد ملأهم العزم والتصميم على الفتك بأبى الخير النحاس الذى بات ليلته بالقلعة ، وطالبوا السلطان بمزلة وتسليمه لهم . ولم يستطع النحاس ان يفادر القلعة الا بعد أربعة أيام ، فنزل جلسة قبل العصر وانحاز بداره وأغلق عليه بابه ، وما لبث ان أصدر السلطان أمراً بتفقيه إلى المدينة الشريفة.

وكما جرت به العادة فى مثل تلك الأحوال رسم السلطان لأبى الخير ان يكتب جميع ممتلكاته فى قائمة ويرسلها إلى السلطان وهو ما يعنى ضمناً أن مال وثروات النحاس ستصادر لصالح السلطان.

وبينما داخل الجميع الظن بأن النحاس قد دألت نواته ، كان أبو الخير قد تسلل من بيته

قبيل صلاة الفجر وطلع إلى القلعة من غير إذن السلطان ، وتحيل حتى دخل إلى الظاهر جقمق " واجتمع به ، ثم نزل من وقته وقد أصلح ما كان قسداً من أمره وأنعم له السلطان بوجوده ، وترك له جميع ما كان عزم على أخذه واستمر بداره وقد هابته الناس وكثر ترددهم إليه .. وكف جميع أعداء النحاس عن الكلام فى أمره مع السلطان".

وعندما عاد أبو الخير إلى منزله استدعى إليه التاجر شرف الدين موسى التتائى الأنصارى وتوعده بالانتقام أن طالت يده . وكان أبو الخير النحاس فى أيام محنته التى ضرب فيها وقعد فى بيته يتخذ من شرف الدين هذا رسولاً إلى السلطان ومهما كان للنحاس من الحوائج يقضيها له عند السلطان "فظهر لأبى الخير المذكور بطويعه إلى القلعة فى ذلك اليوم أن شرف الدين ليس هو له بصاحب وأنه ينقل عن إلى السلطان مالىس هو مقصوده ، بل يُنهى عنه ما فيه دماره".

ولم يجد شرف الدين موسى بدأ من أن يسبق النحاس فى هذه المرة ، فادعى عليه لدى السلطان بجملة دعاوى توجب مصادرة أموال النحاس ، فأذن له السلطان بأن يدعى عليه بمجلس القضاء ، ليجرح النحاس ذات المكاس التى جرعها للشيخ أبى العباس الوفائى سابقاً. وهكذا لم ينعم أبو الخير النحاس بعفو السلطان عنه وتركه أمر المصادرة ، أكثر من أسبوع واحد وجد نفسه بعده وقد أمسك به الصفوى جوهر الساقى وأخرجه من داره ماشياً معسوكاً مع نقيب الجيش " وقد ازدحم الناس على بابهِ للتفرج عليه وألفتك به فحماه جوهر ومن معه من المماليك منهم وأخذه ومضى وانطلقت الألسن إليه بالسب واللعن والتوبيخ وجوهر يكفهم عنه ساعة بعد ساعة وهم خلفه وأمامه" وعلى هذا النحو مشى أبو الخير إلى أن وصل إلى بيت قاضى الشافعية الذى قدر له أن ينظر فى دعاوى التتائى على النحاس . وريثما يحضر القاضى أودع النحاس المدرسة الصحابية المجاورة لبيت القاضى مترسماً عليه.

وعاد جوهر الساقى وشرف الدين التتائى لمصادرة موجود أبى الخير النحاس بداره وحواصله ووجدت العامة بغياب جوهر فرصة إلى الدخول على أبى الخير بمحبسه "فجمعوا عليه وأخذه من أيد الرسل وضربوه ضرباً مبرحاً" فصاحت رسل القاضى عليهم وأخذه من أيديهم واحتما به فى مكان بالمدرسة الصباحية ، وأعلموا القاضى فأرسل إلى جانبك وإلى القاهرة حتى حضر وقدر على إخراجهِ من المدرسة إلى بيت القاضى حيث أقام التتائى دعاواه فى مواجهة النحاس.

ومن اليوم التالى طلب السلطان خيول ومماليك النحاس فطلعوا بها فى الحال بعد أن شقوا

بهم القاهرة وازدهم الناس لرؤيتهم فكانت عدة الخيول ثيفا وأربعين فرسا ، والماليك نحو عشرين نفرا ، واستمر شرف الدين يتتبع آثار النحاس ومخازنه ، فاستخرج منها من الذهب نحو سبعة عشر ألف دينار ووجد أيضا من الأقمشة والتحف وأواني الصيني والكتب النفيسة أشياء كثيرة ، ووجد للنحاس حجج مكتبة على جماعة بنحو ثلاثين ألف دينار فحصل الذهب إلى السلطان وبعض الأشياء المستظرفة وختم على الباقي ليباع بعد ذلك.

ومع هذا الاجتهاد فى تقصى ممتلكات أبى الخير النحاس ، لم يفت شرف الدين ان يشهد على النحاس "ان جميع ما يملكه من الأملاك والنخائر والأمتعة والقماش وغير ذلك هو ملك السلطان الملك الظاهر بون ملكه وليس له فى ذلك دافع ولا مطعن".

ومن جانبه فان السلطان جقمق قام بحرمان أبى الخير من جميع الاقطاعات والحصايات والمستأجرات وغير ذلك مما كان بحوزته ، وكافأ شرف الدين موسى التتائى بأن أسند إليه كافة وظائف النحاس وهم عدة وظائف ما بين نظر البيمارستان المنصوري ونظر الجوالى ونظر الكمسة ووكالة بيت المال ونظر خاتناه سعيد السعداء ووكيل السلطان ووظائف دينية ومباشرات "وليس شرف الدين خفا ومهمازا وتولى جميع هذه الوظائف عوضا عن أبى الخير دفعة واحدة" وانطبق عليه قول المتنبي:

بذا قضت الأيام ما بين أهلها مصائب قوم عند قوم فوائد

أما أبو الخير فاستمر فى بيت قاضى الشافعية شرف الدين يحيى المتناوى متحفظا عليه وصارت الحارة التى بها بيت القاضى كبعض المقترجات لازدهام الناس بها لرؤية النحاس وقد سروا بما جرى له . ذلك وأبو الخير يسمع من الناس "من أنواع البهدة والسب ما لا مزيد عليه مواجهة" ولم يسلم من السنة النساء وأهل الذمة.

وما ان شبع أهل "سوقة الصاحب" من رؤية النحاس محبوسا حتى أمر السلطان بنقله من بيت القاضى الشافعى إلى بيت القاضى المالكي "ولى الدين السباطى" بالدرب الأصغر ليُدعى عليه عند القاضى المذكور بدعاوى ، "فأخذوه وإلى القاهرة ومضى به .. وقد أركبه حماراً وشق به القاهرة والناس صفوف وجلوس بالشوارع والدكاكين وهم ما بين شامت وضاحك ثم باك ، فأما الشامت فهو من آذاه وظلمه ، والضاحك من كان يعرفه قديما ثم تراقع عليه والباكى معتبر بما وقع له من ارتقاعه وهبوطه".

وكان المدعى لدى القاضى المالكي دلال المقاررات السيد الشريف شهاب الدين أحمد بن

مصيح وهو من الأشراف الذين يمتد نسلهم إلى الرسول (ص) .

أما التهمة فهي من أشنع التهم ، واستوجبت وضع الجنزير في رقبة أبي الخير بن النحاس بعد أن كُتِبَ محضر بكفره، ذلك أنه سلم على السيد الشريف بقوله "أهلاً بالكلب ابن الكلب" وفي ذلك ما يعد سباً في حق الرسول الكريم . وأقام الشريف البينة عند القاضي المالكي بذلك فلم يقبل القاضي بعض البينة ومع ذلك فقد استمر النحاس محبوساً في بيت القاضي إلى العصر "فنقل إلى حبس الديلم على حمار وفي رقبته الجنزير وشق شوارع القاهرة على تلك الحالة" وعليه من الذل والصغار ما أخرج أعدائه للرحمة عليه وحاله كقول القائل:

لم يبق إلا نفس خافت ومقلّة انسانيها باهت
رثى له الشامات مما به يا ويح من يرثى له الشامات

ومما قيل في هذا الموقف أيضاً:

يا من علّ وعُلّوه أعجوبة بين البشر
غلط الزمان برفع قد رك ثم حطك واعتذر

وبقى أبو الخير رهن الاعتقال بحبس الديلم مدة أشيع أثناسا أنه قد أصابه مس من الجنون وصار يخلط في كلامه "وَحَقُّ" له أن يتجان ، فإنه كان في شيء ثم صار في شيء ، ثم عاد إلى أسفل ما كان ، وهو أنه كان أولاً فقيراً مملقاً متحياً على الرزق ، دائراً على قدميه في النزّه والأوقات ، ثم وافته السعادة على حين غفلة حتى نال منها حظاً كبيراً ثم حطه الدهر يداً واحدة ، فصار في الحبس ، وفي رقبته الجنزير ، يترقب ضرب الرقبة ، بعد ما وقع له من الإخراق والبهدلة وشماتة الأعداء وأخذ أمواله ما وقع ، فهو معذور "دعوة يتجان ويتفنن في جنونه".

وعلى وجه اليقين فإن ادماء النحاس الجنون لم ينطلي على خصمه الشريف أو على السلطان ، فأرسل الأخير إليه في محبسه جوهرًا التركماني الطواشي ليسأله عن الأموال ويهدده بالضرب وبالنكال ، فلم يلتفت أبو الخير إلى ما جاء فيه جرهر وقال إن السلطان أخذ جميع ماله وما بقي فهو يباع في كل يوم.

أما الشريف فاستغاث على رؤوس الأشهاد ومطالب بضرب رقبة النحاس لأنه أقام البينة كل كفره واتهم القاضي المالكي بالتباطؤ في تنفيذ شرع الله ، فاستدعى السلطان القاضي وأفهمه أن هذا الأمر راجع إليه وحده وأنه إن ثبت على أبي الخير كفر فليضرب رقبته بالشرع ولا

يلتفت لما بقى عنده من مال السلطان "فان حق النبي (ص) أبداً من حق السلطان".

وفى تطور لاحق أثبت القاضي الشافعى فسق القاضي عز الدين البساطى أحد نواب الحكم المالكي وهو أحد من شهد على أبى الخير لأمر من الأمور ، فانهارت دعوى السيد الشريف شهاب الدين وأمر السلطان بحبسه والشهود فى الحبس بالمقشرة وتراجع أمر أبى الخير النحاس بعد ما أرحف بضرب رقبتة غير مرة.

وكان من الطبيعى أن يفرج عن النحاس ، ولكن السلطان أمر به فأخرج من حبس الديلم مجنزراً بين يديه وشق به الوالى الشارع وهو راكب خلفه ماشى على قدر مشية النحاس حتى وصل به إلى بيت قاضى الشافعية بسوق الصاب وقد ازدحم الناس لرؤيته "ومر أبو الخير على مواضع كان يمر بها فى موكبه أيام عزه والناس بين يديه".

وفى مجلس القاضى الشافعى ادعى شخص على أبى الخير بدعوى كثيرة شتعة ، أعترف أبى الخير ببعضها وسكت عن البعض فحكم القاضى عند ذلك بإسلامه وحقق دمه وفعل ما وجب عليه من التعزير بمقتضى المذهب الشافعى "وسلمت مهجته بعد أن أيقن كل أحد بسفك دمه وذهاب روحه وذلك لعدم أهلية أخصامه وضعف شوكتهم" . وبعد التعزير أمر القاضى باستمرار حبسه إلى أن يوفى الأموال التى يطالب بها السلطان.

ولم يشأ السلطان أن يطيل من عذابات النحاس ، فاستحلفه ، فاقسم يمينا مغلظاً بمجلس قاضى القضاة شرف الدين يحيى المنيأوى أنه لم يبق معه شئ من المال غير مبلغ يسير لنفقاته وأنه صار كما كان أولاً فقيراً لا يملك ما قل ولاجل.

وهنئذ أمر السلطان بالإفراج عن الشريف غريم النحاس وعن الشهود من حبس المقشرة ورسم بنفى النحاس إلى مدينة طرسوس محتفظاً به ، وأنه يقيد ويجنز من خاتناه سرىا قوس (الخائكة حالياً) فخرج على هذه الهيئة ليلة التاسع والعشرين من جمادى الآخرة عام ٨٥٤ هـ

فى ١٤ رجب ورد كتاب نائب غزة متضمناً أن أبى الخير النحاس توكف وأنه يسأل أن يقيم بفره إلى أن ينصل من مرضه ثم يسافر إلى طرسوس ، فكتب الجواب اليه بالتوجه إلى طرسوس من غير أن يتعوق باليوم الواحد.

فى رمضان تذكر السلطان انه فى شهر الصدقات والقريات لله فارسل لثائبه فى طرسوس

ان يقبض على أبى الخير النحاس ويضربه على سائر جسده خمسمائة عصاة وان يأخذ جميع ما كان معه من الممالك والجواري . ووقع ما رسم به السلطان.

وبعد عدة أشهر وبالتحديد فى ربيع الآخر من عام ٨٥٥ هـ أشيع بالقاهرة ان السلطان ذكر أبى الخير النحاس بخير وأنه فى عزه الافراج عنه والرضا عليه وبلغ ذلك السلطان فبادر إلى تكذيب الشائعة بأن أرسل مرسوماً إلى نائب طرسوس بضرب النحاس مائة عصاة افتقده بها.

وبقى النحاس فى طرسوس قرابة العامين محبوساً بقلعتها ، نال اعداؤه منه خلاها فوق الغرض ، ولم يتوقف السلطان خلاها عن تفقده فى كل قليل بُصَيَّات حتى أنه ضرب فى مدة حبسه بطرسوس على نفذات متفرقة نحو الألف عصاة.

على حين غرة ظهر النحاس بالقاهرة فى ٩ رجب عام ٨٥٦ هـ وصعد إلى القلعة فى معية المعزى عبد العزيز ابن أخى الخليفة العباسى القائم بأمر الله حمزة وقد أمره عمه القائم بأمر الله ليشفع فى أبى الخير المذكور على لسان الخليفة . فقام السلطان لابن أخى الخليفة وأجلسه ثم دخل أبو الخير النحاس وقبل رجل السلطان فسبه الظاهر جقمق ولعنه وأخذ فى توبيخه وذكر أفعاله القبيحة ثم أمر بحبسه بالبرج من قلعة الجبل وقال معتذراً لابن أخى الخليفة "أنا كنت أريد توصيطة (قتله) ولأجل الخليفة قد عفوت عنه".

نام السلطان وقام فى الصباح ، فكان أول ما باشره من أمور الدولة ان أمر بالنحاس فأحضر من حبسه ثم وعلى ملا من الناس أمر به فضرب بين يديه نحو الألف عصاة أو دونها تخميناً على رجله وسائر بدنه ثم أمر بحبسه ثانياً بالبرج من القلعة".

وبعد شهر من هذه الوجبة الساخنة ، كان الخروج الثانى للنحاس، وفى ١٤ شعبان ٨٥٦ هـ أخرج أبو الخير "منقياً إلى البلاد الشامية ورسم بحبسه بقلعة المضبية ، فنزل على حالة غير مرضية ، وهو أنه أركب على حمار وفى رقبته باشة (قيد) وجنيزير وموكل به جماعة من الجبلية (العربان) شقوا به شوارع القاهرة إلى أن أخرج من باب النصر والمشاعلى ينادى عليه .

"هذا جزء من يكذب على الملوك وياكل مال الأوقاف ، ونحو ذلك ورسم السلطان ان يفعل به ذلك فى كل بلد يمر بها إلى أن يصل إلى محبسه".

ومرت سبع سنوات عجاف والنحاس فى منفاه إلى ان أمر السلطان بطلبه من البلاد الشامية فى أواخر رجب من عام ٨٦٣ هـ ، فوصل المذكور إلى القاهرة فى يوم ثانى شهر

رمضان "وخلع السلطان عليه كاملية بمقلب سَمُور". وهاداه النحاس بإثنين وسبعين فرسا وثلاثين بغلا ، لا يعرف أحد مصدر شراهما لكونه كان متفياً.

وبفضل هذه الهدايا استقر أبو الخير النحاس ناظر النخيرة السلطانية ووكيل بيت المال ، وظن الغافل ان أيام سعده قد عادت ولكن الرياح أتت بما لا تشتهي سفنه . وصار كمن كلما قام أقعده الدهر وكلما أراد القوة ضعف.

ففى يوم الخميس ثالث شوال ٨٦٢ هـ وقعت الواقعة "وضريت الممالك الأجلا ب أبا الخير النحاس وأخذوا عمامته من على رأسه فتزايد ما كان به من الضعف فإنه كان مستضعفاً قبل ذلك بمدة وأخذ أمره يومئذ فى انحطاط وإزم القراش".

ورغم شدة مرضه ، لم يرق له قلب السلطان ، ان كان له قلب ، فأرسل إليه الرسل تترى بطلب المال فعظم ما به من المرض من الخالق ومن المخلوق ، وحُمِل على قفص حمال عل رأس رجل للمحاسبة أمام السلطان بالقلعة وذلك لتقل المرض عليه.

وظل السلطان يستحثه فى طلب الأموال إلى ان قبضه ملك الموت فى يوم الجمعة العشرين من المحرم عام ٨٦٤ هـ ، فاستراح وأراح بعد ان قاسى أهوالاً فى مرض موته . واستكمالا لهذه الأمانة تترك للمؤرخ أبى المحاسن الذى عاصر النحاس الحديث عن صفاته الجسمانية والشخصية.

كانت صفته رجلاً طويلاً ، أسمر جسيماً عامياً ، كانت صفته مشبهة لصناعته (النحاس) وأهلها فى الكثافة ، الا انه كان يكتب المنسوب بحسب الحال ليس فيه بالماهر ، وحفظ القرآن على طريق قراء الأجواق من مواظبته الليالى جُمع الإمام الليثى ، لا يحفظه على طريق القراء ، وبالجملة فان ابتداء ترقيه كان عجيبياً وانحطاطه كان أعجب.

ولذا كان المثل القائل بأنه على قدر الصعود يكون الهبوط ينطبق على سيرة أحد من الناس فانه ولا شك سيكون ملخصاً وأفياً وشافياً لسيرة محمد أبى الخير النحاس ، شهرة ومكسبا ، الذى غادر صفوف الباعة مسرعاً ليزاحم أهل الصفوة فى البلاد ، وما ان تبوأ المكانة التى يريجوها أهل العمامة وأرياب السيوف على حد سواء حتى هوى من شامق جزاء وفاقا من الله عز وجل على ما أرتكبه بحق العامة ورفقاء مهنته الأولى ، فكان عبرة لكل متكبر عنيد.



البباوى وجيبانه

ان يصبح الفقير العظامى غنيا ثريا ، فذلك ما اعتاد المجتمع الاسلامى ان ينظر اليه باحترام وتقدير ، أما ان يستغل الثرى الغنى ثراؤه فى إذلال الآخرين أو للتوصل الى ما لا يليق به وقدراته من الوظائف والمناصب ، فهذا ما يرفضه المجتمع ويدينه بشدة .

ولعل فى موقف المجتمع المصرى من المعلم محمد البباوى ثم الوزير شمس الدين محمد البباوى ما يؤيد صدق هذا الاستخلاص التاريخى .

والبباوى هذا أحد أشهر شخصيات العصر المملوكى المتأخر (الجركسى) ، وأكثرها استشارة لشبهة الشعراء من معاصريه حتى ان المؤرخ ابن تغرى بردى جمع فى أحد مؤلفاته كما غزيرا من الهجاء الذى نظمته الشعراء فى حقّه . وان كان لم يأخذ حقّه فى الكتابات التاريخية الحديثة سواء تلك المعنية بالتاريخ السياسى للملوك والامراء والصراعات الكبرى أو حتى الدراسات التى تولى التاريخ الاجتماعى والاقتصادى مساحة أكبر من الاهتمام والتحليل.

فالبباوى رغم توليه الوزارة لم يؤثر فى مجرى الأحداث السياسية ولذا لم يكن من المعنودين بين الشخصيات السياسية البارزة فى عصره ، وهو بوصفه من الباعة الذين تولوا مناصب فى الحكمة المملوكية كان استثناءً فى طبيعة تركيب وتكوين نخبة الحكم ، وخلفاً

لأبى الخير النحاس ، فان البياوى لم يعمر طويلا فى مناصبه ، فمر على اعادة كتابة التاريخ المملوكى كآن لم يكن .

أصله من "بيا" احدى نواحي محافظة بنى سويف بصعيد مصر واهذا اشتهر عندما جاء الى القاهرة باسم محمد البياوى .

عمل محمد البياوى خفيرا فى بلده وقيل راعيا للغنم ، وعندما قدم القاهرة التحق بخدمة بعض الطبّاحين وعمل مرقداراً أى مسئولاً عن المرق . ومن مرق اللحم انتقل البياوى ليعمل صبيّاً عند بعض معاملى اللحم وهو المعنى بتوريد اللحوم للدولة . وكان معاملو اللحم يجنون أرباحا طائلة من عملهم مع السلطنة المملوكية لان غالبية أمراء الممالك كانوا يتلقون رواتب ثابتة من اللحم لهم ولاتباعهم .

ولازال محمد البياوى يتنقل فى هذه الصناعات الى ان صار معاملاً ، وحسنت حاله ، فركب حملاً !!

وترقت به الأحوال ونمى فى "كاره" الى ان أثرى وحصل ما لا كثيرا "وصار مؤولُ الوزراء عليه فى حمل اللحم المرتب للممالك السلطانية ، ويقى يركب بغلا بنصف رحل (بردة) يسلمه جلد خروف (فرو خروف) ويلبس قميصا أزرق كأكابر المعاملين"

وكان هذا الاقتراب الحميم من قمة السلطة بالقلة سببا فى اشتهار أمر البياوى لدى الملك الظاهر خشقدم بوصفه أحد أكثر موردي الأغنية ثراء فى القاهرة ، وكان خشقدم "من الخسة والطمع فى محل كبير" ، "ويعمل الى جمع المال ويشره فى ذلك من أى وجه كان جمعه" ، فراق له ان يأخذ ثروة البياوى لوز ان يلجأ الى مصادرته حتى لا يوقع ذلك الاجراء الرعب فى قلوب معاملى الدولة .

وكانت خطة خشقدم لاصطياد المعلم محمد البياوى غاية فى البساطة ، وتطور حول محور واحد هو تعيين البياوى فى احدى الوظائف الحكومية وتكليفه ما لا يطيق من النفقات ثم الاستيلاء على أمواله فى النهاية إما لعجزه أو بحجة ان موظف الدولة وماله للسلطان .

فى يوم السبت ١٢ ذى الحجة من سنة ٨٦٧ هـ استقر معامل اللحم المعلم محمد البياوى ناظر الدولة دفعة واحدة وترك زى الزفورية السوقة من لبس القميص الأزرق وركوب البغل ببردة من فرو خروف . ولبس زى المباشرين الكتاب بدءا من "العمامة" و "الفرجية" وانتهاء "بالخف والمهراز" .

وكان لتعيين الببائى صدها لدى الناس قاطبة ، الذين شق عليهم ذلك وعوه من قبائح الملك الظاهر خشقدم .

فالماليك ومن انحاز اليهم من الكتاب والمباشرين لا يرون للببائى أحقية فى تلك الوظيفة "لأنحطاط قدره وجهله ووضاعته وسفالة أصله" بينما يعتب عامة الناس والعلماء على خشقدم لتعيينه فى نظر النولة رجلاً أمياً لا ينطق بحرف من حروف الهجاء إلا إن كان ثلقيناً وفوق ذلك كان محمد الببائى فى نظر الكافة غير لائق فى زى الكتاب .

وبالجملة "كانت ولايته لهذه الوظيفة من أقبح ما وقع فى الدولة التركية بالديار المصرية" ولا يوجد ما هو أسوأ من ذلك سوى ولاية الببائى نفسه للوزارة .

فى ١٧ ربيع الأول سنة ٨٦٨ هـ ارتكب خشقدم خطيئته الثانية وأمر بأن يعين معامل اللحم سابقاً ونظر الدولة حالياً وزيراً بالديار المصرية وبس الرجل خلفة الوزارة ، فالله دره الشاعر أبى العلاء المعرى حينما قال :

فياموت زر إن الحياة ذميمة ويانفس جدى إن دهرك هازل

ورغم قصر المدة التى تولى فيها الببائى الوزارة إلا أنه باشرها "بظلم وعسف وعدم حشمة وقلة أدب مع الأكابر والأعيان وساعات سيرته ، وكثر الدعاء عليه ، الى ان أخذه الله تعالى أخذ عزيز مقتدر وأراح المسلمين منه"

وكانت تولىته الوزارة مثار انتقاد واسع نظراً لما تتمتع به من مكانة فى نظر المسلمين ، لاسيما "وقد وليها قديما جماعة كثيرة بالديار المصرية وغيرها من سادات الناس من زمن عبد الملك بن مروان ، الى أيام الملك الظاهر بيبرس البندقدارى" .

ورغم اعتراف المعاصرين بأن الوزارة كانت أرفع الوظائف قدراً فى سائر بلاد الله وفى كل قطر من الاقطار إلا الديار المصرية حيث انحط بها قدرها ووليها من أوائل القرن التاسع الهجرى جماعة من الأوباش وصغار الكتبة . رغم هذا الاعتراف إلا أن الببائى كان قلته حتى بين هؤلاء الأوباش.

فوسط وزراء ضعاف مثل "ابن النجار وعلى بن الأهناسى البُرْددار وأبوه الحاج محمد ويونس بن جريفا نوادر فيروز النوروزى" كان الببائى أعظم بلاد نزل بهذه الوظيفة العظيمة ، لأن كل واحد ممن سبق ذكرهم كان له "ميزة فى نفسه ، وقد تقدم له نوع من أنواع الخدم والمباشرات إلا الببائى هذا فإنه لم يتقدم له نوع من أنواع الرئاسة"

وقد توفي الوزير شمس الدين محمد البياوي غريقا ببحر النيل بساحل بولاق بالقرب من
فم الخور وقت المغرب من يوم الأربعاء ثامن عشرين ذي الحجة عام ٨٦٩ هـ ، وهو كهل .
وسبب موته انه توجه في مركب الى ناحية طناش بشمال الجيزة "وعاد فغرق من شرد ريح
وافى مركبه قلبتها والله الحمد" .

وعندما توفي محمد البياوي قال ابن تغري بردي في آخر ترجمته "ما ولى الوزر فى الدنيا
أحد أخس من البياوي هذا ، ولايلها أيضا أحد أقبح منه الى يوم القيامة" . ولكن السلطان
خيب ظن المؤرخ الشهير .

فبعد عام واحد من وفاة البياوي استقر أحد غلمانه وهو المعروف بقاسم جُفَيْتِه (شغيتة)
صيرفى اللحم وزيرا بالديار المصرية ، وكما فعل أستاذه ، قلع لبس العوام والسوِّقة وتزين
بزي الكتاب وركب فرسا .

ولحق به فى نظر الدولة شخص آخر من شاكلته اسمه عبد القادر "وكان لبسهما لهاتين
الوظيفتين عارا كبيرا على ملوك مصر الى يوم القيامة .. وليس لأحد فى ولايتهما عذر مقبول
وأفة هذا كله عدم المعرفة وقلة التدبير وإلا ما ضيق الله على ملك مصر حتى يكون له وزير مثل
هذا ومثل أستاذه محمد البياوي المقيم نكره" .

ولا غرو بعد ذلك وقد رأى الناس معاملى اللحم يتولون الوزارة ، ان يلهجوا بأن الدنيا
كالسواقي (الدوايب) لاتدور الا بالبقر !!

ولعل أبلغ ما قيل من شعر بصدد تولية البياوي ثم قاسم جفيتها الوزارة هذه الأبيات :

ما كنت أؤثر أن يمتد بى زمنى	حتى أرى دولة الأوغاد والسُفُل
هذا جزاء امرئ أقارنه درجوا	من قبله فتمنى فسحة الأجل



ملك الإسفنج

الملك المؤيد شيخ أحد أهم شخصيات العصر المملوكى التى نشأ حولها خلاف بين اثنين من أشهر مؤرخى هذا العصر وهما العلامة تقي الدين أحمد بن على المقرئى والمؤرخ الكبير جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى .

وحقيقة الأمر ان الخلاف بين المؤرخين فى تقييم سيرة المؤيد شيخ هو اختلاف بين منهجين وموقعين اجتماعيين متباينين أشد التباين .

فالمدرسة المقرئية فى التاريخ إضافة الى التزامها التقليدى بالنقل عن المصادر المعاصرة للأحداث (العنقة) واعتنائها بالأحداث السياسية التى تدور حول الشخصيات الرئيسية من الحكام ، تُطعم كتاباتها بنوع من التقصى الاجتماعى لما يجرى بعيدا عن كواليس السلطة وفى كل الأحوال ، كانت لدى المقرئى معايير مرجعية وتقييمية يقيس عليها سلوك الحكام ، هذه المعايير تنقسم الى فرعين رئيسين ؟

أولهما دينى وبه يقاس مدى مطابقة هذا السلوك للشرع الإسلامى ، وثانيهما تاريخى يقارن بواسطته الحكام مع من سبقوهم منذ العصر الإسلامى الأول .

وقد أتاح له هذا المنهج المتميز ان يفرق بين ما هو نسبى وما هو مطلق ، فهو يرى ، على

سبيل المثال ، ان حكام الماليك على إطلاقهم كانوا أهل ظلم ، ارتكبا الى معايير الدين الاسلامى ، وإذا ما أراد ان يتناول سيرة كل سلطان أو أمير منهم فانه يلجأ الى التاريخ المقارن ليخرج باستخلاصات عامة تدور غالبا حول محورين ، الأول انه لا وجه للمقارنة بينهم وبين السلف الأول من حكام المسلمين والثانى ان بعض حكام الماليك أظلم من بعض ، فالفارق بينهم نسبى فى إطار الظلم .

أما المنهج الذى اتبعه ابن تغرى بردى ، فهو أقرب الى تسجيل الوقائع اليومية ، وجميعها يتمحور حول قرارات الحكام ، ولايتطرق الى ما يتصل بالحياة الاجتماعية الا فى اطار ردود الأفعال الشعبية التى تكون صدى لمثل هذه القرارات .

وثمة خلاف آخر بين منهجى المقرئى وابن تغرى بردى وهو ان الأخير يتخذ من نظم الحكم المملوكية معيارا رئيسيا يقيس عليه مدى التزام السلاطين والأمراء "بالناموس الأول" و "عادات الملوك" ، وهو كما نرى معيارا نسبياً فى الأصل ، ولكن ابن تغرى بردى يستخدمه كمرجع تقييمى مطلق .

ولعل هذا الاختلاف المنهجي الذى مررنا سريعا على بعض عناصره ، قد نشأ نتيجة لاختلاف الموقع الاجتماعى لكل من المؤرخين وطبيعة التعليم الذى تلقاه .

فالمؤرخ أحمد بن على المقرئى رغم ان أصول عائلته تعود الى إحدى البلاد الشامية إلا أنه مصرى النشأة والمولد ، وتلقى تعليما دينيا رفيعا كما تنبىء بذلك مؤلفاته الكثيرة التى شملت عدة فنون . وفوق ذلك فان المقرئى لم يكن كأحد الناس ، يرقب التاريخ وهو يمر أمام عينيه ، بل تقلب فى عدة وظائف لعل أهمها حسبة القاهرة التى وإيها لبعض الوقت ، ومناصب القضاء .

ومن موقعه هذا كوسيط بين الحكومة والرعية وكحارس على قيم الاسلام فى أدق تفاصيل الحياة اليومية للناس فى الأسواق وغيرها ، استقى المقرئى معلوماته عن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى عصره ، منحازا فى نقدها وتفسيرها لما لديه من معايير دينية وأخلاقية ، ومفيدا فى ذات الوقت من ثقافة الموسوعية وعلى النقيض من ذلك ، كان أبو المحاسن يوسف تركيا جركسيا ، شغل والده المملوك تغرى بردى الأتابكى عدة مواقع سياسية فى دولة الماليك وخاصة فى الشام حيث توفى وهو يتولى نيابة دمشق للمرة الثالثة وتطفح كتاباته بالتمييز بين العامة أو العوام (أى جموع المصريين) وبين أولاد الناس الذين هم بكل بساطة ، أبناء الماليك . وباختصار كان ابن تغرى بردى مخلصا فى انتمائه لابناء جنسه وهو مثلهم فى نظراته لأحقيتهم فى الحكم وسلامة النظم الادارية والاقتصادية التى أرساها ممالك

العصر الأول وبين موقع المقرينى وسط الناس والحياة والحكم وموقع ابن تغرى بردى فى قلعة الجبل ، كانت هناك فوارق فى طبيعة الرؤية ومذاها ، عكست نفسها فى إختلاف المواقف من الأحداث والأشخاص ، وشمل هذا الاختلاف ضمن ما شمل الملك المؤيد شيخ .

فمن ناحيته ، ورغم الاعتراف ببعض الهنات، كان ابن تغرى بردى يرى فى الملك المؤيد سلطاناً على الهمة كثير الحركات والأسفار جيد التدبير حسن السياسة يباشر الأحكام بنفسه مع معرفة تامة وحذق وفطنة وجودة حدى فى أموره ، عظيم السطوة على ممالكه وأمرائه ، هينا مع جلسائه وندمائيه ، طروباً يميل الى سماع الشعر والأصوات الطيبة ، على أنه كان يحسن أيضاً أواء الموسيقى ويقولوه فى مجالس أنسه وكان يميل الى الدقة الأدبية ويفهمها بسرعة

ويتضح فى هذا التقييم الملوكى تركيز ابن تغرى بردى على الصفات الشخصية للسلطان ولاسيما ما يتعلق منها بحياته فى القلعة وصلاته بممالكه وندمائيه ، دون كلمة واحدة عن علاقة حب المؤيد للموسيقى مثلاً بالسياسة التى ينتهجها بين رعاياه وفى موضع آخر يتحدث أبو المحاسن مدلاً على ان المؤيد كان "سلطاناً جليلاً مهاباً شجاعاً مقداماً عاقلاً ناعداً " فيذكر أن من بين انجازاته فى الحكم تخفيض عدد الممالك الخاضعية من ألف نفر الى ثمانين خاضعياً "كما كانت أيام أستاذة الملك الظاهر برقوق " ، وتزول أعداد الوادارية من ثمانين إلى ستة وكذلك الخازندارية والجمقدارية والحجاب " وكان يتأمر الشخص فى أيامه ويقيم سنين ولم يستع له بلبس تخفيف (عمامة صغيرة) على رأسه كل ذلك مراعاة لأفعال السلف .

وبالطبع فلا حديث هنا عن علاقة ما سبق بسير الحياة فى السلطنة ، ومناطق تقييم ابن تغرى بردى للمؤيد شيخ ، كما هو واضح فى ذلك النص انما هو مراعاته لأفعال السلف .. من الممالك بالطبع.

وقد كشف لنا أبو المحاسن ، وبدون قصد منه ، عن سر تحيزه للملك المؤيد ، وهو يعد مناقبه فقال ان السلطان "كان يميل إلى جنس الترك ويقدمهم حتى إن غالب أمرائه كانوا أتراكاً وكما أسلفنا ، كان ابن تغرى بردى تركى الأصل.

والى جانب هذا السبب العام كان لدى مؤرخنا الملوكى سببا خاصا للاعجاب بالسلطان الذى قابله وجها لوجه فى حادثة أثبتتها بنصبها فى ترجمته للمؤيد شيخ ، إذ يقول "دخلت إليه مرة وأنا فى الخامسة فعلمنى ، قبل دخولى إليه ، بعض من كان معى ان أطلب منه خبزاً (المراد إقطاعاً) فلما جلست عنده وكلمنى سألته فى ذلك ، فغمز من كان واقفاً بين يديه وأنا لا أدرى ، فأتاه برغيف كبير من الخبز السلطانى ، فأخذه بيده وناولنيه وقال : خذ هذا خبز كبير

مليح ، فأخذته من يده وألقيته إلى الأرض وقلت : أعط هذا للفقراء ، إن ما أريد إلا خبزاً بفلاحين يتوكلونى بالغنم والأوز والدجاج ، فضضك حتى كاد أن يغشى عليه ، وأعجبه منى ذلك إلى الغاية ، وأمر لى بثلاثمائة دينار ووعدتى بما طلبته وزيادة .

ان عدم قدرة ابن تغرى بردى على التمييز بين "العام" و "الخاص" أو الفكاك من أسر علاقاته الحميمة بالنخبة المملوكية ، وهو أحادها ، قاداه إلى الاختلاف مع المقرئى ليس فقط عند تقييمهما للمؤيد شيخ بل وفى الترجمة لقاضى القضاة ناصر الدين محمد المعروف بابن أبى جرادة وابن العديم .

فبينما يرى ابن تغرى بردى ان المقرئى "قد نلّمه بقوادح ليست فيه" ، يذكر فى ترجمته لابن العديم انه "كان عالماً ذكياً فطناً ، مع طيش وخفة ومهاية وحرمة وثروة وحشم" ، وأنه أى ابن تغرى بردى أعلم بحال ابن العديم من الشيخ تقي الدين وغيره . لماذا ؟ " لكونه كان زوج كريمتى ومات عنها " ١١ .

وإذا ما عدنا مرة أخرى إلى المؤيد شيخ فسنجد ان المقرئى فى تناوله لسيرته يميز بين صفاته الشخصية وممارسته لحكم المسلمين .

فيتفق نون تحفظ مع ابن تغرى بردى على ان المؤيد كان "شجاعاً مقداماً يحب أهل العلم ويجالسهم ويجل الشرح النبوى ويذعن له ولا ينكر على طلب من إذا تحاكم إليه ان يمضى من بين يديه إلى قضاة الشرع بل يعجبه ذلك وينكر على امرائه معارضة القضاة فى أحكامهم ، وكان غير مائل إلى شئ من البدع وله قيام فى الليل إلى التهجد أحياناً " .

ومن محاسنه الشخصية ينتقل المقرئى إلى قائمة مطولة من السوءات وجميعها غير مكتوب وتؤيده فيما ذهب إليه الأحداث والوقائع التاريخية حيناً ، وما قاله ابن تغرى بردى نفسه دفاعاً عن المؤيد حيناً آخر .

فيقرر المقرئى ان السلطان "كان بخيلاً مسيئاً يشح حتى بالاكل ، لحوماً غصوباً نكدأ حسوداً معيائاً ، يتظاهر بأنواع المنكرات فحاشا سبابا شديد المهابة حافظاً لأصحابه غير مفرط فيهم ولا مطيع لهم" .

وإذا كان ابن تغرى بردى يعارض المقرئى فيما وصف به المؤيد من الشح مؤكداً أن سلطانه كان يشح فقط على أولئك الذين لا يعجبونه ١١ فإنه فى مؤلفه الضخم " النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة " ، أورد ما يؤكد ان المؤيد شيخ كان بالفعل ، لا ادعاء ، يتظاهر بأنواع المنكرات فحاشا سباباً .

فهو أولاً يتظاهر بشرب الخمر من قبل ان يلى السلطنة ، كما تشير إلى ذلك حادثة غضب

سيده ومعنته الملك الظاهر برقوق التي تكررت كثيراً ، وفى كل مرة كان برقوق يضرب مملوكه "شيخ ضريباً مبرحاً" ولأنهم لكانه فى السكر وعزَّره وهو لا يرجع عما هو فيه.

وعندما أصبح سلطاناً لم يتورع عن إتيان هذا الفعل علانية ، فيذكر عنه أنه فى الثامن والعشرين من صفر عام ٨٢١ هـ نزل من القلعة لقيادة الأمير الطنبغا القرشى لمرض ألم به ثم عرج على بيت جقمق النوادر " فاقام يومه كله وعاد من آخر النهار إلى القلعة على حالة غير مرضية من شدة السكر " .

كما كان المؤيد مقامراً يلعب الورق ، وقد اشترى بما ربحه من القمار فى إحدى المرات مملوكاً له هو أقبأى الى أصبح فيما بعد نائباً لطب حتى قتله السلطان عام ٨٢٠ هـ .

وكان ما سبق لم يكف المؤيد ، فأضاف إلى شرب الخمر والميسر الميل إلى الغلمان !!

وقد أتهمه المقرئى بأنه من أكبر أسباب خراب مصر والشام لكثرة ما كان يثيره من الشرور والفتن أيام نيابته بطرابلس والشام ، ثم ما أفسده فى أيام ملكه من كثرة المظالم ونهب البلاد وتسليط أتباعه على الناس يسومونهم الذلة ويأخذون ما قدروا عليه بغير وازع من عقل ولأنه "من لين".

وايس بوسع أحد ، ولا حتى ابن تغرى بردى ، ان ينكر أن المؤيد شيخ قبل توليه السلطنة كان هو القاسم المشترك الأعظم فى محاولات نقض سلطنة الملك الناصر فرج بن برقوق ، وهى التى انتهت بواقعة اللجون بالشام وقتل فيها أمراء كثيرون فضلاً عن الناصر فرج نفسه.

ولما لم يفلح المؤيد بسبب منافسة الأمراء له فى الانفراد بالملك ، ارتضى ان يكون الخليفة العباسى المستعين بالله سلطاناً لمصر ، وحضر معه إلى مصر ، إلى ان نجح فى الحجر على الخليفة فخلعه وتولى هو السلطنة . وما لبث ان أرسل الخليفة نفسه إلى سجن الاسكندرية.

وبعد تسلطه ثارت المماليك ضده بالشام ومصر محتجين بأنه قد خادعهم عندما تعهد بأن يدين بالطاعة " للخليفة السلطان " ، ولم يستطع المؤيد شيخ ان يثبت أركان تولته فى مصر والشام إلا بانهار فياضة من الدماء جرفت معها كل من اشتبه فى معارضة لتوايه الملك.

وفى سياق تبرير أبى المحاسن لإسراف المؤيد فى القتل ، ذكر انه قيل للسلطان "إن الناس تقول أنك قتلت من أعيان الملوك نحو ثمانين نفساً ، فقال : ما قتلت واحداً منهم إلا وقد استحق القتل قبل ذلك والسلطان له ان يقتل من اختار قتله" ولا يوازى هذا القول فى المفاجأة سوى تعليق ابن تغرى بردى على رد السلطان الذى تحصر فيه على انه قد "شنع عنه هذه المقالة من لا يعرف معناها من الأتراك الذين يقصر فهمهم عن إدراك المعانى" فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ولاعجب فأبو المحاسن يعدد من ضمن حسنات الملك المؤيد شيخ توسيطه (أى القتل بالسيف من وسط الجسد) للأمير سيف الدين بلاط لان الأخير كان "من مساوئ الدهر ، فاسقا مهتكا زنديقا يرمى بعظائم فى دينه قيل انه كان يقول للملك الناصر فرج : أنت أستاذى وأبى وربي ونبى أنا لا أعرف أحدا غيرك" . وحدث فى عام ٨١٨ هـ ان أمر السلطان بقتل جميع الامراء المسجونين بالاسكندرية فكان ذلك اليوم من أيام القاهرة المعسودة "من مرور الجوارى المسببات الحاسرات يشوارع القاهرة ومعهن الملاحى والدوف" !!

وإذا ما نحينا جانبا حوادث سفك الدماء التى انحصرت غالبا فى إطار النخبة المملوكية ، فأتينا سنجد أنفسنا أمام عبقرية فذة فى ظلم الرعية عبر تسليط بعض الظلمة القساة عليهم.

وعلى الرغم من ان المصادر التاريخية لم تشر من قريب أو بعيد إلى ان السلطان كان من أشد المعجبين بـحيوان "الإسفنج" ، الا ان المؤيد شيخ أفاد إفادة كبيرة من الكيفية التى يمتص بها الإسفنج الماء وطبق النظرية الاسفنجية فى حكمه للرعية.

وبايجاز غير مخل اتخذ المؤيد من موظفيه ومباشريه اسفنجاً يرميه على رعاياه ليمتص ما يحوزتهم من مال ثم يقوم هو بعد ذلك بعصر الاسفنج واستصفائه موهما الناس أنه يفعل ذلك انتقاماً من هؤلاء القساة العتاة بعد ان اكتشف على حين غرة انحرافهم عن جادة الصواب وبذا يبقى السلطان بعيداً عن مفاصد ولاته وقريباً فى ذات الوقت مما جمعه من مال.

يأخذه تارة بوصفه من متحصلات الدولة وتارة أخرى باعتباره هدايا يقدمها الموظفون إليه فى كل مناسبة وينون مناسبة ثم تارة ثالثة ككروات غير شرعية يصادرها من أصحابها الذين أفحشوا فى ظلم الرعية .

وقد فطن المقيزى إلى تلك الحيل وكان دقيقا حينما قال ان المؤيد دأب على "تسليط أتباعه على الناس يسومونهم الذلة ويأخونون ما قدروا عليه بغير وازع من عقل ولاناه من دين".

ومن أشهر الولاة الأسفنج فى سلطنته عبد الغنى الفخرى الاستادار الذى استوعبنا أمره فى هذا الكتاب وقد صادره المؤيد غير مرة.

ومما يجدر ذكره عن هذا الفخرى أنه قدم السلطان فى حملته على الشام عام ٨٢٠ هـ مائتى ألف دينار ، وفى عودته قدم الأستاذارا هدية للسلطان مقدارها ٤٠٠ ألف دينار وثمانية عشر ألف أردب غلة فضلا عما وفره من ديوان المفرد ومبلغه ثمانين ألف دينار وما جباه من البلاد قبليا وبحريا مائتى ألف دينار ومن إقطاع السلطان ثلاثين ألف دينار.

وعندما توجه السلطان لحضور سماط بمنزل الفخرى أهداه المذكور خمسة آلاف دينار

ذهبا ، ومن عنده خرج السلطان إلى بيت الصاحب بدر الدين حسن بن نصر الله ناظر الخاص ونزل عنده فقدم له ثلاثة آلاف دينار ومثلهما فعل كبار موظفي الدولة وقدموا الهدايا للسلطان.

أما حوادث عصر الاستنج واستصفائه المال فهناك بعضها :

١- ٩ شوال ٨١٥ هـ «أمسك السلطان فتح الله كاتب السر واحتاط على موجوده وصانده فضرب فتح الله المذكور وعوقب أشد عقوبة حتى تقرر عليه خمسون ألف دينار».

٢- ١٩ رجب ٨١٨ هـ «أمسك الوزير تاج الدين عبد الرزاق بن الهيصم وضربه بالمقارع وأحيط بحاشيته وأتباعه وألزمه بحمل مال كثير».

٣- ١٢ ربيع الأول ٨١٩ هـ «أمسك السلطان الأستاذار حسن بن محب الدين بعد أن أوسعها سباً وعوقب نهاره بقلعة الجبل حتى شقق فيه الأمير جقمق النوادر على أن يحمل ثلاثمائة ألف دينار فأخذه جقمق ونزل به إلى داره ثم تقرر الحال على ابن محب الدين أن يحمل مائة ألف دينار وخمسين ألف دينار بعد ما عوقب وعُصر في بيت الأمير جقمق عصرًا شديدًا».

٤- ٣ ذو القعدة ٨٢١ هـ «أمسك الوزير بدر الدين بن محب الدين الطرابلسي (مرة أخرى) وسلمه إلى الأمير أبي بكر الأستاذار بعد إخراج السلطان به ومبالغته في سببه لسوء سيرته وتبذرت حواشيه»..

ولم يتوقف المؤيد عن استصفاء موظفيه حتى بعد موتهم ، بل كان يستولى على تركاتهم غير عابئ بورثتهم ففي ذات اليوم الذي توفي فيه عبد الفتى الفخرى (١٦ رمضان ٨٢١ هـ) "رسم السلطان بالحوطة على موجوده وضبطه ، فاشتملت تركته على ثلاثمائة ألف دينار وثلاث مساطير (سبائك ذهب ؟) يسبعين ألف دينار وغلل وغرو وقماش بنحو مائة ألف دينار وأخذ السلطان جميع ذلك " .

ولأن "المساواة في الظلم عدل" ، فإن الملك المؤيد لم يستثن أقرب ندمائه وأخلص رجاله من هذا الإجراء . ففعل نفس الشيء مع القاضي ناصر الدين بن البارزى الذى كثيراً ما حل ضيفاً عليه بقصره المطل على النيل ببولاق ، وإطالما قضى هذا "البارزى" لياليه فى حضرة السلطان بالقلعة يقرأ له القصص ويناديه.

وفى استيلائه على تركة ابن البارزى طريقة تستحق الذكر . إذ لما مات القاضى طلب المؤيد شيخ الذى خلفه من المال فلم يجد ولده كمال الدين شيئاً فظن السلطان أنه أخفى ذلك فخلقه ثم خلع عليه ونزل على أن يقوم للسلطان من ماله بأربعين ألف دينار.

وبينما كمال الدين منهمك فى تدبير الأربعين ألف دينار حضر إليه شخص يعرف بشهاب الدين أبى درّابه وأسر إليه بوجود كنز لوالده فى مكان معين " فلما سمع كمال الدين كلامه أخذه فى الحال وطلع به إلى السلطان وعرفه مقالة شهاب الدين المذكور ، فأرسل السلطان فى الحال الطواشى مرجان الهندى الخازندار وصحبه جماعة ومعهم شهاب الدين المذكور إلى بيت القاضى كمال الدين المذكور ، فدخلوا إلى المكان وفتحوه فوجدوا فيه سبعين ألف دينار فأخذوها وطلعوا إلى السلطان " .

وكعادته علق ابن تغرى بردى على هذه الحادثة برأى أكثر طرافة من استيلاء السلطان على التركات ، فقال "لله درّه من كمال الدين ، ما كان أعلى همته وأحشمه وأسمحه" ، ولا تعليق واحد على فعل المؤيد شيخ. !!

ولم يشأ الملك المؤيد أن يغادرنا ونحن فى حيرة من أمره ، هل نصدق فيه شناعة المقرئى أم مقالة ابن تغرى بردى ، فخلف وراءه أثراً معمارياً خالداً لم ينتطح فى الكيفية التى شيد بها عزّازن . ذلك هو الجامع المؤيدى الملاصق لاسور القاهرة الجنوبي عند باب زويلة أو بوابة المتولى.

وكان سبب اختياره هذا المكان دون غيره لتشييد جامعہ ان المؤيد حبس وهو أمير فى "خزانة شمائل " التى كانت تشغل تلك البقعة من الأرض.

وكانت خزانة شمائل من أشنع سجون القاهرة وأقبحها منظراً يحبس فيها من وجب عليه القتل أو القطع من السراق وقطاع الطريق ومن يريد السلطان إهلاكه من المماليك وأصحاب الجرائم العظيمة .

وعندما حل شيخ سجيناً بهذه الخزانة أثناء تغلب الأمير منطاش وقبضه على مماليك الظاهر برقوق "قاسى فى ليلة من الليق والبراغيث شدائد فنذر لله تعالى أن تيسر له ملك مصر أن يجعل هذه البقعة مسجداً لله عز وجل ومدرسة لأهل العلم فأختار لذلك هذه البقعة وفاء لئنّره.

وقبل أن يسارع البعض فيحسن الظن بالسلطان الذى ألغى أحد أبشع سجون القاهرة ، ننوه إلى أن المؤيد شيخ أمر بعد هدم خزانة شمائل "بهدم البيوت التى فوق البرج المجاورة لباب الفتوح من القاهرة ليعمل ذلك سجنّاً لأرياب الجرائم عرضاً عن خزانه شمائل .. وسمى

هذا الحبس بالمقشرة لانه كان موضعاً معداً لتقشير القمح.

وهنا قد يظن بعض ممن حسنت نياتهم ان السلطان قد شيد سجنًا جديدًا أفضل حالاً من خزانة شمائل ، ولكن حبس المقشرة جاء كسلفه "من أشنع السجون وأضيقها يقاسى فيه المسجونون من الغم والكرب مالا يوصف . المهم ان الخزانة هدمت ووجد بها " من رمع القتلى ورؤسهم شئ كثير وأفرد لنقل ماخرج من التراب عدة من الجمال والحمير بلغت علائقهم فى كل يوم خمسمائة عليقة " .

ولم تنتس رقعة الأرض التى كانت تحتلها خزانة شمائل لطموحات السلطان الذى أردا بناء يليق باسم سلطان مصر ، فهدم ماجاورها من نور وقياسر وأدخلها فى المسجد إما غصباً أو شبه غصب عن طريق دفع مبالغ رمزية للملاكها أو للمستفيدين منها إذا كانت وقفاً .

فبالإضافة إلى هدم الدور التى كانت فى درب الصغيرة ، هدمت قيسارية ستقر الأشقر وأدخلت أرضها فى الجامع المؤيدى ، وكذلك قيسارية رسلان التى جعلها مشيدها وقفاً على خانقاة له بمنشأة المهرانى وكانت من أحسن القياسر ، فهدمها المؤيد شيخ وعموض أهل الخانقاه خمسمائة دينار لا غير وطال الهدم كذلك سوق الاقباعيين بخط تحت الريع ليضاف إلى الجامع المؤيدى .

أما فندق دار التفاح فقد شاء حظه العاثر أن يقف فى طريق الشبابيك الغربية للجامع المؤيدى فعمل فيه السلطان "كما صار يعمل فى الأوقاف وحكم باستبدالها ودفع فى ثمن نقضها ألف دينار" .

وقد استئجنت الكافة ، بما فيهم ابن تغرى بردى هذا الفعل لان هذا الفندق كان من أجمل أسواق القاهرة ، تصل إليه الفواكه على اختلاف أصنافها مما ينبت فى بساتين ضواحي القاهرة ومن التفاح والكمثرى والسفرجل الوارد من بلاد الشام ، وكان بظاهر فندق دار التفاح قبل إزالتها "حوانيت تباع فيها الفاكهة تذكر رؤيتها وشم عرقها الجنة لطيبها وحسن منظرها وتأتق الباعة فى تنفيذها واحتفافها بالرياحين والأزهار وما بين الحوانيت مسقوف حتى لا يصل إلى الفواكه حر الشمس" .

وإذا كان شاد عمارة هذا المسجد قد استخدم بضع وثلاثين بناء ومائة فاعل وفيت لهم ولباشريهم أجورهم من غير ان يكلف أحد فى العمل فوق طاقته ولا سخر فيه أحد بالقهر ، فإن المؤيد كان أكثر منه حرصاً على ان يتبع خطى أسلافه من السلاطين ، فلم يخرق الناموس القديم وأدخل فى عمارته فضلاً عن اغتصاب الأرض ، سرقة مواد البناء وخاصة من الرخام والأحجار .

فمنذ عام ٨١٩ هـ ألزم السلطان مباشرة الدولة بالرخام الجيد لجامعه ، فعمدوا إلى أعمدة وألواح الرخام يخلعونها من النور والمساجد والقاعات والأماكن المطلّة على المفترجات بشاطئ النيل " ومن يومئذ عز الرخام بالديار المصرية لكثرة ما يحتاجه الجامع المذكور من الرخام لكبره وسعته.

وضاقت الدنيا على المؤيد بما رحبت ، فهجم على مدرسة السلطان حسن ليسلبها بابها الخشبي المصفح بالنحاس وتنورها المعلق تجاه المحراب وكان السلطان حسن قد اشتراها بخمسائة دينار . وما زال الباب قائماً عند فتحة الدخول الرئيسية للجامع المؤيدي وهو باب هائل الحجم دقيق الصنع بينما قد التئور النحاسي.

ولم يسع ابن تغرى بردى أشد المتحمسين للمؤيد إلا أن يدين فعله هذا لأنه كان بمقدوره أن يصنع أحسن منهما لعلو منته ، فإن في ذلك نقص مروءة وقلة أدب من جهات عديدة . ويسجل ذات المؤلف مدى امتعاض ممالك المؤيد من شحه وإمساكه وهو يشيد مسجداً يرفع فيه اسم الله بالأذان والصلاة ، فيذكر أن بعض أعيان الممالك المؤيدية قد وعده (أى ابن تغرى بردى) أنه «إن طالت يده في التحكم أن يصنع باباً وتنوراً للجامع المؤيدي المذكور أحسن منهما ، ثم يردهما إلى مكانهما من مدرسة السلطان حسن فقبضه الله قبل ذلك».

وكثيره من الجوامع والمدارس التي بنيت بطرق شابهها "الحرام" في مال أو مواد بناء ، فقد أصيب الجامع المؤيدي بأفة انهيار المئذنة ، وانهارت واحدة من مئذنتيه المشيدتين فوق برجى باب زويلة قبل أن يكمل بناء الجامع وكان ذلك في عام ٨٢١ هـ.

ففى أثناء شهر ربيع الآخر من هذا العام ظهر بالمئذنة الغربية اعوجاج ، فكتب محضر بجماعة من المهندسين أنها مستحقة الهدم وعرض على السلطان فرسم بهدمها ، واستمر العمل فى الهدم ثلاثين يوماً أغلق خلالها باب زويلة "ولم يعهد وقوع مثل هذا قط منذ بنيت القاهرة" . وكان السبب فى إغلاق باب زويلة أن حجراً سقط من المئذنة فهدم ملكاً تجاه الباب هلك تحته رجل.

وحسب التقرير الهندسى الذى أعد آنذاك فإن ميل المئذنة قد حدث نتيجة خطأ فى فادح حيث شيد أساس المئذنة بحجر صغير ثم عُمّر أعلاها بالحجر الكبير "فلوجب ذلك ميلها وهدمها بعد فراغها" . وقد أعيد بناء المئذنة الحالية فى عهد المؤيد شيخ أيضاً.

وقد شد سقوط المئذنة انتباه العامة ولهجوا بذلك ، فانبرى الشعراء إلى عمل أبيات تتناول هذه الحادثة بالتفسير والتأويل . وكان القاضى بهاء الدين محمد بن البرجى محتسب القاهرة متولى نظر عمارة الجامع فقال بعض الشعراء :

عتبنا على ميل المنار زويلة
فقالا قرينى برج نحسٍ أمالها
وقلنا تركت الناس بالليل فى هرج
فلا بارك الرحمن فى ذلك البرج
وفى ذلك تورية فى برج باب زويلة الذى شيدت المئذنة فوقه وفى بهاء الدين البرجى ناظر
العمارة كما وقعت مساجلة شعرية بين بدر الدين العينى وابن حجر العسقلانى ، فقال ابن
حجر:

لجامع مولانا المؤيد رونق
منارتك بالصنن تزهر والزين
تقول وقد مالت عن الوضع أهلها
فليس على حسنى أضر من "العينى"
وتحدث الناس أنه فى قوله بالعين قصد التورية لخدم فى عين التى تصيب الأشياء فتتلفها
وفى الشيخ بدر الدين محمود العينى ، مما دفع الأخير إلى معارضته بقوله :

منارة كعروس الحسن قد جليت
وهدمها بقضاء الله والقدر
قالوا أصيب بعينٍ قلت ذا خطأ
ما أوجب الهدم إلا خسة "الحجر"
والتورية هنا واضحة فى الحجر الذى شيدت ب المئذنة وفى ابن حجر العسقلانى.

وبعد فراغ بناء الجامع شهد المقرئى له بأنه "الجامع لمحاسن البنيان الشاهد بفخامة
أركانه وضخامة بنيانه أن منشئه سيد ملوك الزمان يحتقر الناظر له عند مشاهدته عرش
بلقيس وأيوان كسرى أنو شروان ويستصغر من تأمل بديع أسطوانه الخزونق وقصر غمدان
ويعجب من عرف أوليته من تبديل الأبدال وتنقل الأمور من حال إلى حال بينما هو سجن تزهرق
فى النفوس ويضام المجهود ، إذ صار مدارس آيات وموضع عبادات ومحل سجود".

ومن أسف أن التلف قد دب سريعاً إلى هذا الجامع الزاخر بأنواع الفنون ، وربما يرجع
ذلك إلى مهاجمته بالمدافع عام ١٠٧٦ هـ (١٦٦٥م) على أثر تحصن بعض الخارجيين على
الباشا العثمانى بالجامع فصوب جنود الأتراك اثنا عشر مدفعاً عليهم من الصباح إلى وقت
العصر .

وإذا كان الخراب قد هدد هذا البناء الحجرى الشامخ بالفناء ، فإن صاحبه قد لاقى
الويلات قبل أن تزهر روحه ، ولعل فى موته عبرة لمن يعتبر من الظلمة أقرانه.

إن ظل طوال مدة سلطنته يعانى من ألم فى رجله يعوقه عن المشى ، وفى العام الأخير من
سلطنته تزايد به الألم حتى صار يحمل على الاكتاف فى كل تنقلاته " واشتد به المرض فتجلد
اليوم الأول والثانى فاقطع به الاسهال حتى أرجف بموته" وكان ذلك فى ذى الحجة عام ٨٧٣
هـ وفى هذا الشهر عانى السلطان من الاسهال والزحير (إخراج الصوت أو النفس بآثين عند

عجز أو شدة) والحصاة والحمى والصداع والمفاصل والأغماء المتكررة.

واستهل المحرم من سنة ٨٢٤ هـ والسلطان ملازم القراش "وقد أفرط به الإسهال الدمويّ مع تنوع الأسقام وتزايد الآلام بحيث أنه لم يبق مرض من الأمراض حتى اعتراه في هذه الضعفة غير أنه صحيح العقل والفهم طلق اللسان". ولم يسترح المؤيد من عذاباته إلا في التاسع من المحرم .

فهل في ذلك كفاية ؟ بل هناك من مزيد .

فبعد موته أخذ في تجهيزه ليدفن بالقبة الملحقه بالجامع بالمؤيدى ، ولما حان وقت الدفن قبيل صلاة العصر لم يشهد دفنه أغلب الأمراء الذين كانوا يهابونه حتى وهو في مرض موته ، وذلك لانشغالهم بالصراعات التقليدية التي تنور حول اختيار الشخص الذى سيخلف السلطان الميت .

واتفق فى أمر المؤيد موعظة فيها أعظم عبرة "وهو أنه لما غسل لم توجد له منشفة ينشف فيها ، فنُشِفَ بمنديل بعض من حضر غسله ، ولا وُجد له منزر تُستَرُّ به عورته حتى أخذ له منزر صوف صعيدى من فوق رأس بعض جواريه فستر به ، ولا وُجد له طاسه يُصَبُّ بها عليه الماء وهو يُغسل مع كثرة ما خلفه من الأموال".

وهكذا غادر المؤيد شيخ الدنيا وحيداً بلا ممالك أو أعوان ، إلا من عمله .. قلله المنتهى.



الغورى .. والمسجد الحرام

« كانت مدة سلطنته بالديار المصرية والبلاد الشامية خمس عشرة سنة وتسعة أشهر وخمسة وعشرين يوماً ، فكانت هذه المدة على الناس كل يوم منها كالف سنة مما تعلمون » .
بهذه العبارة قدم المؤرخ المملوكى محمد بن أحمد بن أياس لترجمة حياة الملك الأشرف قانصوه الغورى آخر سلاطين دولة المماليك التى دالت على أيدي الأتراك العثمانيين .
وفيما قاله صاحب "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" لم يكن مبالغاً أو متجاوزاً للحقيقة ولا متجنياً على الغورى .

كان الغورى أسوأ خاتمة التاريخ المملوكى ، ومثلما كان تعبيراً موجزاً عما آلت إليه دولة المماليك تولى الحكم وهو شيخ هرم فى الستين من العمر ، فكأنما أراد القدر وأنتقاه لهذه السلطنة التى تطاول بها الزمن وديت فى أوصالها عوامل الضعف والاحتلال .
وكان الغورى تداعيا من تداعيات انهيار منصب "السلطان" فى عصر المماليك ، بعدما تقلب عليه أطفال صغار وأمراء بلا كفاءة وآخرون كانوا مسئولين الإرادة مع مماليكهم الأجانب .

فهو أولا كان كل شيء في الدولة رغم انه بلغ من العمر عتيا . ويكفى ان السلطان الذي سبقه وهو العادل طومان باي ، قالت له أرباب الملاحم "ما يأخذ منك الا حرف القاف فظن انه (الأمير) قصروه فقتله ظلما ولم يكن يحسب لقانصوره الغوري حسابا".

وعندما اختلف الماليك ، كدأ بهم دائما ، على من يتولى السلطة بعد اختفاء الملك العادل طومان باي انتهى أمرهم إلى اختيار "سلطان مؤقت" ريثما يستطيع أحد الأقوياء التخلص من منافسيه على العرش ولأن العادل فر مغضوبا عليه ، ولم يكن من اللائق تولية طفل من صلبه كما كان يحدث قديما ، فان القرعة أصابت الغوري الواقف على أعقاب القبر.

ولأن العجوز كان يعرف قدره ومدى أهليته لحكم دولة الماليك ، فقد امتنع عن تولي السلطة غاية الامتناع وانخرط في البكاء والأمراء يشدونه غصبا ليلبس شعار السلطنة (العمة والجة السوداء) فلما تولى السلطنة تشبث بها وبالدنيا أيضا ، ولم يغادرهما إلا قتيلا تحت سنابك الخيل في مرج دابق.

واحقاقا للحق فان قانصوره الغوري ظل طيلة مدة حكمه من "الزاهدين" في مباشرة أمور الحكم وتسيير شئون رعاياه فكان يهرب من المحاكمات بين الرعيه "كما يهرب الصغير من الكُتَّاب وما كانت له محاكمة تخرج على وجه مرئٍ بل على أمور مستقبحة" فتعطلت لذلك أشغال الناس ، وتجاهل الغوري أيضاً أمور القتلاء وأثر يوما دفع الأخصام إلى الشرع وكثيراً ما أدى هذا المسلك إلى ضياع حقوق الناس.

وزاد في الطنبور نقمة ان الغوري كان يتكاسل عن توقيع المراسيم ومهرها بالعلامة السلطانية وقد يمضى أربعين يوما لا يمسه فيها قلما ولا يعلم على مرسوم "فيوقف أشغال الناس بسبب ذلك حتى كانت تشتري العلامة العتيقة بأشرفى حتى تلصق على المرسوم لأجل قضاء الواجب".

إذن كيف أمضى السلطان مدة حكمه الطويلة وفيما أنفق سنواتها الخمسة عشر ؟

أكثر من نصف هذه المدة قضاها السلطان في "المواكب" التي حرص على ان يركب فيها على صهوة جواده أيام السبت والاثنين والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ، مفيداً من انه كان يملك من علامات السلطنة والرياسة ما يكفى ، ظاهراً ، لان يملأ منظره أعين الناس كافة.

فقد كان ، "طويل القامة غليظ الجسد نوكرش كبير أبيض اللون منور الوجه ، مشحم العينين ، جهورى الصوت مستدير اللحية ، ولم يظهر بلحيته الشيب إلا قليلاً وكان ملكا مهابا

جليلا مبعلاً في المواكب على العيون في المنظر.

أما بقية مدة سلطنته فقد قضاهما بين "الترف" وتحصيل الأموال من رعيته وعماله للانفاق منها على ملذاته الخاصة ومطالب ممالكه الأجلاب المتزايدة.

ففي ذات الموقع الذي يحتله الآن ميدان صلاح الدين (القلعة سابقاً) أنشأ قانصوه الغوري بستاناً ببخيرة صغيرة حملت إليه كميات هائلة من الطمي ، وزود السلطان بستانه بأنواع الفواكه والأزهار ، والحيوانات والطيور ، وظل يتردد على بستانه من أن لآخر ليتفقد العمل به ويشبع ولعه "بغرس الأشجار وحب الرياضات وسماع الأطيوار المفردة ونشق الأزهار العطرة".

وإذا ما صعد الغوري إلى قصره صرف همه إلى سماع الأطيوار المفردة واستعمال طاسات الذهب لشرب الماء وتعاطى الأشياء المفرحة (المخدرات) وكان السلطان فوق ذلك نهماً في الأكل . مولعاً بشم الرائحة الطيبة من المسك والعود والبخور ويلبس في أصابعه الخواتم البياقوت الأحمر والفيروز والزمرد والماس . وبالجملـة كان ترفاً في مأكله ومشربه وملبسه .

أفنى الملك الأشرف في ولايته مالاً لا يقع تحت الحصر في تشييد عمائر ليس بها نفع للمسلمين وزخرف حيطان هذه العمائر والسقوف بالذهب وأتلف في سبيل ذلك ما يمتلكه الآخرون.

ففي عام ٩١٠ هـ ، شرع السلطان في تجديد قاعة البيسرية وقاعة العواميد وغيرها من الأماكن بالقلعة ، فأمر القاضي شهاب الدين أحمد ناظر الجيش أن يفك رخام قاعة والده ناظر الخاص يوسف التي سماها "نصف الدنيا" . وكان بهذه القاعة من الرخام النادر كمية هائلة أفنى ناظر الخاص يوسف عمره في جمعها ووضعها بقاعته . ولأزال السلطان بناظر الجيش حتى فك رخام نصف الدنيا ونقله إلى قاعة البيسرية وقاعة الأعمدة ، وقيل في ذلك زجل مطلعه:

سلطاننا الغوري قد جار والصبر منا قد أعيأ
وصار في ذا الجور عمال حتى خرب نصف الدنيا

وبعد عام واحد من تخريبه لنصف الدنيا عن الغوري أن يصلح قاعة الدهيشة بالقلعة وإن يطم البركة التي كانت بها ليفرش أرضها بالرخام الملون وبالفعل أصبحت هذه القاعة "مدهشة للناظرين" وجاء الرخام هذه المرة من قاعات كاتب السر أبو بكر بن مزمهر التي أخربت ودمرت

عن آخرها .

ونظراً لضخامة نفقات الترف ، واصرار ممالك السلطان على نيل كامل مستحقاتهم المالية والعينية حتى لو أدى الأمر بهم إلى مخاشنة سيدهم في الكلام ومحاولة الاعتداء عليه ، فان الغورى لم يجد سبيلاً أيسر ولا أمون من ظلم العباد للحصول على الأموال ، لا سيما وان طريق التجارة مع الهند الذى كانت مصر تحصل منه على أرباح طائلة ، أضحت تحت سيطرة البرتغاليين بعد كشفهم لطريق رأس الرجاء الصالح.

وقد أفاد الغورى من جماع تجارب سلاطين الممالك الذين سبقوه في الحكم ، فأبدع في استصفاء الأموال ولم يترك باباً يجلب عليه مالاً إلا وطرقه بل واقتحمه عنوة.

في البداية فكر السلطان ان يملأ خزائنه الخاوية من مال الأوقاف التى تزايدت أعدادها في عصر المماليك ، فيبقى منها مايقوم بشعائر الجوامع والمدارس ، " ويفرق بلاد الأوقاف بمثالات على الأمراء والمماليك " .

فلما قيل ذلك برفض من قضاة المذاهب الشافعى والمالكي والحنبلى ، لم يسع السلطان سوى ان يئمر بابقاء الأوقاف على حالها مع أخذ ربع سنة كاملة منها .

ولم يكتف بهذا الإجراء المؤقت ، فأتبعه بتعيين شخص يسمى محمد بن يوسف في "نظر الأوقاف" ليراقب أوجه صرف ريعها لما فى ذلك من فائدة قد تعود على السلطان من فوائض ريع الأوقاف ، ويسبب ناظر الأوقاف الجديد حصل للناس غاية الضرر "وصار يشوش على أعيان الناس ويهدلهم وصار يعضده شخص من أمراء العشرات حتى لا يحتسب عليه أحد من الناس. فوقع منه أمور مهولة فى حق الناس".

ولكن محمد بن يوسف خيب آمال الغورى ولم يستوف ما كان مقدراً له استيفائه من أموال الأوقاف ، فغضب عليه بعد عام واحد من شغله للوظيفة ، وأمر فى عام ٩٠٨ هـ بسجنه فى العرقانة بسبب المال الذى لم يقيم به .

ثم أعمل الغورى جهده فى الرشوة والباع والنزاع ، فأخذها حتى على وظائف القضاء والمناصب الدينية.

ففى المحرم من عام ٩٢٢ هـ أخلع السلطان على "شمس الدين السكندرى" وقرره إماماً عوضاً عن الشيخ محب الدين الشاذلى الإمام بحكم وفاته ، "وقيل إن شمس الدين السكندرى سعى فى هذه الوظيفة بألف ومائتى دينار حتى قرر بها".

أما الحسبة التي تعد من الوظائف الشرعية ، فقد ولاها الغورى فى نفس العام لمملوكه الأمير ماماي الصغير نظير رشوة قدرها خمسة عشر ألف دينار.

بيد ان مافعله السلطان مع القضاة والقضاء ليتضامل أمامه كل ما سبق من مهازل وآثام . فمنذ الأيام الأولى لسلطنته أظهر الغورى عدم اكترائه بحرمة القضاء ، ويكفى أنه أمر فى ١٦ شوال عام ٩٠٦ هـ بأن يهاجم والى القاهرة بيت قاضى القضاة الحنفى برهان الدين بن الكركى بسبب التفتيش عن السلطان السابق العادل طومان باى ، ولما لم يجده عنده نهب جنود والى بيت القاضى وأخذوا منه علبة كان فيها مال الأوقاف الذى كان تحت يده .

ثم عزل الغورى ابن الكركى عن القضاء وقبض عليه مطالبا إياه بأموال قبل أن طومان باى أودعها عنده وأقام القاضى فى الترسيم يوما وليلة حتى تكلم الأمراء فى أمره مع السلطان، فرسم بالإفراج عنه على مبلغ من المال يورده للسلطان.

ولم تذكر المصادر التاريخية ان الغورى قد تدخل فى شئون قضاء المذهب الحنفى إلا فى أخريات أيامه عندما أقدم فى رمضان من عام ٩٢١ هـ على عزل قاضى القضاة الحنفى شمس الدين السمديسى رغم أنه كان من إخصاء السلطان وإمامه . ولكن الغورى ضحى به لأن "ما عنده أعزّ من يورده له مال ويكون مهما كان " وحدث أن قدم له حسام الدين محمود بن قاضى القضاء سرى الدين عبد البر بن الشحنة " رشوة قدرها ثلاثة آلاف دينار ليتولى قضاء الحنفية فتولاهما رغم أنه كان "شابا قليل الرأسمال من العمل ولم يكن فى طبقة علماء الحنفية ممن ولى قضاء الحنفية " ، وقيل فى ولايته للقضاء:

لا وأخذ الرحمن سلطاننا
وأفعاله بالطبع رفاة
ولى علينا الغورى قاضيا
ما كان الدهر به حاجة

وفى ذات اليوم الذى أخلع فيه قانصوه الغورى على الحسامى محمود ليتولى قضاء الحنفية ، أخلع أيضا على "محى الدين يحيى بن قاضى القضاة برهان الدين الديرى" وأعادته إلى قضاء المالكية عوضا عن جلال الدين بن قاسم ، وقد دفع الديرى رشوة للسلطان بلغت ألفين من الدينارين .

ومن الطريف ان المعزولين عن قضاء الحنفية والمالكية كان قد ولىا منصبهما فى يوم واحد ثم عزل معاً فى يوم واحد ولسبب واحد هو الرشوة .

أما قضاء الشافعية فكان ألعوبة فى يد السلطان بسبب أحد الطامعين فى منصب قاضى

القضاء وهو المدعو "محي الدين عبد القادر بن النقيب" ، وكان غير مشكور السيرة رث الهيئة يُجأى النفس يزدريه كل من يراه".

فى ثامن ذى الحجة من عام ٩٠٦ هـ ، استقل ابن النقيب ما أصاب قاضى القضاء زين الدين زكريا الشافعى من مصيبة العمى فسعى للعودة إلى قضاء الشافعية وأورد للغورى مالا له صورة فأخلع عليه وأعيد إلى القضاء.

ولم يمر عليه فى ولايته سوى ثلاثة عشر يوما غضب عليه السلطان بعدها ، فعزله عن منصب القضاء ورسم بنفيه إلى قوص وتوجه إليه نقيب الجيش وأركبه على حمار وتوجه به البحر ولكنه عاد بعد شفاعة بعض الأمراء وقرر عليه مال .

وظل ابن النقيب يتحين الفرصة حتى وافته فى ذى القعدة سنة ٩١١ هـ ، وكلفته هذه الفرصة سبعة آلاف دينار ، دفع منها السلطان خمسة آلاف دينار ، وغرم نحواً من ألفى دينار الذى سعى له من الأمراء وغيرهم ، وعلى رأسهم الأمير أزدمل الدوادار . وهذه هى الولاية الثالثة لابن النقيب فى القضاء وكانت عوضاً عن جمال الدين القلقشندى .

وقد أثارت هذه الولاية ثائرة المجتمع المصرى لكثرة تردد ابن النقيب على مناصب القضاء بالرشوة مع جهله وقلة علمه . وما قيل فيه فى هذه الولاية:

أقاضى إذا انفصل الخصمان ردهما إلى جدال يحكم غير منفصل

يُبدى الزهادة فى الدنيا وزخرفها جهرأ ويقبل سرأ بكرة الجمل

وقيل عنه أيضاً :

يا أيها الناس قفوا واسمعوا صفات قاضينا التى تطرب

يلوط يزنى ينتشى يرتشى ينم يقضى بالهوى يكذب

وكما وقع قبل ذلك ، فقد عزل ابن النقيب عن قضاء الشافعية سريعا وولى مكانه القاضى كمال الدين الطويل الذى مال إليه غالب العسكر والأمراء.

ولكن شعبية الطويل هذه لم تشفع له عند السلطان عندما دفع "بدر الدين محمد بن قاضى القضاة صلاح الدين المكينى" للغورى ثلاثة آلاف دينار رشوة ، فعزل الطويل وتولى المكينى قضاء الشافعية .

وما لبث الغورى ان عزل المكينى من منصبه بعد شهرين وأربعة عشر يوماً ، ليس لان

الناس كانت غير راضية عن توليه القضاء.

تولاهما وليس له عتق وفارقها وليس له صديق

ولكن لوجود ابن النقيب الذى سعى بمال آخر حمله إلى منصب قاضى قضاء الشاقعية للمرة الرابعة . وقد بلغت نفقاته على رشائى هذا المنصب حتى هذه المرة سبعة وعشرين ألف دينار.

وكانت توليه ابن النقيب سببا فى غضبة بعض أمراء الممالك حتى انهم لم يصلوا بالقلمة فى مدة ولايته لتحزبهم للقاضى كمال الدين الطويل ، وهو ما دفع بالسلطان إلى إقصاء ابن النقيب بعد شهرين وستة عشر يوما ، لا سيما وان الطويل قد سعى بالفعل فى هذه الوظيفة بخمسة الاف دينار.

فكان حال ابن النقيب فى هذه المدة اليسيرة بمنصب القضاء كقول الشاعر:

لم أستتم عناقته لقدومه حتى ابتدأت عناقته لوداعه

من المثير للضحك ، وشئ البلية ما يضحك ، ان السلطان قبض على ابن النقيب ولم يخل سبيله إلا بعد ان دفع ألف دينار كانت متبقية عليه من مبلغ الرشوة الذى وعد به الغورى.

لم يفت ذلك فى عضد ابن النقيب فسعى بالبذل والبراطيل حتى عاد إلى منصب القضاء عوضا عن الطويل ويحوره قام كمال الدين الطويل يدفع رشوة أخرى للغورى تولى على أثرها القضاء وهذه ثالث ولاية وقعت لكمال الدين الطويل وقد نفذ منه فى هذه الثلاث ولايات فوق العشرة آلاف دينار ، وأما محبى الدين بن النقيب فإنه تولى خمس ولايات ، فكانت مدته فى هذه الخمس ولايات سنة وتسعة أشهر وثمانية أيام لاغير.

ولم يتوقف الغورى عن قبول الرشوة لتعيين القضاء إلا مرة واحدة ، وكانت فى ذى القعدة من عام ٩١٩ هـ . فقد غضب على القضاء الأربعة لأنهم قضوا بحكم فى واقعة زنا ولم يوافق حكمهم هواه ، فعزلهم جميعاً وولى غيرهم فى يوم واحد " ولم يقع قط فيما تقدم من الدول الماضية ان السلطان ولى القضاء الأربعة فى يوم واحد ، فعُد ذلك من النوادر الغريبة التى لم يسمع بمثلها قط" ولكن الأعجب من هذا على حد تعبير ابن إياس "أن السلطان لم يأخذ من هؤلاء القضاء الذين تولوا ولا درهم الفرد وقد فاتت فى ولاية هؤلاء القضاء الأربعة نحو اثنتى عشر ألف دينار ، فعُد ذلك من النوادر الغريبة ولا سيما من الأشرف الغورى ، فكانت ولايتهم على وجه العز والإقبال من غير سعى ولا كلفة بخلاف ما وقع لغيرهم من القضاء فيما تقدم

فعدّ لهم ذلك من جملة السعد .

ويظهر ان الغورى أبى أن تلوى صحائفه على هذه المحمدة ، فعاد فى سنته الأخيرة إلى ما اعتاده من سوء الخلق وقبول البرطلة من قضاة الشافعية على وجه الخصوص .

ففى السادس من جمادى الآخر ٩٢٦ هـ عزل السلطان قاضى القضاة الشافعى علاء الدين الإخمىمى وكان ما شيا فى منصب القضاء على الأوضاع كما ينبغي ، ومباشراً هذه الوظيفة بعفة زائدة وحسن تصرف ، وجاء فى منصب القضاء كفوئاً لذلك ، وعزل عن هذه الوظيفة والناس عنه راضية وحاز الثناء الجميل من الدين والخير ومنع الرشوة وكان فى مدة ولايته لا يتعاطى شيئاً من معلوم الإنتظار بل كان ينعم بذلك على طلبة العلم والفقهاء .

صاحب كل هذه الأوصاف ، اشترى ابن النقيب موقعه بثلاثة آلاف دينار "غير خدمة للأمير الدوادار الكبير والدوادار الثانى والقاضى كاتب السر" وحل صاحبنا قاضياً للمرة السادسة ، "فقبل نفذ منه فى هذه السنة ولايات فوق الثلاثين ألف دينار" ذلك مع اشتهاؤه بالبخل والشح "وإلا ليته لو شبع من ماله بنصف رطل سكر أو طير دجاج برّ به نفسه" فكان كما يقال فى المعنى:

ويحبس روّثه فى البطن شهراً مخافة أن يجوع إذا خربه
ويبكي بالدموع لهضم أكل كما يبكي اليتيم على أبيه

وكما جاء ابن النقيب ذهب بعد خمسين يوماً لا غير ، ضحية لثلاثة آلاف دينار أخرى اعتلى بها كما الدين الطويل كرسى القضاء للمرة الرابعة .

وقد ذاع صيت الغورى فى ديار الاسلام لأخذه الرشاوى فى مناصب القضاء حتى لأمه على ذلك السلطان سليم العثمانى قبيل معركة مرج دابق مباشرة .

وعلاوة على إفساده للقضاء بمصر ، فقد حاصر قانصوه الغورى رعاياه فى المدن والريف والصحارى بكل أنواع المظالم الماحقة .

وقد حرص الغورى ان يبدأ هذا الحصار منذ الأيام الأولى لحكمه ، فقرر فى شهر محرم الحرام عام ٩٠٧ هـ ان يأخذ أجرة عشر أشهر كاملة مقدماً من أجرة أملاك القاهرة من بيوت وديور وحوانيت وحمامات وغيطان ومراكب وغير ذلك لينفق على مماليكه الأجلاب الثاثرين بسبب تأخر رواتبهم .

وأخذ رجال السلطان فى الحث على سرعة استخراج الأموال وأطلقوا فى الناس نيران

الأموال وعملوا فيهم بالباغ والذراع ولم يجنوا لهم من حميم ولا شفيع يطاع ، ثم إن أصحاب الأملاك ضيقوا على السكان وألزمهم بأن يعجلوا لهم من أجرة النكاكين والبيوت عشرة أشهر معجلاً ، وأدى هذا الاجراء المالى المتعسف إلى تعطل أسواق القاهرة ، فأغلقت الحوانيت أبوابها وبدأ الناس فى التمرد على أوامر السلطان ، فأغلقت بعض الجوامع ومنعوا منها الخطبة وهاجموا الأتابكي قيت الرجبي القائم بأمر هذه المظلمة وكبروا عليه عند باب زويلة ورجموه وكانوا يفتكوا به لولا المصاليك الذين سلوا سيوفهم وهجموا على المتظاهرين فقتلوا منهم ثلاثة وجرحوا جماعة أخرى . وفى مشهد " قديم - جديد " عمت المدينة مظاهر السلب والنهب حتى كادت القاهرة أن تخرّب عن آخرها مما جرى فى هذا الحادث العظيم . ولم يسكن الأمر قليلاً إلا بعد أن خفض السلطان ثلاثة أشهر من أجرة البيوت والدكاكين وصارت الأجرة المطلوبة سبعة أشهر فقط !!

وخشى الفورى أن يقلت زمام الأمور من بين يديه فأرسل المهندسين إلى أصحاب الأملاك فطاقوا الحارات وهجموا البيوت وأخذوا أجرة السبعة شهور .

ونفس الشيء فعله السلطان مع الفلاحين ، فبعد أن أورد المساكين خراجهم للأمير قيت الرجبي سلب الفورى عليهم ظالماً يقال له "نانق الخازن" ليأخذ منهم الاموال مرة ثانية إذا ما عجزوا عن تقديم الأوراق التى تثبت دفعهم للخراج سابقاً ، وفر بسبب عتوه وقسوته العديد من الفلاحين ولم يحل نائق عن الأرياف إلا بعد أن غرم الفلاحون له جملة من المال . وجاء مكانه قانصوه بن سلطان جركس الذى عصى عليه عربان الشرقية وسموه "هات لبن" لكثرة ما يطلبه من خيرات الريف .

ومن الريف إلى القاهرة ، عاد رجال السلطان ليتابعوا تحصيل رسوم المشاهدة التى قررها الفورى على أهل الأسواق . فقد فرض المحتسب على السوقه فوق الألفى دينار يسدونها كل شهر لتسد بها رواتب بعض الأمراء المقدمين وامراء العشرات عوضاً عن الاقطاعات.

وظل السلطان يجبى رسوم المشاهدة من بداية عام ٩٠٧ هـ إلى شهر ذى القعدة عام ٩١٠ هـ فعم وباء الطاعون البلاد ، وأراد الفورى أن يفعل خيراً يرفع الله به الوباء عن عبادته ، فأظهر السلطان العدل فى الرعية ونادى فى القاهرة بأن المشاهدة التى كانت مقررة على الحسبة قد أبطلت . فلما ارتفعت له الأصوات بالدعاء وفرح الناس بذلك ، ومضى أمر الطاعون أعيدت كما كانت وزيادة .

ولم يتذكر الغورى هذه المظلمة التى أبطلت بها رعاياه الا عندما أُلّت به نازلة أخرى ، فزاد ان يستجلب رضاء الله عنه بالفائها .

كان ذلك فى عام ٩١٩ هـ ، عندما تزايد به رَخْوُ فى جفونه لم يقلح الكحالون والأطباء فى مداواته ، وأشيع بين الناس أنه قد عمى وغارت عينه ، وبما أكد هذه الشائعة ان السلطان احتجب أياما عن الناس فى قبة الأشرف بارسبى بالصحراء.

ورغم الغائه لرسم المشاهدة إلا ان الناس نسبت ألم عينيه لكثرة مظالمه فقال بعضهم :

سلطاننا الغورى غارت عينه لما اشترى ظلم العباد بدينه

لازال ينظر أخذ أرزاق الورى حتى أصيب بأفة فى عينه

ويبدو ان السلطان كان يعتقد فى ذات المقولة التى أطلقها عامة الشعب ، فأسابه الرعب من احتمال فقدانه للبصر بسبب ظلمه حتى انه كان "يقف فى شباك القبة الأشرفية بطول الليل ويتضرع إلى الله تعالى ويقول : يا من لا يوصف بالظلم والجورى ، ارحم عبدك قانصوه الغورى، ثم يقول: "ربنا ظلمنا انفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين".

وُلّقت عليه الشرىة وتمنع بشدة عندما طُلب منه الأمراء إعادة "الدكك" وهى رسوم كانت تجبى على أبواب الحكام لصالح الأمراء معللاً ذلك بأنه تتأزل عن نحو ثلاثين ألف دينار كانت تحصل سنويا من رسوم المشاهدة المقررة على الحسبة ، وأولى بالأمراء ان يبطلوا ما كان يحصل لهم من أمر الدكك.

ولكن ما ان عوفى الغورى من مرضى عينه ، وعاود نشاطه المعتاد حتى أمر باعادة رسوم الجامعة والمشاهدة والمكوس التى كانت على القمع والبطيخ وغير ذلك كما كانت وزيادة ، وبدأ كما لو كان قد ندم على ما فعله من إظهار العدل فى أيام مرضه فاستحق ان يقول فيه ابن أياس:

سلطاننا مذ كان فى ضعفه يمتحنا عدلا وإحسانا

فمذ شفاه الله من دائه أحدث ظُلما فوق ما كانا

وإضافة إلى فرض الرسوم الجائرة على الأسواق والأنشطة التجارية ، فان السلطان لم يتورع عن التدخل السافر فى شئون التجارة بالزامه التجار شراء أصناف وبضائع بعينها بأسعار مبالغ فيها .

ففى رجب سنة ٩١٧ هـ :أرمى على التجار قاطبة شاشات وأزرأ وأثوابا صوفيا وأرمى على السوق زيتا وعسلا وزيبيا وأصناف بضائع يخسرون فيها الثلث" وأخذ رجال السلطان يستحثون التجار فى سرعة تسديد الثمن ، فغلقت الأسواق بسبب ذلك وأقامت مغلقة عدة أيام

وما ان أهل شهر شعبان حتى كان السلطان قد أرمى على التجار ثيران ، وألزمهم بدفع أربعين دينارا ثمنا لكل ثور "فهرب الجزارون من هذه الرماية وتعطل بيع اللحم البقرى والضانى".

وكرر الغورى هذه الأفعال فى صفر عام ٩٢١ هـ فأخرج "من حواصل الذخيرة أشياء كثيرة من الأمتعة التى كانت فى الحواصل من ترك الخواندات والسئات التى ماتوا واحتوى السلطان على موجودهم ، ما بين قماش وبشاحين زركش وعنبر وأوانى بلور وصينى وكفت وغير ذلك ، وأخرج أشياء كثيرة من شاشات وأزر وأثواب بعلبكي وأثواب صوف قبرسى وغير ذلك فقوم ذلك بنحو خمسين ألف دينار ، فطلب التجار وأرمى عليهم تلك الأصناف بأعلى الأثمان فاطلق فى التجار النار".

وقد خسر التجار عند بيعهم لهذه السلع خاصة الصوف الذى أكلته "العتة" وكذلك أصناف القماش .

ولأن المساواة فى الظلم عدل ، فان السلطان لم تغفل عين رعايته عن الفلاحين فى قراهم . فرسم لكاشفى الشرقية والغربية فى عام ٩١٨ هـ ان يشرعا قبل وفاء النيل فى استخراج "الحمايات والشياخة وقدم الكشاف عن سنة ثمان عشرة وتسعمائة الخراجية قبل ان تدخل" وأهتبل الكشاف الفرصة ، ونزلوا على البلاد وكبسوا على الفلاحين يستخرجون المال منهم بالضرب "والذى يهرب يقبضون على نساءهم وعلى أولادهم فخرّب غالب البلاد ورحلت عنها الفلاحون ..والذى يكون مسافراً من المقطعين يرسمون على زوجته وأولاده ووصيه حتى يأخونون منهم الحماية".

وبالتوازى مع هذه الاجراءات التمسفية التى كانت تطبق من آن لآخر ، لم يتوقف الغورى عن مصادرة التجار والأمراء والموظفين والنساء والاستيلاء على التركات من الوريثة إلا فى فترة مرض عينه.

ويظهر ان السلطان كان من أنصار المقولة المملوكية الشهيرة التى ترى ان الممالك (وعوم

الرعية بالأحرى) وما يملكون من صامت وناطق ملك السلطان.

وكدأبه ، لم يطبق الغورى هذه المقولة فجأة أو على حين غرة بل اعتنى بوضعها موضع التنفيذ العملى منذ الأشهر الأولى لسلطنته.

وكان أول ضحاياه ناظر الخاص ووكيل بيت المال "ناصر الدين بن الصفدى" الذى انتصر فى رابع ذى الحجة سنة ٩٠٧ هـ ، لأن السلطان طلب منه ما لا قلم يقدر على ذلك ويقال انه ابتلع فصاً من الماس قمت من ليلته.

ودرج الغورى على مصادرة الموظفين والمباشرين وفرض الغرامات عليهم كلما احتاج إلى المال لينفق فى مماليكه أو ليجهن تجريدة حربية ، كما وقع فى عام ٩٠٨ هـ وهو يستعد لإخراج تجريدة لاستطلاع أمر الشاه اسماعيل الصفوى . وفى هذه السنة قبض السلطان على مجموعة من المباشرين ووزع عليهم ما لا يسبب أمر التجريدة ، فقبض على الشهابى أحمد ناظر الجيش وسلمه إلى الأمير طرابايى "فعرضه للضرب غير ما مرة حتى أورد ما قرر عليه من المال" ، وقبض على صلاح الدين بن الجيعان وفخر الدين بن العفيف كاتب الممالك وموفق الدين بن القصص القبطى وعبد الباسط بن تقي الدين ناظر الزردخانة وشمس الدين بن مزاحم ناظر الاسطبل "فأقاموا هؤلاء فى التراسيم والضرب حتى غلقوا ما قرر عليهم من المال".

ورغم ان الاخبار وردت برجوع الشاه اسماعيل إلى بلاده ، وطل أمر التجريدة الا ان المصادرات استمرت كما هى . وفى ذات العام توفى الجمالى يوسف بن الزرايزى كاشف الوجه القبلى ، محبوباً بالمقشرة وهو تحت العقوبة ليورد ما لا قرره عليه السلطان .

ومن الطريف ان أنقائم على أمر جمع الأموال المصادرة بالضرب والحبس ، طلع عند صلاة الفجر ومعه بغل يحمل ١٢ ألف دينار لتفرقتها صباحاً على الممالك ، فلما وصل هو والبغل والموكل به قرب باب زويلة خرج عليهم جماعة من الأتراك فى زى العرب واستولوا على المال والبغل فذهب مال المصادرات نون ان ينتفع به السلطان.

وايماننا من الغورى بأهمية التخصص الوظيفى فقد عين "على بن أبى الجود" ناظراً للأوقاف ومسئولاً فى المقام الأول عن المصادرات ، على ان يورد للخزينة السلطانية فى الشهر الواحد اثنى عشر ألف دينار . فأنظر ابن أبى الجود الظلم الفاحش بالديار المصرية وصادر حتى تجار الأروام وعادى أرياب الدولة قاطبة من أمير ومباشر من كثرة المصادرات.

وكان أصل أبو الجود هذا ، سوقى من الصليبية (بحى طولون) يقوم فى دكان أبيه الحلوانى بقلى المشبك بيده فى رمضان وإذا كان عارفا بأحوال التجار عالما بالطرق التى يستخرج بها أموالهم ، وبسبب مظلالمه تلاشى أمر الثغور كالأسكندرية ودمياط ويندر جدة .

ولأن المذكور كان متمتعا برعاية السلطان ، فقد هابت الناس قاطبة وصارت له حرمة وافرة بمصر ، فكان كما يقال فى المعنى :

إذا ما اللثيم رقا رتبةً تملقُ له وانتظرُ وضعها
وقبل يدها إذا مدها إذا كنت لم تستطع قطعها

وبعد ان نال الغورى أغراضه من مصادرات على بن أبى الجود ، التفت إليه ونكبه فى كل ما يملك فأمر بالقبض عليه وعلى حاشيته وقلمانه وختم على حواصله وبيوته ورسم على نسائه وأحاط به البلاء من كل جانب وكان هذا آخر سعده وأول عكسه .

ودار صاحبنا فى ساقية العذاب ، فأنزل فى الحديد من القلعة إلى دار الزنى بركات الذى ورث وظائفه وأعيد إلى القلعة فى اليوم التالى ليعرض أمام السلطان الذى "ضربه بالمقارع عشرين شيباً حتى خرق جنبه وأشرف على الموت فلم يرث له أحد من الناس بموجب ما كان يفعله من أنواع المظالم بالناس وقد أخذ من الجانب الذى كان يأمن إليه" .

وانتهى المطاف بابن أبى الجود إلى ان نقل إلى بيت الوالى ليعاقبه فلما تسلمه الوالى عصره فى رجليه ويديه حتى أورد بعض شئ من المال الذى قرر عليه .

أما عنبر مقدم الممالك فقد خشى ان يواجه مصير ابن أبى الجود ، فآثر الهرب من وجه السلطان الذى طلب منه ما لا لم يقدر عليه ، ولكن قبض عليه بعد أربعة أيام وقيل انه لما وقف بين يدى الغورى وبخه السلطان بالكلام وقال له "من إيش هريت وانت بقيت مقدم الممالك أمير عشرة ، فقال له عنبر : من عادة العبيد السودان الهروب ، فاستحسن السلطان منه الجواب" .

ولكن القاضى بدر الدين بن مزهر لم يحرك ساكنا وهو يواجه ما هو أسوأ من مصير ابن أبى الجود . ففى الثانى والعشرين من جمادى الأولى سنة ٩١٠ هـ ، أحضره السلطان وهو فى الحديد ووبخه ثم بطحه وضربه ضرباً مبرحاً حتى كاد ان يهلك . وكان ذلك أول الغيث الذى أغرق ابن مزهر .

فمن أجل استصفاء أموال القاضى بدر الدين أوكل السلطان مهمة تعذيبه إلى فريق على درجة عالية من الكفاءة فى مثل هذه الأمور يضم بين صفوفه "الحاج بركات بن موسى ومعين

الدين بن شمس وكيل بيت المال وإبراهيم داوودار والى والرئيس كمال الدين المزين (مشرف طبي) فما أبقوا ممكنا فى عذابه".

بدأ التعذيب أولا بالطريقة المألوفة وهو عصر الاكعاب والركب وأتبع ذلك بدق القصب فى أصابعه واحراقها بالنار حتى وقعت عُقد أصابعه ، فلم يقلع ذلك كله فى فك عقدة لسان ابن مزهر. فما كان من أعضاء فريق التعذيب الا ان "نوعوا له أنواع العذاب ، فأخذوا له كماشة حديد وأحموها بالنار واختطفوا بها أبزازه وأطعموها له ثم أخذوا له حبل قنب ولووه على أصداعه حتى نفرت عيناه من وجهه وسالت على خديه وقاسى ما لا خير فيه وعُذِّب بأنواع العذاب الشديد".

ولم يرفع الغورى عن ابن مزهر سوط العذاب الا بعد ان وافاه الأجل المحتوم ، ففُسل وكُنْفَ وصُلِّيَ عليه ونزلوا به من القلعة وتوجهوا به إلى تربة أبيه فدفن عليه.

وعلى النقيض من حالة بدر الدين بن مزهر ، فقد "أنعم" السلطان على القاضى فخر الدين بن العفيف كاتب الممالك بعزله وتعزيمه ألفى دينار يوردها للخزائن الشريفة مع حبسه حتى يوردها .

وتفرق أيضا بالزينة فرج الحاجب الذى قرر عليه أولا عشرة آلاف دينار ثم عاد فخفضها إلى خمسة آلاف دينار "فأباع جميع قماشه وريزقه وما يملكه وأقام مدة طويلة وهو فى التوكيل به وقاسى شدائد ومحنا عظيمة" ولكنه خرج بروحه.

وفى رجب سنة ٩١٥ هـ قبض السلطان على جلال الطنبدى أحد نواب الحنابلة ، وقد كذب عليه بعض أعدائه وأوحى للسلطان بأن قانصوه خمسمائة الذى تسلطن لبعض الوقت قد أودع عنده ما لا يطلبه الغورى وحبسه وقاسى شدائد ومحنا وصوبد غير ما مرة بسبب قانصوه خمسمائة فإنه كان من جملة أصحابه.

وفيه أيضاً انتحر والد معين الدين بن شمس وكيل السلطان بابتلاع فص من المال اعجزه عن أداء مال طلبه منه الغورى.

وقد شهد عام ٩١٥ هـ نشاطا محموداً للسلطان من أجل تحصيل ما كان منكسرا على المباشرين من غرامات قديمة وكانت جعلتها حوالى ستمائة ألف دينار.

وفى هذا العام أيضاً قبض الغورى على المعلم "على الصغير أحد معاملى اللحم ، فلما قبض عليه قررّ عليه ستين ألف دينار واستمر فى التوكيل به ، وكان المعلم على هذا من خيار

الناس ناتجاً بالسداد وله شهرة طائلة وبرٌ ومعروف وكان كثير الحشمة في حق الناس .
ولم يستثن قانصوه الغوري من مصادراته أقرب أخصائه يوسف بن أبي أصيبغ فأمّر بحبسّه في العرقانة وقرر عليه نحواً من أربعين ألف دينار ، ولما تراقد عن المال سلمه للوالى ليعاقبه ويعصره .

أما ضحاياه في عام ٩١٦ هـ ، فكان من بينهم مهتار الطشتخاناه محمد الذي عزل عن وظيفته ولم يعد إليها الا بعد دفع غرامة للسلطان قدرها خمسة آلاف دينار ، والمعلم خضر أحد معاملي اللحم الذي فر من وجه السلطان لمطالبته بالأموال ، كما سلم للزيني بركات مجموعة ممن كانوا في الترسيم بسبب الأموال المتأخرة عليهم فعاقبهم الوالى وحبسهم في المقشرة .

كما كثرت مصادرات السلطان للمباشرين حتى أنه صادر عرب اليسار الذين يسكنون تحت القلعة وقرر عليهم مالا له صورة ، وقال لهم : إنتوا عملتوا كيما ن تراب تحت القلعة من عفشكم ما يشتل ولا بعشرة آلاف دينار ، وجعل ذلك حجة عليهم .

واختتم هذا العام المشؤم بمصادرة جماعة من الزردكاشية وقرر على أحدهم وهو أحمد بن قراكرز عشرة آلاف دينار ووضعه في الحديد .

وكان الغوري يلجأ أحيانا إلى تعيين بعض الأمراء في وظائف النواوين ليجعل ذلك تكتة لمصادرتهم ، مثلما وقع مع جاني بك نوادر الأمير طراباي ، الذي قرره في نظر الديوان الشريف المفرد "وهذه مصادرة لجاني بيك في أخذ ماله بحسن عبارة وأقرب طريقة" .

وفي شهر رمضان من عام ٩١٧ هـ أمر قانصوه الغوري بالقاضي أبي البقاء ناظر الأسطبل ومستوفى الخاص "فوضعه في الحديد وعراه من أثوابه وكشف رأسه وكان ذلك في قوة البرد ، فسلمّه إلى الوالى .. ونزل من القلعة وهو ماشى عريان مكشوف الرأس في الحديد وحلف السلطان بحياة رأسه أنه لا يلبس أثوابه ولا عمامته حتى يثقل ما قرره عليه من المال ، ورسم للوالى بأن يُقعدّه على البلاط من غير فرش .

وزاد أمر القاضي سوءاً أن الغوري وضع يده على مصانع سكر كانت له بدمياط وفي ريعها ما يكفي لسداد المال ، وطالبه بعد ذلك بالمال الذي قرره عليه .

ولم يقف السلطان عند المالمالك والمباشرين العاملين بخدمة الدولة ، بل صادر أيضا طوائف بعينها وفرض عليهم "تُرجمات كالفارسية واليهود .

ففى رجب عام ٩١٥ هـ أفرد الغورى على طائفة المغاربة اثنين وثلاثين ألف دينار "وكان سبب ذلك أن تغرى برى الترجمان لما توجه إلى بلاد الفرنج اشترى من ملوك الافرنج عدة أسرى من المغاربة بنحو من خمسين ألف دينار ، فلما خلصوا أراد السلطان ان يوزع ما غرمه من المال على طائفة المغاربة التى بمصر والاسكندرية فى نظير ما غرمه".
أما اليهود فكان لهم كفل" لا يأس به من مصادرات الغورى وغراماته المستمرة .

ف عندما شرع الغورى فى مصادرة المعلم يعقوب أحد المسؤولين عن دار سك النقود فى عام ٩١٧ هـ ، أظهر يعقوب اليهودى العجز عن سداد المائة ألف دينار المقررة عليه ، فما كان من السلطان الا ان "رسم بأن طائفة اليهود السمرة (السامرة) والرَبَّان تساعد المعلم يعقوب فى هذه المصادرة ، فتوزعوا ذلك على سامرة والرَبَّان والقراء (القرءاون) وجماعة من التجار اليهود فحصل لهم الضرر الشامل قاطبه وقيل تضاعفت هذه المصادرة إلى دون المائة ألف دينار".

ويظهر ان السلطان كان يبدى حفاوة خاصة باليهود العالمين فى دار الضرب لأنهم كانوا يجنون أرباحاً طائلة من اشرافهم على سك النقود الذهبية والفضية السلطنة . فنعرف ان المدعو "يوسف شنشوا" اليهودى من أصل أفرنجى والعارف باللغة التركية وكان قد استقر معلما فى دار الضرب ، تأخر عليه مبلغ ١٢ ألف دينار "من بقايا المصادرات وحساب قديم" وتكاسل عن توريد المبلغ ، فأرسله السلطان إلى المقشرة فاقام بها أياما ولم يرد شيئا مما عليه من المال ، فأحضره السلطان بين يديه وأحضر له المعاصير وعصره فى أكعابه فى وسط الميدان بين يديه ، فلما تزايد به أمر الوجع من عصر أكعابه أسلم وقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله. برأت عن كل دين بخلاف دين الاسلام ، فكبر الحاضرون من العسكر والناس أجمعين".

ولما كان الغورى لا يفرق فى مصادراته بين مسلم وئمة ، وذلك هو عين العدل فى الظلم فانه لم يلتفت إلى إسلامه "وأبقاء بالعمامة الصفراء ورسم لحى بن نكار دوا دار الوالى بأن يتسلمه ويعاقبه ويستخلص منه المال جميعه وقال : المسلمون كثير والإسلام ماله حاجة بهذا ، فشكك ابن نكار فى الحديد ونزل به ليعاقبه ويستخلص منه المال ، فكان كما يقال : إذا تسلط على اليهودى يسلم".

ولعل السلطان قانصوه الغورى هو الوحيد بين ملوك عصره وأوانه الذى صادر متسولا . فقد حدث ان أحضروا بين يديه شخصا من "الشحاتين الجعيدية" وجنوا معه مائة وسبعين

دينارا من النقود الذهبية العالية العيار التي ضربها الأشرف برسباي فسأله السلطان عن مصدر هذا الذهب فرد الشحات بأنه ورثهم عن أمه ، فتأخذ السلطان منه ذلك الذهب وسلمه إلى محمد مهتار الطشتخانة ، ورسم بأن يشتري للشحات من ذهبه جوخة وقيميصا وعمامة وأن يصرف له في كل يوم نصفين فضة يأكل بها حتى تفرغ قلوبه ، فلم يرض الشحات بذلك وصار يقول "عينى ذهبى ومالى حاجة بكسوتكم واستمر الذهب تحت يد محمد المهتار" وراحت على المتسول دنائره.

ومن طرائف الفورى انه أحضر أمامه أحد أبناء التجار وقال له عمر بن عبد اللطيف . وكان الرجل متهما بأنه قد قتل زوجته وأحرقها بالنار لأمر وقع منها بمدينة رشيد. ولما وقف أمامه فى الحديد عاقبه على ذلك أشد ،سقوية فلم يقر بشئ فاحتاط على موجوده جميعا وأسلب نعمته وكان فى سعة من المال ثم سجنه وأقام به مدة طويلة نحو من أربع سنين وقاسى شدائد ومحنًا .

ولم يرق جانب السلطان لبنات حواء ليخرجهن من دائرة مصادراته بل كن دائما فى . ضحاياه منذ الأيام الأولى لولايته.

فبعد استقراره على كرسى السلطنة سارع الفورى بالقبض على "خوند أصل باى" أم الملك الناصر وطلع بها إلى القلعة ووكّل بها عدة من الطواشية (الخصيان) . حتى لا يقال انه ،لاسمح الله، يهتك الأعراض فمرامه الأوحده هو المال وحسب.

وأقامت "أصل باى" فى الحبس عدة أيام وقاست غاية البهدة وقرر عليها مبلغا من المال فلم تورده منه شيئا وأظهرت العجز "فرسم السلطان بنقيها إلى مكة فشفع فيها الأمير قرقماس أمير سلاح والأمير طراباى من النفى وأوربت من المال الذى قرّر عليها بعض شئ".

ومع ذلك فان الفورى انتهز فرصة خروجها للحج وأمر بإبقائها فى مكة حتى توفيت هناك. وما ان بلغه نبأ وفاتها حتى شرع فى القبض على جماعتها بالقاهرة ، فظهر لخوند أصل باى أشياء كثيرة من أموال وتحف فى عدة حواصل ، وقد جرى لجماعة من النساء بسببها "مالا خير فيه وضربوا وعصروا غير ما مرة وما قاسوا خيرا من جرتها واستمروا فى التراسيم مدة طويلة".

كما قاست "خوند جان كلدى" زوجة الملك الظاهر قانصوه شدائد فى أيام الفورى لأنها لم تفر بمكان اختفاء زوجها . إذ قام رجال السلطان بعصرها فى أكعابها وأكتافها حتى أشرفت

على الموت ، وكانت ذات عقل ودين .

ومن عادات السلطان التي لم يقارحها طيلة مدة حكمه "انه كان يضع يده على أموال التركات الأهلية ويأخذ مال الأيتام ظلما ، ولو كان للميت أولاد ذكور فيمنعهم من ميراثهم ، ويخالف أمر الشرع الشريف" .

ولقد عد من جملة سعيه وفاة أكبر أميرين في سلطنته وهما قرقماس وطراباي في غضون مائة يوم ، ليس فقط لانهما كانا مصدر خطر على انفرادة بالحكم ، ولكن قبل ذلك لانه احتاط على موجودهما من صامت وناطق وورثهما في كل ما جمعه من أوال وخيول وجمال وسلاح وغير ذلك .

ترى هل ترك الفوري طائفة أو فئة إجتماعية ولم يصادر بعض أفرادها ؟ نعم فهناك بنات الخواطي ، ولم يكن ليفيب عن السلطان مثل تلك الفواني بما عرف عنهن من سعة الحال .

ففي رجب سنة ٩١٥ هـ قبض والى القاهرة على امرأة تسمى أنس وكانت قبيحة السيرة تجمع عندها بنات الخطاء ، وكانت ساكنة بالأزكية وتوجهت إلى قليوب بعد ذبوع صيتها . فأرسل السلطان بالقبض عليها .

فلما قبضوا عليها أمر السلطان بتغريقها في النيل ، ولكن هذا الأمر لم يجد طريقه لحين التنفيذ لان الست أنس أفدت نفسها بخمسائة دينار ، فاكفى الفوري بنفيها .

ولم يشأ قانصوه الفوري ان يغادر عالم الأحياء لئلا يترك للأجيال اللاحقة له أثرا ماديا يشهد بصحة ما ذكرته المصادر التاريخية عن مساوئه .

وأختار الفوري سوق "الشرابشين" الواقع في شارع بين القصرين ، قصبة القاهرة وأهم شوارعها ، ليحتضن مشروعه الأخرى الذى يضمن به ، من وجهة نظره ، قصرأ في الجنة .

وكان طموح السلطان أكبر من ان تتسع له هذه المنطقة المزدهمة بانواع المباني ، إذ كان يروم انشاء مسجد ومدرسة ومدفن وسبيل دفعة واحدة .

وعلى طريقة "الخطوة خطوة" بدأ الفوري في البحث عن قطعة أرض يشيد عليها مسجده ودله أصحاب السوء على مدرسة تحت الانشاء ، فقبض على صاحبها "الطواشى مختص" وصادره وقرر عليه مالا جزيلاً "فأعطاه هذه المدرسة من جملة ما قرر عليه من المال وكان بنى منها بعض شئ" . وهكذا جاءت أرض المسجد غصبا ومصادرة . فهل من مزيد؟

فلما ملك الفوري المدرسة همم ما بناه مختص ثم أوسع في بنائها وأخذ سوق الجمالون وما

حواله من الأسواق وبضم هذه الأراضي غضباً ليقم عليها مسجده ،
 وأنفق السلطان على عمارته من المال الذي جمعه من وجوه المظالم ومصادرات الناس ،
 وحتى مواد البناء فقد حصل عليها بأبجس الأثمان ، وأخذ غالب رخام المسجد من أجاكن
 شتى ، فأخرب قاعة شموال اليهودى الصيرفى وأخذ رخابها وأبوابها وقعل مثل ذلك بعدة
 قاعات .
 واستحق هذا المسك المشين أن يفتنه المجتمع المتمسك بقيم الإسلام ونبأيته ، فسمى
 بقض اللطفاء هذه المدرسة المسجد الحرام بلا وقع فيها من غضبوية الأرض ومنصرف
 كالعارة من مال فيه شبهات .

وكما كافأ السلطان شاد العازة "إينال" وعدة وأقرة ممن عمل معه من المهندسين والبنائين
 والمرحمين والنجارين وأرباب الصنائع ، أدخل أيضاً على "قاضي القضاة عبد البر بن الشحنة
 كونه حكم بصحة الخطبة في هذا الجامع" وتلك ولا شك جرأة على الدين يستحق أن يجازيه
 عليها سلطان ظالم غشوم عسوف مثل قانصوه الغورى .
 وقد أنفق السلطان مع مسجده الخراكم هذا جملة من الغرافيا ، فلعل أفتها أنه لم يدفن
 بقبته كما أراد ذلك فأعد له ، خير لم يعثر على جثته بعد موته في المعركة مرج رابق .

ومن عجيب أن الطراشى محتضن الذي كان قد بنى أناس مدرسة الغورى أولاً وأخذها منه
 غضبا في المصادرة "سأل الغورى أن يجعل له في المدرسة مكانا يدفن فيه إذا مات فممنعه
 الغورى من ذلك ، فمتع الله الغورى من الدفن في منسبته وصار لا يعرف له مكان قبر فعد
 ذلك من العبر .

وكسائر المساجد وبيوت العبادة التي شيدت بطرق وأموال تشبوهه فقد أغضب شيخ
 الغورى باقة سقوط الماذن بعد ثلاث سنوات من انتهاء العمل فيها .
 ورغم متانة بناء المئذنة التي جعل لها أربعة رؤوس ، إلا أنها مالت وتشتت ، مما استدعى
 هدمها وإعادة بنائها مع تشييد الجزء العلوى منها بالطوب الأحمر ووضعوا عليه قاشانى أزرق
 اللون .

وعندما رغب السلطان في تشييد مدرسة ملحق بها ضريح وسبيل ماء ، تواجه مسجده ،
 قام باستبدال قيسارية الأمير على التي تجاه جامعها وكانت جارية في أوقاف المدرسة التي
 بشارع بين القصرين ولما تم استبدالها قام الغورى بهم القيسارية وبنى مكانها القبة والمدفن

والصبريج والسبيل وغير ذلك من الأماكن التي مازالت قائمة هناك على يسار المتوجه إلى حي الغورية.

وقد بالغ الغورى فى زخرفة المدرسة بالرخام "وعقد هناك قبة كبيرة على المدفن وخلفها بقاشانى أزرق فلم يثقل ذلك على الناس".

وحشد السلطان فى مدرسته ما كان موجوداً فى رباط الآثار بمصر القديمة من مخلفات نسبت للرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم والمصحف العثمانى وجميع ذلك محفوظ الآن بالمشهد الصينى بالقاهرة ونقل إلى مدرسته أيضاً "الرعية العظيمة المكتوبة بالذهب التى كانت بالخانقاه البكمرية التى بالمقراة".

ولأن هذه المدرسة شيدت بنون مثناة فقد أصاب الزهن أعلى قمة فى بنائها وهى القبة . وفى خلال الأعوام من ٩١٧ هـ إلى ٩١٩ هـ أعيد ترميم هذه القبة ثلاث مرات بعد أن تشقق بناؤها وألت إلى السقوط . فتم أولاً هدم الجزء الأسفل منها فقط مع إعادة ترميمها ولم يقد ذلك الاجراء شيئاً فأعيد الترميم مرة ثانية ولكن حالة القبة تدهورت حتى كادت تسقط على المارة ، مما اضطر السلطان فى نهاية المطاف إلى الأمر بهدمها عن آخرها وإعادةها الكامل.

بيد أن كل هذه العناية التى وجهها السلطان للقبة التى كان مقيضاً لها أن تظل مدفنه ، لم تقضى ثمارها وانهارت القبة فى وقت لاحق وحل مكانها قبة خشبية عام ١٨٨١م وهدمت بعد ذلك وأعادت لجنة حفظ الآثار تسقيفها على الوضع القائم الآن.

وعلى أية حال فقد رحل الغورى عن الحياة الدنيا قتيلاً تحت سنايك خيل سليم العثمانى دن أن تنفعه الأموال التى اغتصبها أو ببيوت العبادة التى شيدها بالعسف والسرقه ، ولم تبق من ذكراه إلا سيرة عطلة وتسعينة شعبية حكيمة لمسجده "بالمسجد الحرام" وهو آيل للسقوط بأكمله الآن ، فكان انتصار العثمانيين عليه فى مرج دابق بمثابة انتقام ريانى من أفعاله مع الرعية فكان ، كما قيل فى المعنى :

أين الملوك الذى فى الأرض قد ظلموا والله منهم لقد أخلى أماكنهم
فاستغنى بالسمع عن مرأهم غطاً فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم



محمد علي ورجاله

يقولون "إن الصدفة لا تأتي إلا لمن يستحقها"، وقد جاءت الصدفة للألباني محمد علي عندما جاء إلي مصر ضمن الجيش العثماني لاجلاء الحملة الفرنسية عنها في مطلع القرن الماضي، ولأنه رغم كل شيء كان أهلاً لتلك الصدفة، فإنه لم يدعها تفلت من بين يديه.

وقد استحق محمد علي حكم مصر "صدفة" وهو الذي لم يكلف نفسه عناء تعلم القراءة والكتابة لا بلغة الأتراك وهو الضابط بجيشهم ولا بلغة العرب وهو حاكم كنانتهم والمتطلع لتكوين امبراطورية تضم بلادهم مكتفياً بأن حياته البائسة في ألبانيا قد علمته من "أين تؤكل الكتف".

صادف الضابط الطموح مصر وهي قائمه عند مفترق الطرق زائفة النظرات بين ماضٍ تولى ومستقبل أت، فقرأ بفراصة القناص ما ينور بخلداه وما يعمل في نفوس أهلها، ولأنه لم يكن من جملة الحكام، فقد أدرك بدون مكابرة، ما تعانيه عنه الأتراك العثمانيون والمماليك الشركس من حقائق.

كانت الحقيقة الأولى، أن مصر أدركت بالوعي والتجربة في سنوات الاحتلال الفرنسي الثلاث ما غمض عليها عشرات السنين، فعرفت أن حكامها الذين أذاقوها الذل والهوان، أضعف جنداً وناصراً من الفرنسيين الذين أعيام أهل القاهرة في ثورتهم الأولى والثانية.

والحقيقة الثانية ، أن الشعب المصري بعد أن رأى بعينه ثمار المشاركة المحودة لعلمائه وزعمائه في إدارة شئون البلاد من خلال "الديوان" الفرنسي ، لن يقبل ما كان يسكت عليه ، علي مضض ، من زيادة الضرائب وعسف جبايتها ، بل وسيستعنى لأن يكون له كفل في تقرير شؤونه.

وثالث الحقائق أن المصريين قد باتوا أقل طواعية لسيطرة الأتراك العثمانيين علي حكم مصر ، وأبعد عن أن يكونوا أسلس قياداً لسطوة وجبروت المماليك ، لاسيما وقد اكتشفوا أنهم آخر من يركن للمسلمون إليهم دفاعاً عن الوطن والدين بوجه أوربا الناهضة ، وأنهم أجهل من أن يحملوا مشعل الحضارة والتمدن لأبعد من مواطني أقدامهم ولو لخطوة واحدة .

أما الحقيقة الرابعة ، وهي صلة وثيقة بالسابقة ، فهي أن المصريين قد عزموا علي أخذ أمورهم بأنفسهم بعد أن أظهرت المحنة التي مروا بها زعماء وقادة طبيعيين (أزوا) مطالب الناس وقادوا نضالهم ضد المحتل ، وأثبتوا أنهم أكفاء بما يكفي لإدارة شئون مصر المحروسة . وخامس الحقائق وآخرها ، أن الشعب المصري قد أيقن أن رحيل الفرنسيين عن مصر قد تحقق بفضل صمود المصريين وتضحياتهم وليس للعثمانيين أو الأتراك أي فضل في ذلك وأن الآن قد أن لان تشب ولاية مصر عن "طوق" الوصاية العثمانية وتزجج عن كاملها مظالم المماليك الجراكسة .

أدرك محمد علي الحقائق الخمس وهو يتنقل بين الأتراك والمماليك وعامة الناس وعلمائهم وقرر أن يقيم نفسه في تلك المساحة المجهولة بين رفض المصريين عملياً الخضوع لسلطة الخليفة المقيم علي ضفاف السيفور ، ورغبتهم في أن يتولوا أمورهم بأنفسهم . وشرع محمد علي في تشييد جسور الثقة بينه وبين القيادات الجماهيرية وعلي رأسها نقيب الأشراف "عمر مكرم" ، موهما إياها بانحيازها الكامل لمطالبها بإصلاح أداة الحكم ، ومنع الباشوات والمماليك من فرض المزيد من الضرائب والمظالم ، وأظهر الألباني ما هو أكثر من تبني الرطانة الشعبية المناوئة للفساد الحكومي ، عندما ساند ثورة المصريين ضد الوالي "أحمد خورشيد باشا" وهي مساندة ذات طابع عسكري كانت تفتقد لها يوماً حركات التمرد التي قامت بها القيادات الشعبية ضد الولاة العثمانيين وعندما أينعت ثمار الحركة الشعبية التي لزعمها السيد عمر مكرم وسقط خورشيد باشا كان محمد علي في وضع يسمح له بجني ثمار الأحداث التي لم يعهد الخليفة العثماني مثلها قبل هذا التاريخ لا سيما وأن العلماء وقادة الشعب اجتمعوا أمروهم في عرض حال بقوا إلي الاستانة علي عزل خورشيد وتعيين

الألباني محمد علي عوضاً عنه وما كان من السلطان سليم الثالث إلا أن أقر بالأمر الواقع فعلاً ونصب محمد علي باشا والياً علي مصر في عام ١٨٠٥م في خطوة لا تعد إستجابة لرغبة شعبية قدري ما تعتبر انصياعاً ليزان القوى العسكري بين طوائف الجند العثماني و فرقة المماليك والذي مال بشدة لصالح فرقة الأنازود التي يقودها محمد علي .

وبعد أن استقر الباشا الجندي علي كرسي الحكم وأمسك بزمام الأمور ، كشف عن قبائحه التي لم تختلف في كثير أو قليل عن مساوئ أسلافه ، كما لو كان كرسي الحكم قد أمده بميراث من سبقوه بمجرد الجلوس عليه .

فإذا بمحمد علي أكثر جشعاً وطمعاً في المال من المماليك الجراكسة ، وأبعد غوراً منهم في سلب الناس ثرواتهم وإحاطتهم بالضرائب الباهظة ، بل وهوكسانر الباشوات السابقين أكثر ميلاً للأفراد بالسلطة ، وأشد نفوراً من النقود الجنيد للقوى الشعبية .

وأراد الألباني الماكر أن يضرب عصفوريين بحجر واحد ، فأخذ يطالب عمر مكرم بفرض ضرائب جديدة لتمويل حرية البلاد العاجزة من تحمل الإصلاحات الاقتصادية والعسكرية التي أملت لها ظروف ما بعد الحملة الفرنسية علي مصر .

وكان ذلك وحده كفيلاً بأن يحصل الباشا لنفسه علي الأموال في ذات الوقت الذي يتحمل فيه عمر مكرم أمام الشعب أوزار هذه الضرائب المستجدة ، وعندما أدرك نقيب الأشراف أبعاد ما يخطط له الوالي وأمتنع عن تلبية رغباته في زيادة الضرائب ، كان محمد علي قد نجح في شق صفوف الحركة الشعبية واستمال كثرة من رموزها تاركاً عمر مكرم ليواجه غضبه المحتوم .

وحانت لحظة الطلاق والفراق بين الضابط الألباني وبين الجماهير التي حملته لكرسي الولاية في عام ١٢٢٤ هـ . ففي هذا العام أصبر عمر مكرم علي ألا يمكن محمد علي من زيادة ضرائب الفانض ومال الحماية والأوسية والرزق ، وأمتنع عن الصعود للقلعة والاجتماع به ، في إشارة واضحة لتخليه عن دعم الباشا الألباني الذي غدر بالحركة الشعبية وأهدر كافة مطالبها ومكتسباتها .

عندئذ قرر محمد علي أن يسلب نقيب الأشراف آخر أسلحته ، فنزع عنه تأييد مشايخ الأزهر بعد ما نجحت سياسته في فض الناس عن زعيمهم الذي قاد تضالهم ضد الظلم ، فإذا به يستبدل ظالماً ثركياً بأخر من الألبان .

ووجد الباشا ضالته المنشودة في حقد بعض المشايخ علي عمر مكرم وما صار إليه من مكانة شعبية ، بات معها الوالي العثماني علي حد تعبير الجبرتي ، "يخشى صولاته ويعلم ان الرعية والعامه تحت أمره أن شاء جمعهم وان شاء قرقهم وهو الذي قام بنصره وساعده وأعانه وجمع الخاصة والعامه حتي ملكه الأقليم ويرى انه ان شاء فعل بنقيض ذلك ."

وداخل بعض الشيوخ الطمع في الدنيا ، بعد ما لاطفهم محمد علي ووعدهم بوظائف عمر مكرم وخاصة نقابته للأشراف ونظره في بعض الأوقاف ، "فتفرقت الآراء وراج سوق النفاق وتحركت حقائق الحقد والحسد وكثر سعيهم وتناجيههم بالليل والنهار".

ولما أيقن الألباني الذي يصفه أحد أتباعه وهو ديوان أفندي بأنه "شاب مغرور جاهل وظالم غشوم" أن السيد عمر مكرم قد حسم أمره علي مفاجاته وعزم علي سحب الاعتراف الشعبي به ، سارع ، أي محمد علي ، إلي خلع عمر مكرم من نقابة الأشراف وعين مكانه شيخ السادات ، وأمر بنفى زعيم الشعب إلي دمياط .

وفي مستهل رجب ١٢٢٤ هـ سافر عمر مكرم متفياً إلي دمياط والناس تتباكي عليه حزناً وغما لانه "كان ركناً وملجأ ومقصدا للناس ولتعصبه علي نصرة الحق" . وعندما كان يجري ذلك الحدث المسايوي عند ساحل النيل ببولاق ، كان الشيخ المهدي يصعد إلي القلعة قاصداً الباشا ليطالب منه وظائف رفيق نضاله المنفي ، فأنعم عليه بنظر أوقاف الامام الشافعي ونظر وقف سنان باشا ببولاق ، ودفع إليه أيضاً ما كان متأخراً له من جرايات مدة أربع سنوات ، وذلك "بتظير اجتهاده في خيانة السيد عمر حتي أوقعوا به ما ذكر".

ولم يتوقف محمد علي عند هذه المذمة ، بل أتبعها بأخرى أدهى وأنكى ، فلوعز إلي مشايخ الوقت فكتبوا "عرضحال" للخليفة العثماني يبررون فيه عزل عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه لعدوا له عيوباً ومثالب وجنحاً وذنباً ، مختلفة جميعها كقولهم أنه أدخل في دفتر الأشراف أسماء أشخاص ممن أسلم من القبط واليهود .

ولما كان "العرضحال" فجأً بدرجة يستحيل معها ان يوقع عليه من لديه حياء أو بقية من دين ، فقد أضطر المشايخ المتحمسون للزم في عمر مكرم ، وعلي رأسهم الشيخ الأمير والشيخ السادات ، إلي التخفيف من لهجته وتهديد من يمتنع من الشيوخ عن التوقيع عليه ، فلم يثبت علي موقف الرفض سوى شيخ واحد هو السيد أحمد البطحاوي مفتي الصنفية .

ودفع الرجل ثمن وقفته الشجاعة ، إذ عزله مشايخ محمد علي من منصب الاقتاء لكونه لم

يوافقهم في شهادة الزور ، واعتكف الشيخ الطحاوي في داره لا يخرج منها الا للصلاة ، أما الشيوخ الذين انتصروا لمحمد علي ، فلم تقم لهم قائمة بعد خروج عمر مكرم من القاهرة ولم ترتفع لهم راية "ولم يزالوا بعده في انحطاط وانخفاض".

ومن حينئذ ، لم يفارق محمد علي أول ما أظهر من قبائح ومساوئ ، فظل وفيا لمبدأ التفرّد بالسلطة وبينين إزراء الجماهير واعتبارها وسيلة لمشروعاته لاغاية بحال من الأحوال ، حتي آخر يوم في حياته.

ولا يستطيع أكثر الناس تعاطفاً مع محمد علي ان يبرر عصفه بالحركة الشعبية أو يدافع عن تجاهله لإرادة رعاياه ، رغم ذلك التقدير الخاص الذي يحظى به بوصفه أول بناء مصر الحديثة.

ان المتفحص لصورة مصر الناهضة من ثبات العصر العثماني الأخير في بداية القرن الماضي ، سرعان ما يكتشف ان هذه الصورة الفسيفسائية قد صيغت من معاناة الشعب وتضحياته ووضعت في إطار من الأمان والاحلام التي لم يقدر الجماهير ان تراها رأى العين أو تتلمسها باناملها.

فالباشا الأباني الأصل ورث عن أسلافه الجراكسة والعثمانيين جميعا ، كل ما يتوصل به إلي استصفاء أموال الناس ، حتي اجتمع فيه من المساوئ ما تفرق في أسلافه.

وها هو يبدأ عهده بذات البداية التي انطلق منها سلاطين المماليك وولاة الدولة العثمانية عند توليهم السلطة ، وكان آخرهم سابقه أحمد باشا خورشيد الذي أقصاه الشعب لظلمه وجوره.

والبداية الخالدة أبداً هي الأتعاء بخواء خزائن المال علي يد الحاكم السابق ، وفي ذلك مبرر أكثر من كاف لطلب السلف والقروض ، التي لا ترد عادة ، لتنعيم ميزانية البلاد . وهذه السلف ، هي تعيينها المصادرات التي يكثر الحكام منها بعد السنة الأولى من ولايتهم ، ولكثهم اعتادوا ، من باب الحياء أو التحايل ، ان ينعقوها بالسلف والقروض .

ففي ربيع الأول عام ١٢٢١ هـ طلب محمد علي تراهم سلفة من الملتزمين والتجار وغيرهم ، بنفس القدر الذي دفعوه لأحمد خورشيد ، وطارد رجال الباشا المقرضين وأستحشروهم من غير مهلة ، ومن وجبوه غائباً أو مختفياً لدخلوا داره وطلبوا أهله أو جاره أو شريكه.

وبدون ان يظهر الباشا أي نية لسداد هذه السلف ، بدأ في العام التالي في طلب سلفة

جديدة من التجار قدرها ألفي كيس ، كل كيس منها ٢٥ ألف نصف قضة . وبالطبع كانت السلفة إجبارية خاصة علي الأعيان وتجار البن وأهل وكالة الصابون ووكالة التفاح ووكالة القرب وأجلس محمد علي عساكره "علي الحواصل والوكائل يمنعون من يخرج من حاصله و مخزنته شيئاً الا بقصد الدفع بأصل المطلوب منها".

وأردف صحابنا ذلك بطلب سلف إجبارية ممن عرف عنه سعة الحال وبحبوحة العيش ، "فيكون الانسان جالساً في بيته فيما يشعر الا والمعينون واصلون اليه ويدهم بصلة الطلب إما خمسية أكياس أو عشرة أو أقل أو أكثر ، فاما ان يدفعها والا قبضوا عليه وسحبوه الي السجن فيحبس ويعاقب حتي يتم المطلوب منه".

ومن المضحكات المبكيات في طلب هذه القروض القسرية ان تاجرا كان قد أفلس وباع كل ما يملك من عقار ومتاع ، ونسى ان يسقط اسمه من دفاتر التجار ، ففوجئ بالعسكر يطلبون منه السلفة ويجبرونه الي الحبس وأخذ يستغيث فلم يقات ولم يجد شافعاً ولا راحماً .

وقيل ان يأتي العام الي نهايته كان محمد علي قد فرض علي التجار سلفة ثالثة ، ويعد العساكر في طلبها "فتغيب غالبهم وتورى لعدم ما بأيديهم وخلوا أكياسهم من المال".

وحدث في عام ١٢٢٩ هـ . ان لاحظ الباشا ان التجار مازالوا قادرين علي الدخول في عمليات الشراء الكبيرة مثلاً وقع منهم في الاتجار مع مدينة جدة ، فالتقت اليهم وقال لهم مؤنباً "اننى طلبت منكم مراراً ان تقرضوني المال فادعيتم الافلاس ولاحضرت الموسم يادرتم بأخيه وظهرت أموالكم التي كنتم تخبئون بها فلايد ان تقرضوني ثلثمائة ألف فرانسة * فصالحوه علي مااتى ألف دفعوها نقداً".

ولم ينس الباشا ما درج عليه أسلافه في سنوات حكمهم الأولى من تحصيل الضرائب مقدماً وقيل حلول مواعدها بعام كامل ، ففعل ذلك في عام ١٢٢١ هـ ، ورغم ذلك فانه بدأ في العام التالي بطلب الميري عن سنة ١٢٢٣ هـ .

والواقع ان عناية محمد علي بالريف المصري وأهله لم تتوقف عن المطالبة بإداء ضرائب الأرض مقدماً ، أو الاهتمام بمشاكل الري والزراعة فيه إذ أمطر الفلاحين بأنواع الفرض والمطالب ونوع لهم أصناف المظالم حتي صار ظلم المالك قبله عدلاً وعسفهم رحمة .

ففي بداية عهده فرض المالكون علي بلاد الوجه البحري توريد مقادير معينة من المنون ، وقسم هذه المقادير الي ثلاثة مستويات بحسب اتساع زمام القرية وبرجة عمارتها ، فكان

الأعلي منها يؤدي ثلاثين أردباً من القمح وثلاثين رأساً من الغنم وأربب أرز وثلاثون رطلاً من الجبن ومثلها من السمعن إضافة إلي بعض الأصناف كالتبن والجلّة . وما لبث محمد علي أن عاجل سكان الريف في الوجهين القبلي والبحري بفرضة أخرى بعد عدة شهور بمناسبة قدوم مبعوث الخليفة العثماني في شهر رجب من عام ١٢٢١ هـ .

وما إن أهل عام ١٢٢٢ هـ حتي كان زيانة محمد علي قد اكملوا تحرير دفاتر الفرضة والمظالم التي ابدعوها علي القرايط واقطاعات الأراضي ، فعينوا العساكر لتحصيلها من المزارعين .

وعندما أوشك المبعوثون علي مغادرة القرني بغد تجصيل الفرضة ، أرسل الباشا إلي ذات القرني من يطالب أهلها بفرضة غلال ومنمن وشعير وفول ، فمن لم يجدوا عندهم شيئاً من هذه الأصناف أن ما يعدلها من الدراهم ، أخذوا مواشيهم وأبقارهم لتأتي أربابها ويدفعون ما تقرر عليهم ، ومن لم يأت منهم لافتداء رهائته ، ليغت مواشيه علي الجزارين قهراً بأقصى القيمة .

وبمناسبة شهر رمضان من نفس العام قرر الباشا فرضة علي ملتزمي الأراضي الزراعية قدرها ثلاثة آلاف نصف قضة علي كل قيراط ، وبإلطيح فقد أجبر الملتزمون فلاحهم علي دفع مال هذه الفرضة .

ويبدو أن محمد علي كان يؤمل في أكثر مما تحصل له من هذه الفرض المتتابعة ، فنزل بنفسه في عام ١٢٢٣ هـ إلي بلاد الوجه البحري ، وفرض علي أهل دمياط أكياساً وأخذ من حاكمها هدايا ورجع إلي المحلة الكبرى وقبض ما فرضه عليها وهو خمسون كيساً نقضت سبعة أكياس عجزوا عنها بعد الحبس والعقاب وقدم له حاكمها ستين جملاً وأربعين حصاناً خلاف الأقمشة المحلولة الشهيرة . ثم توجه الباشا إلي الإسكندرية وبعث في طلب قناطير من البن والأقمشة الهندية جمعت من تجار القاهرة ، وستمائة أربب أرز أخذت من بلاد الوجه البحري وأرسل كل ذلك هدية إلي الخليفة العثماني بالآستانة .

وأعاد محمد علي الكرة مرة أخرى في عام ١٢٢٥ هـ ، فقرر فرضة أخرى علي البلاد بحسب وصول مياه الفيضان إليها ، وكان الحد الأقصى ثمانين كيساً والأدني خمسة عشر كيساً وما هي الا أشهر قليلة حتي كانت فرضة جديدة قد قررت علي الأراضي الزراعية .

وواصل أفنديته اهتمامه بالريف فأمر كشاف النواحي في سنة ١٢٣٢ هـ ، بإحصاء عدد أغنام البلاد والقرى لا شيء نسوي أن يلزموا أصحابها بأن يدفعوا للباشا عن كل عشرة شياه

واحدة من أعظمها اما كبش أو نعجة بأولادهما ، وفرض في هذا العام أيضا علي كل قدام
رطلاً من السمن.

ويبدو ان الألباني المنكود ، كان يتمتع بروح الدعاية ويميل إلي الفكاهة ، إذ رأي وحده ،
دون العالمين ، ان في هذه الفرض والمظالم ما يثير البهجة ويستحق الانشراح والسرور ، إلي
الدرجة التي "ترغم" الفلاحين علي دفع "بقشيش" لمن يبشرهم بالفرضة ، وهم بحال الرضا
والامتنان .

فابتدع محمد عل تقرير فرضه من فرض المغارم علي البلاد أسماها ؛ بشارة الفرضة
وكتبت بها أوراق يتولاها بعض من يكون متطلعاً لمنصب أو منفعة ثم يرتب له خدما وأعاوناً
ثم يسافر إلي الاقليم المعين له وذلك قبل منصب الأصل وفي مقدماته يبعث أعيانه إلي البلاد
يبشرونهم بذلك ثم يقبضون ما رسم لهم الورق من حق الطريق بحسب ما أدى إليه اجتهاد
قليلاً أو كثيراً ، وقد علق الجبرتي علي هذه الفعلة الشنعاء بأنه لم يسمع بما يقاربها في ملة
ولا ظلم ولا جور .

فهل من مزيد يا باشا ؟ نعم هناك ما هو أمرٌ من كل ما مرَّ .

فقد ألزم الباشا أهل القرى ببناء مساكن للعسكر المقيمين في زمام بلادهم وهي المعروفة
بالقشلات . فيقوم الفلاحون بعمل الطوب اللبن وخرقه ورفعه إلي موضع بناء المعسكرات وحمل
أفلاق النخل ومقادير من الجريد لتسقيف القشلات ، فضلاً عن تسخير بعض الفلاحين في
أعمال البناء لقاء أجر زهيد لا يسد رمق الواحد منهم .

وزاد في الطنبور نغمة انه تقرر في عام ١٢٣٢ هـ زيادة الخراج مع ماطراً من زيادة في
فيضان النيل إلي الحد الذي غرقت معه القرى فدعى الفلاحون بهاتين الآفتين الأرضية
والسماوية ، ولم ينعموا بما ألفوه في مثل هذا الوقت من كل عام إذ كان أهل الريف بعد
ارتحال الكشف عن قراهم مع بداية زيادة النيل يحسون بالحياة فترتاح نفوسهم وتجتمع
حواسهم ويعملون أعراسهم ويجدنون ملبوسهم ويزوجون بناتهم ويختتن صبياتهم ويشيرون
بنياتهم ويصلحون جسورهم وحبوسهم . فحرمهم محمد علي من ذلك كله ويدل أقرانهم
أتراحا .

وفضلاً عن هذا وذلك فإن الفلاحين كانوا يقومون باستضافة رجال الحكومة ودفع حق
الطريق لهم في وقت توالي فيه مرور العساكر أثناء الليل وأطراف النهار بطلب الكلف والوائم ،

لهم ولداً بهم.

وكان من أثر هذه الرعاية الأبوية التي شمل بها محمد علي أهل الريف أن أخذ الفلاحون في الفرار من قراهم فكان يجتمع أهل عدة من القرى في قريتين واحدة بعيدة عنهم ثم يلحقها وبأهلهم فتخرب كذلك وأما غالبه بلاد السواحل فأتتها خربت وهرب أهلها وهدموا دورها ومساجدها وأخذوا أخشابها.

وبرغم ذلك فإن الحكومة كانت تبعث في أثر الفارين فترسل اليهم كشاف النواحي الجديدة ليطلبهم بما عليهم من مال قديم عجزوا عن الوفاء به ، مضافاً إليه حق الطريق وعندئذ كان الفلاح يخرج من مصر بأسرها إن كان خفيف العيال والحركة وقد وقع ذلك حتي امتلأت البلاد الشامية والرومية من فلاحين قري مصر الذين جلوا عنها وخرجوا منها وتغربوا عن أوطانهم من عظيم هول الجور.

وقد حاول محمد علي أن يتبع سياسة أمنية نشطة هدفها تعقب الفارين من الأرض وإجبارهم بالعودة إلي قراهم وزراعة الأراضي التي يعملون بها . ولم تتوقف جهود رجال الشرطة المحسومة عند حدود الأراضي الزراعية بل امتدت إلي القاهرة ذاتها .

فصار "البصاصون" من رجال الشرطة يتبعون أولاد البلد أرباب الصنائع الذين لهم نسبة قديمة بالقرى وذلك بأغراء أتباعهم وأعوانهم . فيكون الشخص منهم جالساً في حانوته وصناعته فما يشعر إلا بالأعوان محيطون به يطلبونه إلي أغا الشرطة ، فإن امتنع أو تلكأ سحبوه بالقوة وأدخلوه إلي الحبس وهو لا يعرف له ذنباً فيقول ما ذنبى فيقال له عليك مال الطين فيقول وأي شئ يكون الطين فيقولون ل طين فلاحتك من مدة سنين لم تدفعه وقدر كذا وكذا فيقول لا أعرف ذلك ولا أعرف البلد ولا رأيته في عمري لا أنا ولا أبي ولا جدي ، فيقال له أنت فلان الشبراوي أو المنياوي مثلاً ، فيقول هذه نسبة قديمة سرت إلي من عمي أو خالي أوجدني ، فلا يقبل منه ويحبس ويضرب حتي يدفع ما ألزمه به أو يجد شافعاً يصلح عليه .

وحتى لا يتهم محمد علي بمعادة الفلاحين فقد حرص علي أن تمتد عنايته ورعايته الأبوية لتظل القاهرة وكافة البنادير ، فلم يستثنها من فرضه ومقارمه .

فقد شارك التجار ونصاري الأروام الأقباط والشوام ومسائير الناس ونساء الأعيان مواطنهم من فلاحى القرى في تحمل أعباء فرضة قدوم رسول السلطان العثماني في رجب

من عام ١٢٢١ هـ . وانفردوا وحدهم بسداد فرضه أخرى تولى توزيع مقاديرها علي التجار السيد عمر مكرم في شوال من نفس العام ، وكان مقدارها أربعمائة كيس .

وبعد هذه الفرضة بنحو عام فرض رجال الباشا دراهم علي طوائف القباينة والحطابة وباعة السمك القديم المعروف بالقسيخ ، فكان القدر المطلوب من طائفة القباينة مائة وخمسين كيسا فأغلقوا حوانيتهم وهربوا إلي الجامع الأزهر وكذلك فعل الحطابة وغيرهم ، فتشنع فيهم عمر مكرم ورفعت الغرامات عنهم .

وفي فرضة رمضان عام ١٢٢٢ هـ طوبأ أرباب الحرف والتجار بالقلي كليس وشملت الجباية الباعة الجائلين أيضاً ، وعجز فقراء العرفيين عن السداد كالصدماتية وأمثالهم ، فالتجأوا إلي الجامع الأزهر وأقاموا به ليالي وأياما فلم يتفهم ذلك .

ولم يراع الباشا حرمة شهر الصوم وهو يجبي الفرضة ، فوكل بها قواضيه أتراك وقسطنطين ودلاة وقواسة بلدي ، فيكون الانسان نائماً في بيته ومفتكراً في قوت عياله فيدفعه الطلب ويأتيه المعين قبل الشروق فيزعجه ويصرخ عليه بل ويطلع إلي جهة تحريمه فينتبه كالملطوح من غير اصطباح ويلطف المعين ويوعده ويأخذ بخاطره ويدفع له كراء طريقه المرسوم له في الورقة المعين بها المبلغ المطلوب قبل كل شيء . فما يفارقه الا وبعين آخر وأصل إليه علي النسق المتقدم .

وامتدت الفرض من الأموال إلي البغال ففي جمادي الأولي عام ١٢٢٦ هـ فرض علي الواحد من ميانسير الناس وأهل الحرف بغلة وبغلين وثلاثة والذي لا يملك بغالا يلزم بالشراء أو يدفع ثمنها كيسا عشرون ألف نصف فضة .

وزاد الطين بلة أن عساكر الباشا تسلطوا علي بعض سكان القاهرة وسكنوا نوزهم قهراً عنهم ، واتفق أن بعض ذوي المكر من العسكر عندما أراد السفر خارج القاهرة للحرب أرسل لصاحب الدار التي هو غاصبها ، فأحضره وسلمه المفتاح وهو يقول له تسلم يا أخي دارك واسكنها قريباً اني أموت ولا أرجع ، وعندما يتسلم الرجل داره يفرح بخلاصها ويشرع في عمارتها وإعادة ماتهدهم منها فيكلف نفسه ولو بالدين ويعمرها وإنان يتم عمله حتي يجد صاحبه داخل عليه بحصانه وجمله وخدمه فما يسع صاحب الدار الا الرخيل أسفا تاركا داره لغريمه .

أما الباشا نفسه فقد ابتكر حيلة جديدة للاستيلاء علي أملاك الرعية ، إذ أطلق المناداة في

القاهرة وأطرافها وتنب جماعة المهندسين والمباشرين للكشف على الدور والمساكن فإن وجدوا بالمنزل أربعضه خلل ، وكثيراً ما يحدث ذلك ، أمروا صاحبه بهدمه وتعميره فإن كان يعجز عن ذلك يؤمر بالخروج منها وإخلائها ويعاد بناؤها علي نفقة الحكومة وتصير الدار من حقوق الدولة بعد نهب أنقاضها ، وقد وجه الباشا سنهام هذه الحيلة نحو البيوت الكبار والدور الواسعة التي كانت مساكن إمراء الممالك بكل ناجية وخصوصاً بركة القيل وجهة بستان الحيانية ، حتي أصبحت قصورها العامرة خراباً ، خرائب ودعائم قائمة وكيمان هائلة واختلطت بها الطرق وأصبحت موحشة ولا مأوى بها بعد ماكانت مراتع غزلان فكان لسان حالها يريد قول الشاعر:

هذي منازل أقوام عهدتهم في خفض عيش نعيم ماله خطر

صاحت بهم نوب الأيام فارتحلوا إلي القبور فلا عين ولا أثر

وقد فقدت مصر بسبب هذا الأجراء الغالية عماثرها الإثري من القصور والمنازل والقاعات ، وزيادة علي كل ما سبق فقد قاسى القاهريون ما لا خير فيه من الشدائد والأهوال بسبب السياسة الضريبية والاحتكارية لمحمد علي ، فارتفعت الأسعار واختفت السلع من الأسواق. إذ فرض محمد علي مكنوساً مبالغ فيها على سلع تافهة كاللبان والحناء بل وعلي عمليات الوزن ذاتها فالزعم البائع والمشتري أن يؤدي كل منهما دونهما عن البضائع الموزونة وفرض الضرائب أيضاً علي الأرز والكتان والحريز والحطب والملح فتضاعفت أسعار هذه السلع وقل وجودها.

وأدت زيادة الضرائب علي أرباب الحرف والصنائع إلي ارتفاع أسعار بضائعهم ليعوضوا غرامتهم من الناس معتذرين بتلك الغرامة ومأحل بهم من الخسارة ، كما كان من جراء فرض المكوس علي الفلاح أن تزايد سعرها ونذر وجودها بالأسواق.

ولحق الفلاح كل ما يهد من خارج البلاد وتحصل عليه الجمارك وأيضاً ما ينتج بداخلها نتيجة لزيادة الرسوم والضرائب ، ولكن الطامة الكبرى جاءت من إصرار محمد علي الذين لا يلبس علي احتكار الزراعة والصناعة والتجارة في طول البلاد وعرضها ، فيشتري ما يريد بأقل الأثمان ويطرحه علي الناس بأغلي الأسعار مقيداً من الفارق بين السعرين وغير عابئ بما يقاسيه رعيته من الضنك وشظف العيش.

فاحتكر باشا مصر غلاتها ولا سيما القمح والأرز ، وكان الصعيد مزرعة القمح الكبرى في

مصر ، فأرسل إلي كشافه بحجز جميع الغلال والحجر عليها لحسابه ، فلا يدعون أحدا يبيع ولا يشتري شيئاً منها ولا يسافر بشئ منها في مركب مطلقاً ثم طلبوا ماعد أهل البلاد من الغلال حتي ما هو مدخر في دورهم للقوت فأخذه أيضاً ثم زادوا في الأمر حتي صاروا يكبسون النور ويأخذون مايحبون من الغلال قل أو كثر ولا ينفعون له ثمناً ولو زهيداً .

واستولي ، عليه رحمة الله ، علي مزارع الأرز في شمال الدلتا ، وأخذ جميع ما تنتجه لحسابه " بحيث ان الزراعين له التعبانين فيه لا يمكنون من أخذ حبة منه فيؤخذ بأجمعه اطرف الباشا بما قدره من الثمن " .

وكان الباشا يقوم بالاتجار في هذه الغلال مع أوروبا فيبيع الأربب منها لتجار الأفرنج بمائة قرش بينما يبلغ سعره في مصر ثمانية عشر قرشاً تاركاً المنتجين والمستهلكين يتضررون جوعاً .

وقد ساعدت القرض التي حاصر بها الفلاحين علي زيادة مايتحصل للباشا من الأغنام والمواشى إضافة إلي ما سيتولى عليه منها في المغارم وأغرى ذلك محمد علي بأن يحتكر اللحم وقد كان . فكان يأخذ مواشى القرض والمواشى التي باعها أصحابها في المغارم وقد هزلت لعدم عناية رجال الباشا بها ويبيعها علي الجزائريين بأغلي ثمن ، ثم يأمرهم ان يذبحوها في " المذبح السلطاني " فتؤخذ منهم " أسقاطها وجلودها ورقسها ورواتب الباشا وأهل دولته ثم يذهبون بما يبقى لهم لحوانيتهم فتباع علي أهل البلد بأغلي ثمن حتي يخلص الجزار رأس ماله ، وإذا عثر المحتسب علي جزار ذبح شاة اشتراها في غير المذبح قبض عليه وأشهره وأخذ ما في حانوته من اللحم من غير ثمن ثم يحبس ويضرب ويغرم ما لا ولا يفر ذنبه ويسمى خائناً وفلاتياً " .

وتشدد الباشا في منع الذبح خارج مذبح الحسينيه ، وأوقف عساكر بالطرق رصداً لمن يدخل المدينة بشئ من الأغنام والعجول والجواميس التي طلب من كشاف النواحي شراها بالثمن القليل من أربابها . وكما هرب الفلاحون فراراً من المظالم ، قاموا أيضاً بتهريب أغنامهم " فيخرجون من القرية ليلا ويسخلون المدينة ويمرون بها في الأسواق ويبيعونها بما أحبوا من الثمن علي الناس فانكب الناس علي شرائها منهم لجودتها " وبلغ ذلك الخبر الباشا فلوقف العساكر للقبض علي الفلاحين .

وكان المحتسب يقوم بخرم أناف الجزائريين المخالفين لأوامر الباشا وتسعيده اللحم ويطوف بهم وقد علق في أنافهم قطعاً من اللحم .

واحتكر محمد علي السكر الذي يأتي من الصعيد وكذلك محاصيل الكتان والسمسم والعصفر والثيلة والقطن والقرطم فلا يبيعها الفلاحون إلا للباشا ، وأعطى التزام الأبرار الصعيدية لشخص من نصاري الأرمن مقابل تعهده بسداد خمسمائة كيس للخرانة سنويا . فارتفعت بسبب ذلك أثمان الأبرار مثل الحبة السوداء واليونسون والكمون والكراويا ونحو ذلك .

ومن المأكولات والأطعمة أمتدت احتكارات الباشا لتشمل المواد الخام والصناعات بل والحرف أيضاً . فاحتكر ملح النطرون وفرقه علي القرى محتجاً بأن الحياكة والقزازين يحتاجون إليه لغسل غزل الكتان وبياض قماشه وكذلك البارود وصناعته واستولي علي جميع أنواع الأقمشة المصنوعة في مصر تصنع لحسابه ويبيعها هو بالثمن الذي يحدده .

وحجر أيضاً علي البوص المعروف بالثمن الفارسي "فلا يتمكن أحد من شراء شئ منه لو قصبه واحدة الا بمرسوم من كتحدا بك فمن احتاج منه في عمارة أو شبك أو لوروات الحرير أو أقصاب الدخان أخذ فرماناً بقدر احتياجه واحتاج إلي وسائل ومعالجات واحتاجات حتي يظفر بمطلوبه" .

وطالت الاحتكارات والالتزامات أحذية الفلاحين المعروفة "بالبلغ" إذ جعلوا عليها ختمية فلا يباع منها شئ حتي يعلم بيد الملتزم ويختم علي وضع الختم والعلامة قدر مقدر بحسب تلك البضاعة وثنها" .

ويبلغ الطمع بالباشا ان اجتكر بيع الخضروات في القاهرة بعد وضع يده علي الأراضي المحيطة بقصره المشيد بشمال القاهرة في منطقة شبرا ، وأخذ يبيع ماتخرجه زراعة هذه الأراضي علي الباعة والمتسببين في القاهرة بأعلي سعر ، وهم يبيعونها علي الناس بما أحبوا ، وشاع بين الناس اضافة ذلك إلي الباشا فيقولون كرنب الباشا ولت الباشا وملوخية الباشا وفجل الباشا وقرنبيط الباشا" .

واحتكر أيضاً البلح الابريسي والعجوة وجريد النخل والليف والخص ، فيشتري كذلك جميعه من بلاد الصعيد بالثمن القليل ويطره علي الباعة بالثمن الزائد .

ومن الطريف ان احتكارات محمد علي كانت سببا وراء نقشي ظاهرة سلبية في الريف المصري إلي وقت قريب وهما استخدام النشوق .

فقد جمع أحد الملتزمين بموافقة الباشا جميع تجار وباعة وبقاى الدخان في مكان واحد واحتكر تجارة الدخان والنشوق وعاقب حتي من يسحق نشوقاً خارجاً عن هذا المكان ولو

لاستخدامه الشخصي . وقد عين الملتزم رجالا يبعث بهم إلى جميع القرى ومعه من ذلك الدخان فيأتون إلى القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قدراموزنا ويلزمونهم بالثمن المعين بالرسوم الذي يبدعهم فيقول أهل القرية نحن لاستعمل النشوق ولا نعرفه ولا يوجد عندنا من يضعه وليس لنا به حاجة ولا نشتره ولا نأخذه فيقال لهم إن لم تأخذه فهاوا ثمنه فان أخذه أو لم يأخذه فهم ملزمون بدفع القدر المعين المرسوم ثم كراء طريق المعينين وكلفتهم وعليق دوابهم . وكانت النتيجة ان انتشرت بين الفلاحين عادة تعاطي النشوق ، ولم تتراجع الا في النصف الأخير من هذا القرن .

وشرع رجال الباشا في ان يفعلوا نفس الشيء مع شراب العرقي المبكر ، والزاج أهل القرى بأخذه ودفع ثمنه ان أخذه أو لم يأخذه فقليل لهم في ذلك انه حرام ، فقالوا " ان شربه يقوى أبدانهم علي أعمال الزرع والزراعة والحرق والك في القنطرة والنطالة والشادوف ثم بطل ذلك بعد وقت قليل .

ونال أصحاب الحرف وعمال البناء نصيبهم المعتاد من أعمال السخرة التي اعتاد الحكام تقييدهم بها ، ففي عام ١٢٢٧ هـ طلب رجال الباشا بعض الحرفيين للسفر عنوة مع الجيش ، فطلبوا طائفة من القباينة ومن الخبازين ومن أرباب الصنائع والحرف وشددوا عليهم الطلب فتغيبوا وهربوا " فسمرت بيوتهم وحوانيتهم وكذلك الخبازون والفرانوين بالطواوين والأفران حتي عدم الخبز من الأسواق ولم يجد أصحاب البيوت قرنا يخبزون فيه عجنتهم فمن الناس القادرين علي الوقود من يخبز عجنته في داره أو عند جاره الذي يكون عنده قرن أو عند بعض الفرانين التي تكون قرنه بداخل عطفة مستورة ، خفية أو ليلا خوفاً من العسس والمرضدين لهم .

ودمى أصحاب حرف البناء برغبة الباشا في تشييد مسجداً يحمل اسمه بقلعة الجبل ، ليضاهي به جامع أحمد الثالث بمدينة استانبول ، وهو جامع محمد علي القائم الآن بالقلعة .

وكما جرت عادة بعض سلاطين وأمراء العصر المملوكي ، لم يتورع محمد علي عن استخدام السخرة في بناء الجامع والاستيلاء علي بعض مواد البناء .

فنادى منادي المعمار علي أرباب الأشغال في العيائن من البنائين والحجارين والقلة بأن لا يشتغلوا في عمارة أحد كائنا من كان وإن يتقروا للعمل في عمارة الباشا بالقلعة .

وقد نجم عن هذه المناداة اختفاء الكثير من أرباب حرف البناء ، فأبطل البعض صناعته

وأغلق من له حانوت حانوته "فيطلب كبير حرفته الملزم باحضاره عند معمار باشا فاما ان يلازم الشغل أو يفتردي نفسه أو يقيم بدلا عنه ويدفع له الأجرة من عنده" ، وأدى ذلك إلى تعطيل احتياجات الناس في البناء والتعمير "بحيث من أراد أن يبني له كانون (فرن) أو منودا لدابته تحير في أمره وأقام أياما في تحصيل البناء وما يحتاجه من الطين والجير والقصرمل .. كما إذا ضاع للانسان مفتاح خشب لايجد نجارا يصنع له مفتاحاً آخر الا خفية" .

وأزداد الأمر سوءاً بسبب تحجير الباشا علي رماد أفران الحمامات المعروف لدى العامة "بالقصرمل" الذي يستخدم في لحامات البناء حيث احتكره لعائلته ومنع الناس من حمله الا بفرمان خاص.

ورغم فخامة بناء جامع محمد علي وكثرة رخامه وروعة زخارفه ، الا ان قبة الرئيسية (لأمثنته هذه المرة) تعرضت لانهدام مفاجئ بسبب أخطاء بنائية ارتكبها مهندسو التركي "يوسف بشناق" وأعيد بنائها بالكامل في عهد الملك فؤاد الأول.

ويستحق رجال الباشا ان يفرد لهم مؤلفا يسرد قبائحهم التي استجلبوا بها سخط الرعية ورضاء سيدهم وخاصة المحتسب المعروف بمصطفي كاشف كرد الذي كان يعاقب السوق والباعة بقطع شحمة الأذن مهما كان جرمهم صغيرا ، ومن مآثراته أنه قابل رجلا يبيع البطيخ في الطرقات فسأله عن سعر الثمرة الواحدة فرد عليه البائع "هاك أذننى فاقطعها" فنهره المحتسب وسأله مجددا عن ثمن البطيخة فقال الرجل ان قلت لك بنصف فضة أمرت بقطع أذننى ولو بكثرت من ذلك لفعلت نفس الشئ فاقطعها اختصاراً للوقت .

ويروي عن هذا المحتسب العديد من المفارقات كقيامه بشوي صانعي الكفافة علي صوانيتهم عند أي مخالفة للأسعار التي حددها لبيع الكفافة.

وهناك أيضاً سليمان أغا السلحدار الذي تسلط علي مباني بولاق وبر أمبابية والجزيرة الوسطى (جزيرة الزمالك الآن) فهدمها واستولى علي أنقاضها ليبنى بها بستاناً وقصرأ بالجزيرة وقد خلف هذا السليمان وهو من الأرمن مسجداً بشارع بين القصرين تهدمت الآن ايوانات الصلاة به.

وغير هؤلاء كثير ممن أعانوا محمد علي في ظلمه للعباد ولكننا نضرب عن تسويد الصفحات بسيرهم تخفيفاً لآلام الذكريات وتوفيراً لوقت القراء فهم جميعاً من صنف سيدهم ، ظلما وعتوا .



أهم المصادر والمراجع

- ١ - أحمد بن على المقرئى :المواظظ الاعتبار بذكر الخط والاثار - جزآن - طبعة بالانست عن طبعة بولاق . إغاثة الامة بكشف الغمة - دار الوائد - حمص - د ح
- ٢ - أحمد بن زئيل الرمال نوعة الفورى والسلطان سليم وماجرى بينهما . تحقيق عبد المنعم عامر - القاهرة ١٩٦٢ .
- ٣ - السيوطى : حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة - المطبعة الشرقية - القاهرة ١٣٢٧ هـ .
- ٤ - ابن تفرى یرى : التجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ١٦ جزأ - طبعة دار الكتب المصرية .
- ٥ - ابن اياس الحنفى :بدائع الزهور فى وقائع الدهور - تحقيق د . محمد مصطفى - ه اجزاء القاهرة ١٩٨٤ .
- ٦ - عبد الرحمن الجبرتى :عجائب الاثار فى التراجم والاخبار - ٤ اجزاء - مطبعة الانوار المحمدية بالقاهرة د . ح .
- ٧ - د . أحمد السيد الصاوى :مجامعات مصر الفاطمية أسباب ونتائج - بيروت ١٩٨٨
- ٨ - د . أحمد عبد الرازاق :البذل والبرطلة فى عصر سلاطين الممالك - القاهرة ١٩٧٩
- ٩ - د . ثروت عكاشة :مصر فى عيون الغرباء - جزآن - القاهرة ١٩٨٤
- ١٠ - د . حسن الباشا :المدخل الى الاثار الاسلامية - القاهرة ١٩٧٩
- ١١ - حسن عبد الوهاب - تاريخ المساجد الاثرية - جزآن - القاهرة ١٩٤٦
- ١٢ - د . عبد المنعم ماجد :الحاكم بأمر الله الخليفة المقتدى عليه - القاهرة ١٩٥٩
- ١٣ - على مبارك :الخط التوفيقية الجديدة - طبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ٦٧ ١٩٦٨ .
- ١٤ - CRESWELL :MOSLEM ARCHITECTURE OF EGYPT . OXFORD-1952

LEWIS (B) :THE CAMBRIGE HISTORY OF ISLAM12 VOLS,LONDON1970- ١٥

WUSTENFELD :GESCHICHTE DER FATIMIDEN NACHARALISCHEN - ١١
QUELLEN - GONTENGEN-1891



الفهرس

٣	المقدمة
٧	الحاكم بأمر الله مظلوم وحده
٢٥	ذخيرة الملك جعفر
٢٩	الحاجب.. بلا أجباب
٣٥	سقوط علم
٤٣	أقبغا عبد الواحد
٥١	جمال الدين يوسف الأستاذار
٦١	فخر الدين عبد الغني بن عبد الرازق
٦٩	زين الدين يحيى الأستاذار
٨١	أبو الخير النحاس
٩٥	الباوي وصيانه
٩٩	ملك الأسفنج
١١١	الفوري.. والمسجد الحرام
١٣١	محمد علي ورجاله



إن التاريخ الذي نعرفه ، هو إلى حد بعيد تاريخ الحكام ، أو بالأدق هو واجهة التاريخ بحوادثها الرئيسية وشخصياتها البارزة ، أما تاريخ المجتمعات بوقائعها اليومية وأبطالها الذين لمست الأحداث الكبيرة معالم وجوههم وأخذت أسماءهم ونعوتهم في تعبيرات شائعة " كالعامية " و " الناس " و " الدهماء " ، هذا التاريخ الخلفي لمجتمعاتنا لا نعرف عنه سوى ومضات تبرق بين سطور الكتب بين الفينة والفينة لتضفي قدراً من التشويق والتنوع اللوني على صور تاريخ الحكام .

وإذا كان الحكام والأبطال هم طول التاريخ . فإن الجماهير هي عرضه ، والآثار والوثائق هي العمق الذي يمنح مساحة الحدث التاريخي كل المصداقية ويبعث فيها الحيوية المجسدة ، أمام الناظرين .

وهذه الصفحات هي محض محاولة تجريبية لإطلاع القارئ غير المتخصص في الدراسات التاريخية على بعض ملامح تاريخنا الوسيط الواقعة في منطقة الظل .



مركز
الاضافة
العربية

للاعلام والنشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة

٤٥ العلمين - الكيت كات

٣٤٤٨٣٦٨: ت